www.kassioun.org

1289

الاثنين 03 آب 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

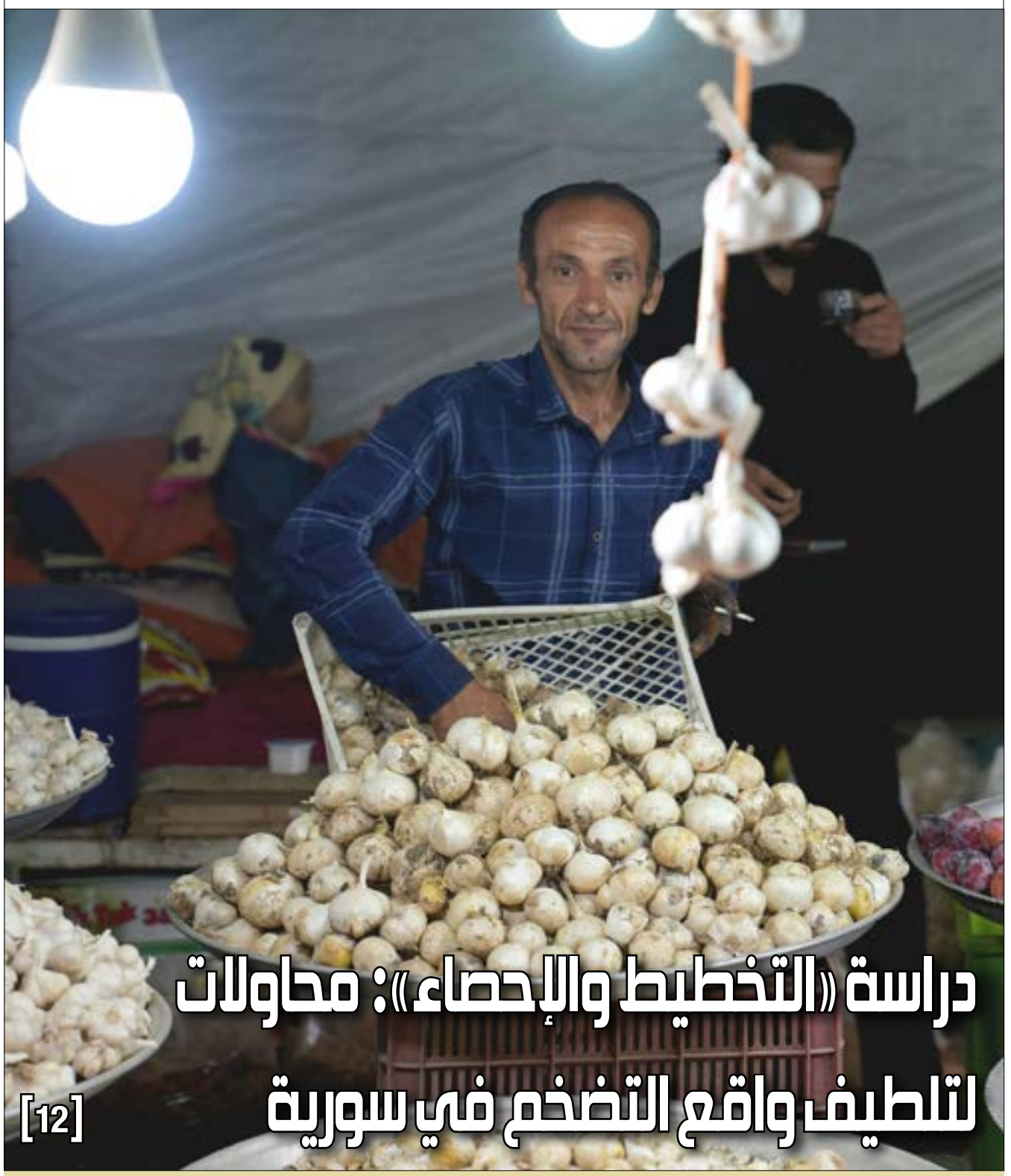

دراسة «التخطيط والإحصاء»: محاولات لتلطيف واقع التضخم في سورية

[12]

الافتتاحية

كيفية ملاقاة الحركة الاحتجاجية؟!

رصدت قاسيون ما يزيد عن 250 وقفة احتجاجية «اعتصام، إضراب، مظاهرة إلخ»، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، شملت كل المحافظات السورية تقريباً، وكانت بجلها الأعظم ذات أساس مطلبي، اقتصادي–اجتماعي، مرتبط مباشرة بمعيشة السوريين وأوضاعهم الصعبة. وكانت جهات متعددة قد رصدت ما يصل إلى 80 وقفة احتجاجية في أشهر «شباط، آذار، نيسان»؛ ما يعني، كمؤشر رقمي على الأقل، أن الاتجاه العام للحركة الاحتجاجية، هو نحو التصاعد والتعمق، أفقياً وعمودياً.

وكان التقرير السياسي المقدم للاجتماع الثالث للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، بتاريخ 18 تموز 2026، قد أشار إلى أنه: «من المتوقع أن الاتجاه العام سيبقى متصاعداً مع غياب الحلول واستمرار تردي الأوضاع الاقتصادية المعيشية، ولكن من المتوقع أيضاً أن تشهد الحركة موجات من التراجع والتقدم، على أساس الظروف المختلفة التي تمر بها البلاد، وخاصة ذات الطابع الأمني التي تدفع الحركة نحو انكفاء أو تراجع مؤقت، ونحو عودة أقوى».

بناء على هذه المعطيات، مضافاً إليها:

1– التوتر المستمر في الإقليم وانعكاساته علينا، وخاصة الاقتصادية.

2– استمرار التخريب «الإسرائيلي» وخاصة عبر الفتن ومحاولات ضرب السوريين ببعضهم بعضاً.

3– استمرار الضغوط السياسية والاقتصادية الأمريكية.

فإن الاحتمالات الثلاثة الأساسية لكيفية تطور الحركة الاحتجاجية الشعبية، هي التالية:

أولاً– احتمال التخامد والانكفاء: وهو احتمال شبه صفري، لأن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأغلبية الساحقة من السوريين ليست أوضاعاً شديدة البؤس فحسب، بل وهي مستمرة في التدهور في ظل الأوضاع الإقليمية من جهة، وفي ظل السياسات الداخلية الليبرالية الجديدة المتبعة، والمصحوبة أيضاً بفساد جديد بات يعبر عن نفسه بمظاهر البطر والاستعلاء والتكبر التي تستفز السوريين وتستهين بمعاناتهم.

ثانياً– احتمال التطور الفوضوي نحو العنف: في حال لم تتم الاستجابة لمطالب الناس من جانب السلطات، ولم تتمكن الحركة السياسية من لعب الدور المطلوب منها في المساهمة في تنظيم الاحتجاجات ضمن أطر وطنية عامة، بعيدة عن العنف وعن التدخلات الخارجية، وعن العصبيات المناطقية والطائفية والدينية والقومية، فإن احتمال الاستثمار الخارجي عبر الدفع نحو العنف والاقتتال الداخلي هو احتمال جدي وكارثي في آن معاً، ولن يسلم منه أحد من أي طرف من الأطراف السورية، ولن تسلم البلد بأسرها منه ومن تداعياته، بما في ذلك على وحدتها الجغرافية السياسية.

ثالثاً– ملاقاة الحركة من القوى السياسية والسلطات: الاحتمال الوحيد الآمن والمنجي، هو التعامل مع الحركة الشعبية بوصفها مسألة موضوعية لا مفر منها، وبوصفها طاقة كبرى يمكن تحويلها بالاتجاه الإيجابي لمصلحة سورية والسوريين. والباب الوحيد لتحقيق ذلك هو ملاقاتها عبر الاستماع إليها وتحقيق مطالبها، ومساعدتها على تنظيم صفوفها، وصولاً إلى إشراكها بشكل حقيقي في إدارة البلاد وثرواتها، انطلاقاً من ثلاثية: «السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع.

«على المستوى السياسي العام، فإن الملاقاة يجب أن تتخذ أشكالاً ملموسة وواضحة، «لا تتضمن تطنيش الاحتجاجات، ولا تتضمن محاولة تخديرها بالوعود، ولا تتضمن بطبيعة الحال محاولة قمعها».

الملاقاة الحقيقية على المستوى السياسي تبدأ بحكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات على وجه السرعة، تضم التيارات السياسية والاجتماعية الأساسية في البلاد، وتكون مهمتها الأولى هي: المؤتمر الوطني العام المعني بإنتاج عقد اجتماعي جديد، وبوضع تصور سوري مشترك لسورية الجديدة، ولكيفية حل المشكلات والأزمات المتراكمة فيها؛ تصورٌ يكون نواة مشروع وطني شامل، ومشروع حلم سوري مشترك يجتمع السوريون حوله، ويعملون من أجله كتفاً إلى كتف، بعيداً عن ضغوط الخارج وتدخلاته، وبعيداً عن أي شكل من أشكال التفرقة الطائفية أو الدينية أو القومية فيما بينهم...

شؤون عمالية

مطالب العمال بالعدالة اليوم لا تتعدى الحد الأدنى للحياة

02

ملف «سورية 2026»

الحسكة: اتفاقية الاندماج تحت المجهر

06

شؤون محلية

مؤسسة المباقر ليست عبئاً على الدولة...

08

شؤون عربية ودولية

ترامب في حلقة مغلقة مجدداً وغرب آسيا يعيش لحظات خطرة!

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

مطالب العمال بالعدالة اليوم لا تتعدى الحد الأدنى للحياة

يكثر الحديث اليوم عن العدالة الاجتماعية، وتعتبر من المصطلحات التي تتردد في معظم الخطابات السياسية والاقتصادية والإعلامية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو:
ما المقصود بالعدالة الاجتماعية؟ وهل هي مفهوم ثابت لا يتغير، أم أنها تتطور بتطور المجتمعات وظروفها التاريخية؟
في الحقيقة، ليست العدالة الاجتماعية مفهوما جامدا، بل هي ظاهرة تاريخية تتغير بتغير مستوى تطور المجتمع وقواه المنتجة وعلاقاته الاقتصادية. فما كان يعد عدلا قبل خمسين عاما قد لا يكون كافيا اليوم، وما تعتبره الطبقة العاملة مطلبا عادلا في هذه المرحلة قد يتغير عندما تتغير ظروف الإنتاج ومستوى المعيشة، وهي بالإضافة لكونها ظاهرة تاريخية فهي نسبية أيضا.
واليوم، لا تطالب الطبقة العاملة بالمستحيل، ولا تبحث عن امتيازات استثنائية، بل تطالب بالحد الأدنى من العدالة الذي يسمح لها بالعيش بكرامة. إنها تطالب بأجر يكفي لتأمين الاحتياجات الأساسية لعائلة عاملة تتكون من 3-5 أشخاص تتضمن غذاءً مناسبا، ولباسا، ودواءً، وسكنا، وتعليما، ونقلا، وكهرباء، ومحروقات، وسائر مستلزمات الحياة، التي أصبحت تشكل الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة وبصحة جيدة.
لكن العدالة الاجتماعية لا تقف عند حدود الأجر والاحتياجات المادية. فهناك بعد آخر لا يقل أهمية، يتمثل في الكرامة الإنسانية. أن يعمل الإنسان في بيئة تحترم إنسانيته، وأن يتمتع بالأمان الوظيفي، وبالتأمينات الاجتماعية، وبشروط السلامة المهنية، وألا تتحول ساعات العمل الطويلة إلى استنزاف دائم يحرمه من حقه في أسرته وراحته وثقافته وحياته الاجتماعية. فالعامل ليس آلة إنتاج، بل إنسان له احتياجات مادية وروحية معا، مترابطان ويؤثران ببعضهما البعض، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما موضوعيا.
وفي المقابل، تدرك الطبقة العاملة، أن هذه العدالة لا تنتزع بقرار واحد، ولا تتحقق دفعة واحدة. فهي ثمرة نضال اقتصادي واجتماعي وسياسي طويل، يتقدم بخطوات متراكمة، ويحول المطالبة بالحقوق إلى نهج وثقافة وسلوك يومي، لا إلى رد فعل مؤقت على أزمة عابرة.
وعندما تنجح المجتمعات في تحقيق هذا المستوى من العدالة، فإنها لا تتوقف عنده، بل ترتفع مطالبها إلى مستويات أعلى. فكل مرحلة تاريخية تخلق مفهوما جديدا للعدالة الاجتماعية، أكثر تقدما واتساعا من سابقه.
ولذلك، فإن العدالة الاجتماعية ليست سقفا ثابتا نصل إليه ثم نتوقف، بل طريق طويل يتقدم مع تقدم المجتمع نفسه. وما تطالب به الطبقة العاملة السورية اليوم ليس أكثر من العدالة التي يفرضها واقعها التاريخي، ولا أقل من الحق الطبيعي في حياة كريمة تحفظ الإنسان قبل أن تستثمر جهده.

تعقيبٌ عمالي على طروحات الصناعي نور الدين سمحا

حول واقع الصناعة النسيجية السورية: «عن جد نزعتا»

حمل الحوار الذي أجراه الصناعي نور الدين سمحا مع موقع «الاقتصادي» كثيراً من الأفكار المهمة حول واقع الصناعة النسيجية السورية، والعقبات التي تواجهها، بدءاً من ارتفاع تكاليف الطاقة، وتراجع إنتاج القطن، وصعوبة التمويل، وصولاً إلى التهريب والحاجة لتحديث خطوط الإنتاج وحماية المنتج الوطني. كما تحدث عن إمكانية توفير ما بين مليون ومليون ونصف فرصة عمل خلال خمس سنوات، إذا ما توفرت السياسات المناسبة، وهي رؤية تستحق التوقف عندها، لأن قطاع النسيج كان ولا يزال أحد أهم القطاعات القادرة على قيادة عملية التعافي الاقتصادي والتشغيل في سورية.

■ **إلياس زيتون**

ولا يختلف اثنان على أن الصناعة السورية تحتاج اليوم إلى برنامج وطني حقيقي لإنقاذها، يقوم على توفير الطاقة بأسعار منافسة، وتأمين التمويل طويل الأجل، وإصلاح البيئة الجمركية والضريبية، وتحديث الآلات، ومكافحة التهريب، ودعم المنتج الوطني في مواجهة المنافسة غير المتكافئة. فجميع هذه المطالب مشروعة، بل إن الحركة العمالية نفسها لطالما دافعت عنها، لأنها تدرك أن ازدهار الإنتاج الوطني هو الضمان الحقيقي لاستقرار فرص العمل وتحسين مستوى معيشة العمال.
لكن ما يثير النقاش في هذا الطرح، هو إدراج التأمينات الاجتماعية ضمن قائمة الأعباء التي ينبغي تخفيضها، والدعوة إلى خفض الاشتراكات التأمينية مرحليا من نحو 24% إلى ما بين 7 و10%.

هنا مربط الفرس!

التأمينات الاجتماعية ليست رسما جمركيا، ولا ضريبة على الإنتاج، ولا تكلفة يمكن التعامل معها بالطريقة نفسها التي نتعامل بها مع أسعار الكهرباء، أو أجور النقل أو الرسوم المالية. إنها جزء من منظومة الحماية الاجتماعية، وجزء من الأجر غير المباشر للعامل، الذي يضمن له العلاج عند المرض، والتعويض عند الإصابة، والمعاش عند الشيخوخة، والأمان لعائلته عندما يعجز عن العمل، ومن هنا فإن المطالبة بتخفيض هذا الحق، حتى وإن كانت مؤقتة، تعني عمليا نقل جزء من كلفة الأزمة إلى الحلقة الأضعف في العملية الإنتاجية، لكن السؤال الأهم ليس هنا فقط.

«هل جزاء الإحسان إلا الإحسان»؟

المفارقة اللافتة، أن العمال، عندما يدافعون عن الصناعة الوطنية، لا يطرحون ذلك على حساب أصحاب المعامل. فهم يطالبون دائما بدعم الصناعة، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتأمين الطاقة، ومكافحة التهريب، وحماية المنتج الوطني، لأنهم يدركون أن المصنع إذا توقف توقفت معه أرزاقهم أيضا.
أما عندما يطرح بعض الصناعيين رؤيتهم لمعالجة الأزمة، فإن أول ما يوضع على طاولة التخفيض يكون في كثير من الأحيان حقوق العمال، سواء كانت أجورا، أو تأمينات اجتماعية، أو غيرها من الحقوق المرتبطة بالحماية الاجتماعية.
فلماذا يدافع العامل عن الصناعة دون أن ينتقص من حقوق الصناعي، بينما يعجز بعض الصناعيين عن الدفاع عن الصناعة دون المساس بحقوق العامل؟
ولعل الذاكرة القريبة تستحق أن تستعاد، فخلال سنوات الأزمة السورية بتعقيداتها، وارتفاع مستوى العمليات العسكرية على مستوى البلاد، من الذي حافظ على المصانع والأفران والمنشآت وسلسلة توريد المنتجات الغذائية والدوائية؟ من الذي عزز صمود القطاع الخاص؟ لم تكن رؤوس الأموال وحدها هي التي أبقت عجلة الإنتاج دائرة. آلاف العمال بقوا في معاملهم، وحرسوا خطوط الإنتاج، وحافظوا على المستودعات والآلات، واستمروا في العمل في ظروف أمنية واقتصادية بالغة الصعوبة، لأنهم كانوا يدركون أن توقف المعمل يعني ضياع أرزاق أرباب العمل، وبالتالي ضياع لقمة عيش العمال مورد رزق مئات الأسر، ولا يمكن إنكار أن كثيراً من الصناعيين تكبدوا خسائر كبيرة، وأن بعضهم خاطر برأسماله واستمر بالإنتاج رغم الظروف القاسية. لكن ذلك لا يلغي حقيقة أخرى، وهي أن العمال أيضا دفعوا أثمانا باهظة، وكانوا الشريك الحقيقي في حماية المنشآت واستمرار الإنتاج، فهل يظلم العمال أصحاب العمل عندما يطالبون اليوم بالمعاملة بالمثل؟ وهل أخطأوا عندما امتلكوا وعيا وطنيا واقتصاديا جعلهم يدافعون عن الصناعة، في الوقت الذي يدافع فيه بعض أصحاب الأعمال عن الصناعة بشرط أن تكون حقوق العمال أول ما يُقتطع منها؟
إن الكادر البشري ليس عبئا على الصناعة، بل هو أهم أصولها. فالآلة يمكن شراؤها، وخط الإنتاج يمكن تحديثه، والتمويل يمكن تأمينه، لكن العامل الماهر، والخبرة المتراكمة، والانتماء للمهنة، والاستقرار الوظيفي، لا تُستورد من الخارج، ولا تُقاس بلغة الكلفة المباشرة.
بل إن العامل ليس منتجا فقط، وإنما هو أيضا مستهلك. وكل زيادة حقيقية في دخله تتحول إلى طلب على الغذاء واللباس والسكن والنقل والخدمات، أي أنها تعود إلى الأسواق وتحرك الدورة الاقتصادية، وتخلق طلبا جديدا على منتجات المصانع نفسها. ولذلك فإن تحسين أجور العمال وحمايتهم الاجتماعية ليس عبئا على الاقتصاد، بل أحد أهم شروط تنشيطه.

الصناعيون والعمال في خندق واحد

إن المطلوب اليوم، ليس أن تتحمل الصناعة وحدها أعباء الأزمة، ولا أن يتحملها العمال وحدهم، بل أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في دعم القطاع الإنتاجي بأكمله. فإذا خُفضت تكاليف الطاقة، وأصلحت السياسات الجمركية، ووفر التمويل، وحُمي المنتج الوطني، فمن الطبيعي أن ينعكس هذا الدعم أيضا على تحسين أجور العمال، وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية، وتحسين شروط العمل، لا أن يتحول إلى فرصة جديدة لتخفيض حقوقهم.
فالاقتصاد الإنتاجي الذي تحتاجه سورية، لا يقوم على معادلة تربح فيها الآلة ويخسر الإنسان، بل على شراكة حقيقية بين رأس المال والعمل، لأن الصناعة لا تبنى بالآلات وحدها، وإنما تبنى أولا بالإنسان الذي يقف خلفها.
وحين يصبح العامل مجرد بند في قائمة التكاليف، فإننا لا نكون قد أخطأنا بحق العمال فقط، بل أخطأنا بحق الصناعة نفسها، لأن الثروة الحقيقية لأي اقتصاد ليست في معداته، بل في الإنسان الذي يشغلها، ويطورها، ويحافظ عليها، ويمنحها قيمتها المضافة. هذا هو الاستثمار الذي لا ينبغي أن يخضع لمنطق التخفيض، بل لمنطق التنمية والعدالة والشراكة.

تنظيم العمال: ضرورة موضوعية للدفاع عن الحقوق وتعديل ميزان القوى

لم يكن تنظيم العمال لأنفسهم عبر التاريخ خياراً ترفياً أو مسألة شكلية، بل كان ضرورة فرضتها طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال. فالعامل الفرد، مهما امتلك من الكفاءة والخبرة، يبقى الطرف الأضعف في مواجهة صاحب العمل، الذي يمتلك رأس المال ووسائل الإنتاج والنفوذ الاقتصادي، ومن هنا نشأت الحاجة إلى التنظيمات العمالية التي توحد العمال حول أهداف مشتركة، وتمنحهم القدرة على الدفاع عن حقوقهم وانتزاع مكاسبهم، وتحويل مطالبهم إلى قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة.

إن التجارب التاريخية في مختلف دول العالم، تؤكد أن معظم الحقوق التي يتمتع بها العمال اليوم، مثل: تحديد ساعات العمل، والإجازات السنوية، والتأمينات الاجتماعية، وتعويضات إصابات العمل، والحد الأدنى للأجور، لم تكن هبات من الحكومات أو أصحاب العمل، وإنما جاءت نتيجة نضالات طويلة خاضتها الحركة العمالية المنظمة.

ويبدأ تنظيم العمال من أماكن العمل نفسها، عبر تشكيل اللجان العمالية التي تمثل العاملين أمام الإدارة، وتنقل مطالبهم بصورة جماعية، ثم يمتد هذا التنظيم إلى النقابات المهنية، أو القطاعية، التي تجمع العاملين في مهنة أو قطاع اقتصادي واحد، وصولاً إلى الاتحادات العمالية التي توحد جهود النقابات المختلفة، وتنسق بينها على المستوى الوطني، وكلما كان التنظيم أكثر ديمقراطية واستقلالا واتساعا، ازدادت قدرته على تمثيل مصالح العمال بصورة حقيقية.

ولا تقتصر أهمية التنظيم على التفاوض بشأن الأجور فقط، بل تشمل تحسين شروط العمل، وضمان السلامة المهنية، ومكافحة الفصل التعسفي، والمطالبة بالتدريب والتأهيل، والدفاع عن كرامة العامل داخل مكان العمل، كما يتيح التنظيم للعمال تبادل الخبرات ونشر الثقافة القانونية بينهم، بحيث يصبح كل عامل أكثر معرفة بحقوقه وواجباته، وأقل عرضة للاستغلال أو التضليل.

ومن الناحية القانونية، يشكل التنظيم العمالي أحد أهم وسائل التأثير في التشريعات، فالقوانين ليست جامدة أو معزولة عن المجتمع، بل تتأثر بموازين القوى الاجتماعية والسياسية، وعندما يكون العمال منظمين وقادرين على التعبير عن مصالحهم بصورة جماعية، يصبحون طرفا مؤثرا في مناقشة مشاريع قوانين العمل والضمان الاجتماعي والتأمينات والأجور، ويستطيعون الضغط لتعديل النصوص القانونية بما يحقق حماية أكبر للعامل.

كما تلعب النقابات دوراً مهماً في كشف الثغرات الموجودة في التشريعات، لأنها الأكثر احتكاكا بالمشكلات اليومية التي يواجهها العمال، ومن خلال الدراسات والمذكرات القانونية والحوار مع السلطات التشريعية والتنفيذية، تستطيع هذه التنظيمات اقتراح تعديلات عملية تعالج أوجه القصور في القوانين النافذة، وتواكب التطورات الاقتصادية وسوق العمل.

التنظيم العمالي يحول الفرد إلى قوة جماعية يعدل ميزان القوى ينتزع الحقوق يؤثر في التشريعات ويحمي الكرامة وهو ضرورة ملحة

ولا يقتصر تأثير التنظيم العمالي على المجال القانوني، بل يمتد إلى تعديل ميزان القوى داخل المجتمع. ففي المجتمعات التي يتمتع فيها العمال بتنظيمات قوية، يصعب اتخاذ قرارات اقتصادية تمس حقوقهم دون حوار أو تفاوض، كما تصبح الحكومات أكثر التزاما بمراعاة مصالح الطبقة العاملة عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أما عندما يكون العمال مشتتين وغير منظمين، فإن قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم تضعف، ويصبح من السهل تمرير سياسات تؤدي إلى خفض الأجور أو تقليص الحماية الاجتماعية، أو إضعاف الضمانات القانونية.

ويبرز أثر التنظيم كذلك أثناء المفاوضات الجماعية مع أصحاب العمل، حيث تمنح وحدة العمال قوة تفاوضية أكبر بكثير من المطالب الفردية. فصاحب العمل قد يتجاهل شكوى عامل واحد، لكنه يجد نفسه مضطرا للحوار عندما تكون المطالب صادرة عن تنظيم يمثل مئات أو آلاف العمال. ولهذا أصبحت المفاوضة الجماعية أحد أهم الأدوات المعترف بها دوليا لتحقيق التوازن في علاقات العمل.

كما يسهم التنظيم في تعزيز التضامن بين العمال أنفسهم، إذ يدرك العامل أن الدفاع عن حقوق زميله هو دفاع عن حقوقه أيضا، وهذا التضامن يمنع أصحاب العمل من استغلال الانقسامات بين العمال، أو ممارسة الضغوط على الأفراد بصورة منفردة، ويحول المطالب الفردية إلى مطالب جماعية أكثر تأثيرا.

وفي ظل التحولات الاقتصادية الحديثة، وانتشار أنماط العمل المؤقت والعمل عبر المنصات الرقمية، أصبحت الحاجة إلى تنظيم العمال أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، فهذه الأشكال الجديدة من العمل تفرض تحديات قانونية واجتماعية تستوجب وجود تنظيمات قادرة على تمثيل العاملين فيها، والمطالبة بتشريعات تكفل لهم الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية.

إن قوة الطبقة العاملة لا تقاس بعدد أفرادها فقط، بل بقدرتها على التنظيم والوحدة والعمل المشترك. فالتنظيم هو الذي يحول الأعداد الكبيرة إلى قوة اجتماعية مؤثرة، ويجعل صوت العمال مسموعا في مواقع صنع القرار، ومن خلاله يستطيع العمال الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة في صياغة القوانين، والمساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة وتوازنا.

إن بناء تنظيمات عمالية قوية وديمقراطية ومستقلة يمثل شرطا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان احترام حقوق العامل، وترسيخ مبدأ الحوار بين أطراف الإنتاج. فكل حق يتمتع به العمال اليوم كان في يوم من الأيام مطلبا ناضلت من أجله الحركة العمالية المنظمة، وما تزال عملية تطوير هذه الحقوق مرتبطة بقدرة العمال على الحفاظ على وحدتهم وتنظيمهم، واستمرار نضالهم المشروع دفاعاً عن مصالحهم ومستقبلهم.

الحسكة: اتفاقية الاندماج تحت المجهر

شكّل اتفاق الاندماج بين الإدارة الذاتية والسلطة المؤقتة- من حيث الشكل على الأقل- خطوة نوعية في سياق الأزمة السورية، قياساً إلى احتمالات تجدد الحرب واستمرار الاستعصاء في ملف الشمال الشرقي. على الرغم من أن الاتفاق جاء متأخراً، وحدث بعد جولات من الحرب ذهب ضحيتها المئات من السوريين لم تنتهِ تداعياتها حتى اليوم، بل راكمت المزيد من الاحتقان.

■ رمزي السالم

معايير وشروط

التأكيد على أهمية الاتفاق لا يلغي ضرورة قراءته نقدياً على ضوء ما ينفَّذ عملياً على الأرض، فالممارسة كانت وما زالت هي معيار الحقيقة.

إن شروط نجاح أي اتفاق ضمن خصائص الظرف السوري الراهن:

أولاً: الوضوح والشفافية، بما يعنيه من إعلان صريح عن بنود الاتفاق، ومآلاته النهائية للرأي العام، وخصوصاً القاعدة الجماهيرية.

ثانياً: الشمول، أن يكون شاملاً وضمن رؤية وطنية سورية عامة، ولا يتناقض مع الحل الشامل للأزمة، أو بديلاً عنه.

ثالثاً: التوافق، بما يعنيه الاستعداد لتقديم تنازلات متبادلة ومؤلمة إذا تطلب الأمر، وتجاوز ثقافة الغالب والمغلوب.

على ضوء هذه الشروط المذكورة آنفاً، التي يفرضها الواقع الموضوعي من جهة توازن القوى، وضرورة العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، يمكن القول:

إن اتفاق الدمج بين الإدارة الذاتية والسلطة المؤقتة يعاني من مشكلات في الشكل والمحتوى، فالنص التنفيذي للاتفاق ما زال حتى الآن حبيس الأدراج، ولا أحد يعرف بنوده النهائية سوى تلك النخب التي وقعت عليه، مما يصدم القاعدة الجماهيرية لهذا الطرف أو ذاك بعد كل خطوة، فهذا الغموض الذي اكتنف الإجراءات التنفيذية، أنتج مشكلة جديدة، وهي أن أنصار كل طرف بات يفسر الاتفاق كما يحلو له، وحسب تفسيراته وتأويلاته، وخضعت كل مرحلة تنفيذاً لابتزاز متبادل: بدءاً من مسلسل قصر العدل في الحسكة، وملف ريع واردات النفط، وتعيينات مجلس الشعب، مروراً بملف "قسد" ضمن هيكلية الجيش الرسمي، وتعيين مدراء المناطق، وملف الشرطة وقوى الأمن، وملف صدمة ارتفاع أسعار المحروقات، وصولاً إلى ملف الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وملف النازحين في الحسكة ورأس العين.

هذا التجاذب عزز مواقع القوى المتشددة في الطرفين، وأدى إلى تعميق الاستقطاب القومي، حيث بات من الواضح أن هناك قوى من هنا وهناك لم تكن ترغب بالاتفاق من أساسه. والمفارقة أن ذرائع كلا الطرفين تبدو صحيحة في ظاهرها، فمتشددو السلطة يبررون مواقفهم بضرورة استعادة السيادة على كامل الأراضي السورية، ومتشددو الإدارة الذاتية يبررون مواقفهم بضرورة ضمان حقوق الشعب الكردي. وفي الواقع، لا نصب "خيمة الحرب» أداة صالحة لاستعادة السيادة، ولا فرض المحاصصة القومية طريقة صالحة لضمان حقوق الكرد السوريين.

وبغض النظر عما إذا كانت مظاهر التشدد هذه عملية تبادل أدوار لتحقيق مكاسب إضافية، أو كانت ظاهرة موضوعية في مثل هذه الظروف، فإن الطريقة النخبوية والغموض الذي اكتنف البنود التنفيذية يبقيان سبباً أساسياً لهذا التجاذب القومي.

فالاتفاق- على أهميته- لم يحقق حتى الآن الهدف الأساسي منه، وهو: إدارة التنوع القومي في إطار الهوية الوطنية الجامعة. وسيبقى هذا الملف عرضة للتجاذب مهما كانت النوايا حسنة، ولن يكتب له النجاح، بل قد يؤدي إلى عكس الهدف المناط به، إن لم يندرج ضمن رؤية سورية عامة؛ أي ضمن حل شامل للأزمة السورية بكل إحداثياتها «السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الديمقراطية، والأمنية»، تشارك فيه كل القوى السياسية والمجتمعية في البلاد، مع التخلص تماماً من أوهام الاستئثار بالقرار، واحتكار التمثيل القومي، أو الديني، أو الطائفي. ومن المفارقات في هذا المجال، تجاهل الملف القومي السرياني – الآشوري في سياق عملية الدمج، مما جعله ملفاً مستقلاً بذاته. دور الراعي العتيد!

في الوقت الذي يجاهر فيه الطرف الأمريكي بإعادة رسم خرائط المنطقة، كيف يمكن له أن يكون راعياً لاتفاق دمج حقيقي ونهائي يستعيد وحدة سورية ويعيد لها الاستقرار؟ ورغم أن هذا السؤال يتضمن إجابة مضمرة، فإن تحليل الدور الأمريكي هنا ضرورة ملحة من جهة الحرص على الاتفاق، وفهم احتمالات تطور عملية الدمج ذاتها: الإدارة الأمريكية كانت وما زالت تعمل بمنطق إدارة الأزمة وليس حلها

تنظر هذه الإدارة إلى دول وشعوب المنطقة باعتبارها ساحة واحدة؛ وما تكليف توم باراك بملف سورية والعراق وتركيا معاً إلا دليل واضح على ذلك، فهي تحاول الإمساك بكل الخيوط لإدارة الصراع وفق مشروعها الخاص.

والوقائع الملموسة تقول: إن الادارة الأمريكية تستخدم ملف الشمال الشرقي كأداة ابتزاز مركبة: ابتزاز السلطة بقسد، وابتزاز قسد بالسلطة، وابتزاز تركيا بقسد والملف الكردي عموماً، وابتزاز قسد بتركيا، وأغلب الظن أنها تحاول توريط إقليم كردستان العراق في لعبته. فال "ريموت كنترول» ينبغي أن يبقى بيدها، توزع الأدوار على الكل كما تشاء وفي التوقيت الذي تريد: فمرة تعتبر قسد "حليفاً لن نتخلى عنه"، ومرة يقال إن "وظيفة قسد انتهت"؛ وفي الحالتين يرتفع منسوب الاستقطاب القومي نحو جموح انعزالي، أو احتقان وإحراج لقسد أمام قاعدتها. ومرة تقول "من حق السلطة المؤقتة أن تبسط سيادتها"، ومرة "ينبغي الوقوف عند حدود الحسكة"؛ وفي الحالتين أيضاً يظهر جموح نحو الحسم العسكري، مما يضع السلطة المؤقتة في حرج أمام قاعدتها ويخلق احتقاناً مضاداً. ومرة تؤكد على "حق تركيا في حماية أمنها القومي"، ومرة تلوح بـ "قانون حماية الكرد».

والحال هذه، تبقى كل الأطراف في حالة ترقب وتوجس، ويصبح هاجسها الوحيد اللهاث خلف إرضاء الأمريكي قبل أي شيء آخر، دون سعي جاد إلى حل حقيقي. هذا يكشف حقيقة قديمة متجددة، وهي أن النخب السورية – رغم تناقضاتها الظاهرية– تدور في الحلقة ذاتها وتتخادم فيما بينها.

اتفاق الدمج مهم لكن غموضه وتجاذبه القومي ورعاية أمريكا للأزمة لا المحاصصة تهدد نجاحه دون رؤية وطنية جامعة شاملة

لغم المحاصصة!

التنوع القومي والديني في سورية واقع موضوعي، ولا شك أن حله حلاً ديمقراطياً عادلاً يعد أحد أسس بناء سورية الجديدة. ولكن كيف؟

هل بتعميم نموذج المحاصصة وتقاسم المكاسب والمناصب بين النخب، الذي وجدنا مثاله الملموس في العراق؟

المحاصصة في الظرف السوري الراهن هي شرعنة للطائفية والطائفية المضادة، وشرعنة للشوفينية والانعزال القومي. هي محاولة لتجميد الصراع وتغيير شكله دون حله؛ وبمعنى واضح، هي تثبيت نموذج الدولة العاجزة التي يتحكم بها الفيتو الطائفي أو القومي أو الديني، بما يعنيه ذلك من جهاز دولة مشلول عملياً، لا يستطيع القيام بأدنى مهامه، وبالتالي شعب منهك وجائع ومقهور، ونخب تتقاسم السلطة والثروة.

من الضروري في هذا المقام التذكير مجدداً بما قلناه مراراً، وهو أن الجزيرة هي أرض سورية، وهي أرض لكل السوريين الذين ساهموا في عمرانها من سريان، وكرد، وعرب، وأرمن وغيرهم، ولا يحق لأي كان ادعاء حقوق الملكية الحصرية فيها بما يلغي حقوق الآخرين.

أما الخوض في معركة النسب السكانية والأقدمية التاريخية بقصد الانتقاص من حقوق أحد، فهو نوع من الشعبوية القومية البدائية التي لا علاقة لها بعلم الاجتماع السياسي سوى التجييش والتحشيد والتعبئة، والدخول في دوامة صراعات عبثية لا تؤمن حقوق أحد، ولا تحافظ على وحدة سورية وسيادتها واستقلالها.

لذلك، فإن البحث عن نموذج إبداعي مستنبط من خصائص الواقع السوري، يراعي هواجس الجميع ويضمن حقوقهم، ويؤدي إلى بناء سورية الجديدة قولاً وفعلاً، هو معيار أي موقف جدي ومسؤول ووطني وديمقراطي.

قطاع الدواجن يواصل مراكمة الأزمات... هل من حلول خارج دائرة التخبط؟

يواصل قطاع الدواجن التخبط بين قرارات سياسية متضاربة، وأزمات إنتاجية، والدوران في حلقة مفرغة تتيح لقلة من حيتان السوق التحكم بملف الاستيراد، والضغط لجني أرباح سريعة.

■ فرح شرف

وبينما يُفترض أن يكون هذا القطاع رافعة تصديرية واعدة، تحول إلى ساحة لتجربة السياسات الارتجالية، التي تارة تفتح أبواب الاستيراد، وتارة تغلقها، تاركة المنتج المحلي في حالة من العجز عن التخطيط طويل الأمد، ومهددة وجود آلاف الأسر العاملة فيه بالخروج النهائي من السوق.

عام يترنح وخاص يتخبط

يكشف النظر إلى القطاع عن غياب تام للتكامل بين القطاعين العام والخاص؛ فالقطاع العام الذي يُفترض به أن يؤدي دورا تعويضيا وداعما يضمن استقرار السوق، لا زال يعاني من ضعف في الكفاءة الإنتاجية وغياب للبيانات، علما أنه كان يغطي ما بين 30 إلى 40% من الاحتياج المحلي قبل عام 2011.

أما القطاع الخاص، فيعمل في بيئة غير مستقرة، تتسم بارتفاع مهول في تكاليف الإنتاج، ويعيش حالة من التشرذم، ولا سيما أن التقديرات تشير إلى أن 40–50% من المربين يعملون بعيدا عن الرقابة التنظيمية، كما أن أكثر من نصفهم يمتلك طاقة إنتاجية أقل من 10 آلاف طير، ما يجعل الإنتاج ضعيفا أمام تقلبات السوق.

الاستيراد

عند فتح الاستيراد يجد المربون أنفسهم في مواجهة منتج مجمد بسعر إغراق، ما يدفعهم إلى إيقاف دورات الإنتاج، أو بيع الإنتاج بأسعار خاسرة، فيما يستفيد من هذه السياسة حصرا كبار المستوردين والتجار الذين يسيطرون على مفاصل السوق.

وعند إغلاقه يرتفع السعر المحلي، خاصة وأن البنية التحتية المحلية غير جاهزة لتعويض النقص، فتتحول أزمة الاستيراد إلى أزمة تضخم تطال المستهلك مباشرة.

وهنا تكمن المسألة؛ إذ كيف يمكن لمنتج محلي – يعاني من ارتفاع مهول في تكاليف الإنتاج – التخطيط لإنتاج عام كامل أو دورة إنتاجية وهو لا يعرف ما إذا كان قرار الغد سيغرق سوقه ببضائع مستوردة؟

مدخلات الإنتاج

رغم اعتماد النشرة التأشيرية الأسبوعية في 18 حزيران، والتي حددت سعر الطن عند 2000 دولار، قفز سعر الفروج الريش خلال الأيام الماضية إلى 2300 دولار نتيجة موجات حر قاسية ونقص المعروض مع تصاعد الطلب.

ورغم تحذير مديرية حماية المستهلك المسالخ والمطاعم بضرورة التقيد بالنشرة تحت طائلة المسؤولية، إلا أن السوق وضوحا يخضع بالكامل لآلية العرض والطلب، مع عجز الجهات الرقابية عن فرض قراراتها.

ما دفع مجددا بمطالبات بإعادة فتح باب الاستيراد.

وعوضا عن تحديد نشرة أسعار لا تواكب الارتفاع اليومي في مدخلات الإنتاج إلّا لحظيا، ألا يصبح دعم المدخلات أكثر فاعلية واستدامة؟!

فتخفيض كلف العلف والطاقة والأدوية ستؤدي حتما إلى انخفاض سعر المنتج النهائي في السوق بشكل طبيعي ومستدام.

وهذا الدعم سيعزز قدرة المنتج المحلي، ويحفز المربين، وينهي الاعتماد أو اللجوء إلى الاستيراد، ويضمن استدامة الإنتاج من دون المساس بجيب المواطن.

من التشتت إلى التكامل

ولتجاوز نطاق سياسات «رد الفعل»، لا بد من الانتقال إلى نموذج يراعي سلسلة الإنتاج المتكاملة. ولا يعني هذا مجرد بناء مدجنة هنا أو مزرعة هناك، بقدر ما يعني ربط جميع حلقات الإنتاج في نظام موحد يبدأ من المدخلات الأساسية وحتى التوزيع النهائي عبر الآتي...

– حلقة الأعلاف، وهي أكبر تحدٍّ، بما أنها تمثل ما نسبته 80% من إجمالي التكلفة. فالاعتماد على استيراد الذرة الصفراء وكسبة الصويا بأسعار متقلبة يجعل القطاع رهينة للأسواق العالمية، والأجدى هو التعاقد الزراعي طويل الأمد مع الفلاحين، وإنشاء مصانع علف محلية قادرة على توفير الاحتياجات بثبات.

– الصحة الحيوانية؛ عبر توفير الأدوية البيطرية واللقاحات في الوقت المناسب، وتطوير أنظمة التدفئة والتهوية التي تقلل النفوق وتحسن المؤشرات الإنتاجية.

– ولا يمكن تجاهل دور حلقات ما بعد الإنتاج، فالمسالخ الحديثة، والتبريد، والنقل، ومراكز الفرز، تحمي جودة المنتج وتقلل الفاقد.

– تحويل القطاع من نقطة ضعف إلى قوة تصديرية.

العمود الفقري الغائب

ولأن المربي الفرد لا يملك قدرة تفاوضية تذكر في مواجهة موردي الأعلاف أو شركات الأدوية، كما أنه أعزل أمام قرارات الاستيراد الكبيرة، يأتي دور التعاونيات كركيزة أساسية لإنقاذ المربين، بالأخص الصغار منهم.

بحيث تصبح التعاونيات صوتا جماعيا قادرا على التفاوض لتأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مخفضة وبكميات تضمن استمرارية العملية الإنتاجية؛ وإدارة صندوق تأمين مشتركة تحمي المربين من خسائر النفوق؛ والدفاع عن مصالح المربين عبر المشاركة الفعلية في قرارات كالاستيراد وغيره.

بحيث ينتقل المربي من حالة الترقب إلى حالة التخطيط الإنتاجي، والتوقف عن الخروج من السوق مع كل «خضة».

الفاتورة الاجتماعية

لا يمكن بأي حال فصل هذا الملف عن أبعاده الاجتماعية؛ فقطاع الدواجن أكبر من أرقام في «نشرات تأشيرية»، ويجب النظر إليه باعتباره سلسلة تشغيلية تمتد من المزرعة إلى المائدة، وتوفر فرص عمل لآلاف السوريين.

وكل هزة في هذا القطاع تعني بشكل مباشر ارتفاعا في البطالة، وتهديدا للأمن الغذائي للفئات الأكثر فقرا.

فاستمرار النهج الحالي يعني استمرار معاناة المربين، وارتفاع الأسعار على المستهلكين، ومزيد من التبعية وانهيار الإنتاج المحلي لصالح الاحتكار، وبالمحصلة ضياع فرصة حقيقية لتعزيز الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

متى ينتهي تراكم النفايات؟!... المواطن يدفع الثمن والحلول غائبة!

تتحول أزمة النفايات عاماً بعد عام من ملف خدمي تقليدي إلى أزمة بيئية وصحية خانقة، تنعكس على تفاصيل الحياة اليومية.

■ سلمى صلاح

وما كان يُنظر إليه سابقاً كإخفاق بلدي بات اليوم كاشفاً لأبعاد أعمق، تتمثل في أزمة حوكمة، وأزمة عدالة اجتماعية، وبنية تحتية متهالكة، وانعدام القدرة على تحمل تبعات الانهيار الخدمي.

العاصمة بين عالمين

في أحزمة الفقر بمحيط دمشق، كالتضامن والمزة 86 وبساتين كفرسوسة، تحولت الحاويات إلى تلال من النفايات المتعفنة، التي تغيب آليات الترحيل عنها أياما وأحيانا أسابيع.

ويقر مدير النظافة وإدارة النفايات الصلبة في محافظة دمشق، عبدو العلوش، في تصريح «للإخبارية السورية»، في 26 تموز، بحجم المأساة التقنية، مؤكداً أن «عمر أسطول آليات المديرية يتجاوز 30 عاما»، ما جعل الأعطال قاعدة والجاهزية استثناءً.

لكن المشكلة البنيوية تكمن في الكادر البشري؛ 60% من العمال الذين تجاوزوا الخامسة والخمسين، في حين لا تتجاوز نسبة العمال الفعالين 40% من الكادر المطلوب، بسبب وقف عقود التعيين التي كانت تسد النقص، وضعف الرواتب الذي دفع الكثيرين إلى التسرب.

وفي ريف دمشق، حيث تعاني بلدات مثل سقبا وببيلا وجرمانا وغيرها، إهمالاً مزمناً، وبينما تشتعل النيران في النفايات قرب أعمدة الكهرباء والمولدات، تطلق البلديات خطاباً تقليدياً عن نقص الكوادر والتمويل، أو كما عين ترما، تقدم «مكافأة مالية» بقيمة 500 ألف لمن يوثق بالكاميرا مواطناً يرمي القمامة في غير مكانها!

الحسكة وإدلب... نموذجان لأبعاد الكارثة

في حي الطلائع، على سبيل المثال، تحول المكان الذي كان «متنفساً طبيعياً» لأهالي الحسكة إلى مكب عشوائي تشتعل فيه النيران باستمرار.

ويشكو الأهالي من الدخان الكثيف الذي بات يغلّف منازلهم، ويضطرون إلى إغلاق النوافذ في أوج الحر هرباً من الروائح والحشرات، فيما تعزو البلدية الأمر – ككل بلديات سورية – إلى نقص المحروقات والأعطال ونقص الكوادر!

فيما تحولت حفرة بمحاذاة السجن المركزي في إدلب إلى «حفرة جحيم» تشتعل فيها النفايات على مدار الساعة. ولا يكتفي الدخان بتلويث الهواء، بل تتسرب النفايات السائلة إلى المياه الجوفية، مهددة مصادر الشرب ومتسببة بأمراض بين السكان.

ويقع «المكب» في منطقة تتوسط عدداً من القرى، بينها الشيخ يوسف، وكفر روحين، وعين شيب، ومدينة إدلب، وتختلف شدة المعاناة من قرية لأخرى وفقاً لاتجاه الرياح.

سنبقى نكرر المكرر

ما تراه العين في الشوارع من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، تجاوز الفشل في إدارة ملف النفايات؛ فبعد أكثر من عام على تفاقم هذه الظاهرة، لم تقفز حلول البلديات فوق الخطاب الوعظي وتحديد أوقات الرمي، وكأن المشكلة في سلوك المواطن وحده لا في غياب الخدمة.

والحل الحقيقي يمر عبر استثمار جاد في البنى التحتية، وإعادة هيكلة قطاع النظافة، وإطلاق مشاريع تدوير تحول النفايات من نقمة إلى مورد.

والأهم هو إعادة توزيع الخدمات بعدالة، بحيث لا تتحول حياة المفقرين إلى تضحية بيئية يومية باسم غياب الإمكانات، وإلا ستظل البلاد تختنق تحت وطأة أزماتها المتراكمة، بينما ينتظر المواطن أن يأتي أحد ليرفع عنه، ليس القمامة فقط، بل سنوات الظلم المتراكمة.

مؤسسة المباقر ليست عبئاً على الدولة...

فهل أصبح الاستثمار الخاص بديلاً عن إصلاح القطاع العام؟

أثار البيان الصادر عن وزارة الزراعة بشأن اجتماع وزير الزراعة مع ممثل شركة «أمريكان سويس» البرازيلية لبحث استثمار منشآت المؤسسة العامة للمباقر والأراضي الزراعية المرتبطة بها، أسئلة مشروعة وعميقة تتجاوز تفاصيل الاجتماع، وتمس مستقبل واحدة من أهم المؤسسات الإنتاجية الزراعية في سورية.

فالقضية ليست رفضا للاستثمار الأجنبي، ولا اعتراضا مبدئيا على الشراكة مع القطاع الخاص، بل تتعلق بطبيعة الأصول المطروحة، وبالجهة التي ستديرها، وبالجدوى الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى خيار الاستثمار قبل استنفاد خيارات إعادة إقلاع المؤسسة وتطويرها بقدرات وطنية.

المؤسسة العامة للمباقر ليست منشأة هامشية، ولا مجموعة من الأبنية المتروكة التي تبحث الدولة عمّن يستثمرها. إنها مؤسسة تمتلك تاريخا طويلا في إنتاج الحليب واللحوم، وتحسين السلالات، وتربية الأبقار، وتأمين البكاكير، ودعم الثروة الحيوانية. كما تمتلك شبكة من المباقر والمنشآت والأراضي الزراعية المنتشرة في عدد من المحافظات، إضافة إلى كوادر فنية وبيطرية وعمالية وخبرات تراكمت عبر عقود.

وهنا يبرز السؤال الذي يجب أن يسبق أي حديث عن الاستثمار: لماذا لا تُمنح المؤسسة نفسها فرصة حقيقية لإعادة الإقلاع؟

إذا كانت الدولة مستعدة لتقديم تسهيلات وإعفاءات وحوافز لمستثمر خاص، فلماذا لا تُمنح المؤسسة التمويل والمرونة الإدارية والتشغيلية نفسها؟ وإذا كانت الأراضي والمنشآت العامة تمثل قاعدة جذابة للاستثمار، فلماذا لا تُستخدم هذه القاعدة لإعادة بناء مؤسسة إنتاجية وطنية قادرة على تأمين الحليب واللحوم والأعلاف وخلق فرص العمل؟

إن الاعتراف بأن المؤسسة تواجه صعوبات لا يعني أن الحل هو إخراجها تدريجيا من دورها الإنتاجي. فالمؤسسة عانت خلال سنوات طويلة من نقص التمويل، وتراجع القطعان، وارتفاع أسعار الأعلاف، وتقادم بعض المعدات، وتضرر عدد من المنشآت، إضافة إلى القيود الإدارية وضعف القدرة على اتخاذ قرارات تشغيلية وتسويقية مرنة. وهذه مشكلات تحتاج إلى إصلاح وإدارة وتمويل، لا إلى تحويل الأصول العامة إلى فرصة استثمارية خاصة.

شركة تجارية أم شريك إنتاجي؟

يصف البيان الشركة بأنها متخصصة في تربية الأبقار والأغنام والدواجن وإنتاج الأعلاف، ويشير إلى نشاطها وقدراتها الإنتاجية في دول أمريكا اللاتينية. لكن المعلومات المتداولة والمعلنة عن الشركة تركز بصورة أساسية على نشاط التجارة الدولية والوساطة وتوريد المنتجات والسلع الزراعية والحيوانية.

وهذا لا يعني الجزم بأن الشركة لا تمتلك خبرات أو منشآت إنتاجية غير معلنة، ولا يشكك بحد ذاته في صحة ما ورد في البيان الرسمي. لكنه يفرض سؤالا بديهيا: ما الأدلة الفنية والعملية على خبرة الشركة في إدارة مشاريع إنتاج حيواني واسعة؟

أين المزارع التي تملكها أو تديرها؟ وما حجم قطعان الأبقار والأغنام والدواجن؟ وما طاقات منشآت الأعلاف؟ وما المشاريع الكبرى التي نفذتها؟ وما خبرتها في تشغيل مجمعات إنتاجية تضم أراضي زراعية وقطعانا ومنشآت عامة وكوادر محلية؟

إن هناك فرقا جوهريا بين شركة تعمل في التجارة وتوريد المنتجات، وبين شركة متخصصة في إدارة القطيع، وإنتاج الأعلاف، وتحسين السلالات، والصحة الحيوانية، وإدارة الحظائر، وتصنيع الحليب واللحوم. ولا يكفي وجود نشاط تجاري في السلع الزراعية لإثبات القدرة على تشغيل منظومة إنتاجية وطنية معقدة.

لذلك، فإن أي اتفاق محتمل يجب أن يسبقه تدقيق فني ومالي وقانوني معلن، لا الاكتفاء بالعناوين العامة أو الوعود الاستثمارية.

أصول عامة ذات قيمة استراتيجية

تضم المؤسسة مواقع ومنشآت في عدد من المحافظات، من حماة وحمص وريف دمشق واللاذقية وطرطوس إلى حلب ودير الزور وغيرها. وهذه المواقع ليست متشابهة، لكنها تشترك في امتلاك بنية إنتاجية وأراض ومرافق يمكن إعادة تأهيلها.

ويكفي التذكير بأن مجمع مباقر مسكنة في ريف حلب يضم نحو **1,475** هكتارا من الأراضي ويتألف من خمس محطات إنتاجية.

تحتاج الدولة لإعادة إقلاع المباقر وطنياً بدلاً من تحويل أصولها الاستراتيجية للخاص فالإصلاح الإداري والتمويل أجدى من تفريغ القدرة المنتجة

كما تبلغ مساحة مبقرة زاهد في طرطوس نحو 275 هكتارا، منها أكثر من 225 هكتارا من الأراضي الزراعية. أي إن هذين الموقعين وحدهما يمثلان نحو **1,750** هكتارا من الأصول المعلنة، من دون احتساب مواقع وأراضي المؤسسة الأخرى.

وهذه ليست أرقاما ثانوية. إنها أراض يمكن أن تنتج الأعلاف والحبوب، وتدعم القطعان، وتخفض كلفة الإنتاج، وتربط المؤسسة بالمزارعين عبر الزراعة التعاقدية. كما أنها تمثل قيمة اقتصادية ووطنية تتجاوز قيمتها العقارية.

فالأرض الزراعية المرتبطة بالمباقر ليست مجرد مساحة يمكن تأجيرها، بل جزء من سلسلة إنتاج متكاملة: أرض– أعلاف– قطيع– حليب ولحوم– تصنيع وتسويق.

وإذا تم تفكيك هذه السلسلة أو إخضاعها لمنطق الربح السريع، فقد تخسر الدولة قدرة إنتاجية تصعب استعادتها لاحقا.

التشاركية أم الخصخصة غير المباشرة؟

لا تحتاج الخصخصة دائما إلى بيع المنشآت أو نقل ملكيتها رسميا. فقد تحدث بصورة غير مباشرة عندما تُمنح منشآت وأراض عامة لمستثمر خاص لفترات طويلة، مع حصوله على الجزء الأكبر من المنافع، بينما تتحمل الدولة تكاليف البنية التحتية أو المخاطر أو إعادة التأهيل.

لذلك، لا تكفي كلمة «تشاركية» لتبديد المخاوف. فالمعيار هو العقد.

من سيتحمل كلفة إعادة التأهيل؟ ومن سيمول شراء الأبقار؟ ومن يملك القطيع الناتج؟ ومن يتحمل الخسائر؟ وما حصة الدولة من الأرباح؟ وما مدة الاستثمار؟ وهل توجد ضمانات مصرفية؟ وهل يلتزم المستثمر بتشغيل العمالة المحلية؟ وهل يمكن تغيير استخدام الأراضي؟ وماذا يحدث إذا لم تُنفذ الوعود؟

إذا لم تكن هذه التفاصيل معلنة، فقد تتحول التشاركية إلى نقل تدريجي للمنفعة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، تحت عناوين جذابة، بينما تبقى الأصول والمخاطر الأساسية ملكا للدولة.

إعادة الاعتبار للمؤسسة

بدل التعامل مع المؤسسة بوصفها عبئا، ينبغي وضع برنامج وطني لإعادة إقلاعها، ويقوم على:

تمويل استثماري متعدد السنوات.

إعادة تأهيل المباقر بحسب أولويات الجدوى.

زيادة القطعان وتحسين السلالات.

استثمار الأراضي في إنتاج الأعلاف.

تحديث الإدارة ومنحها مرونة تشغيلية.

تطوير معامل الحليب والتصنيع.

دعم الكوادر وربط الحوافز بالإنتاج.

الاستعانة بالخبرات الأجنبية بعقود تقنية واضحة.

السماح للمؤسسة بإعادة استثمار جزء من إيراداتها.

إن تطوير القطاع العام لا يعني الإبقاء على البيروقراطية أو تبرير الخسائر، بل يعني تحويل المؤسسات العامة إلى جهات منتجة وشفافة وقادرة على المنافسة.

وفي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، لا يبدو من المنطقي تقليص الدور الإنتاجي للدولة أو التعامل مع أصولها الاستراتيجية باعتبارها فائضا قابلا للتصرف. بل إن الحاجة تقتضي توسيع الإنتاج، وتأمين الغذاء، ودعم الريف، وخلق فرص العمل، وخفض الاعتماد على الاستيراد.

شرط التنمية... حماية القدرة الإنتاجية الوطنية

الاستثمار الخاص يمكن أن يكون مفيدا عندما يضيف تمويلا أو تقنية أو خبرة حقيقية، لكنه لا يجب أن يصبح بديلا تلقائيا عن إصلاح المؤسسات العامة أو مبررا للتخلي عن أصولها.

قبل منح أي شركة حق استثمار منشآت مؤسسة المباقر وأراضيها، يجب نشر جرد كامل للأصول، ودراسة جدوى مستقلة، وتقييم فني لقدرات المستثمر، ومقارنة واضحة بين إعادة الإقلاع الذاتي والشراكة والاستثمار الخاص.

فالمسألة ليست من يستطيع تشغيل الأرض اليوم؟ بل من يضمن أن تبقى هذه الأصول مصدرا للإنتاج الوطني والغذاء وفرص العمل غدا؟

إن مؤسسة المباقر لا تحتاج إلى من يحل محلها، بل إلى دولة تعيد الاعتبار لدورها، وتذلل صعوباتها، وتمنحها التمويل والإدارة الحديثة التي تمكنها من استثمار أصولها بنفسها.

فالأصول العامة التي بُنيت خلال عقود لا ينبغي أن تتحول، في زمن الأزمة، إلى فرصة للاستثمار الخاص تحت ضغط العجز أو تحت عناوين التشاركية واقتصاد السوق. المطلوب هو إعادة تشغيلها وتوسيعها، لأن حماية القدرة الإنتاجية الوطنية ليست عائقا أمام التنمية، بل أحد شروطها الأساسية.

القطاع الصحي في سورية، إلى متى؟!

عندما تغيب الأرقام، لا تغيب الحقائق على الأرض وعندما تتعطل الأجهزة، لا تتعطل المعاناة، فقطاع الصحة السوري يقدّم درساً قاسياً لتخلي الدولة عن دورها في حماية مواطنيها، تحت شعارات براقة عن التعافي المبكر ومشاريع «الأبهة» الاستثمارية، محوِّلة الصحة من حق أساسي إلى سلعة تُترك لمزاج المساعدات وتقلبات التمويل الخارجي بينما يموت المرضى في صمت، وتُباع كرامتهم مقابل ليلة في «حاضنة» في مشفى خاص.

■ رشا عيد

وأمام غياب أي بيانات عن حجم الإنفاق وتقارير عن نسب الإنجاز، وحتى كشف واضح عن مشاريع التأهيل والتطوير التي تزعم الوزارة تنفيذها كمؤشر فعلي لقياس ما وصل إليه حال القطاع الصحي، يأتي الواقع الميداني الذي لا يحتاج إلى أرقام ليفضح نفسه، مستشفيات تئن تحت وطأة نقص التجهيزات، وكوادر تنزف هجرة، ومرضى يطلب منهم شراء أبسط المستلزمات الطبية، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على غياب تام للتمويل التشغيلي، وكأن وزارة الصحة تتعامل مع المستشفيات الحكومية كواجهات استعراضية لا كصروح علاجية.

ففي إدلب مثلاً، يكشف المشهد عن أبعاد أكثر قسوة، فمع توقف تمويل المنظمات الدولية والجمعيات غير الحكومية، خرج سبعة مستشفيات وعشرون مركزاً صحياً عن الخدمة، وتوقف مركز غسيل الكلى عن العمل بمطلع 2026، بعدما كان يقدم جلسات مجانية لنحو 110 مرضى، وفق ما أكده مدير مديرية الصحة في إدلب «سامر عرابي» لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/7/23، توقف هذا المركز يعني موتاً محققاً لمرضى الفشل الكلوي، أو تحميلهم عناء السفر وتكاليف باهظة لا طاقة لهم بها في بلد يعيش 90% من سكانه تحت خط الفقر.

أما مستشفى ابن سينا التخصصي للأطفال، فتوقف دعمه مطلع تموز الفائت، لتنحصر خدمات طب الأطفال المجانية في المستشفى الجامعي وحده، أو اللجوء للمشافي الخاصة وإليك تخيل حجم الاستغلال!

إنه مشهد يختصر المأساة، فحين تغيب الدولة، يحضر الموت، وحين يحضر الموت، تنتصر الفوضى.

ولا تقتصر المأساة على إدلب، ففي ريف حماة الغربي، يعاني مشفى السقيلبية الوطني من خروج جهاز التصوير الطبقي المحوري عن الخدمة، ونقص في أجهزة الأشعة، وتقادم تجهيزات قسم غسيل الكلى ووحدة العناية المشددة، علماً أنه يخدم أكثر من 200 ألف نسمة ليقف اليوم عاجزاً عن تقديم أبسط الخدمات، وبينما تتهاوى بنيته التحتية تحت وطأة الإهمال الممنهج، تلهث وزارة الصحة خلف العناوين البرّاقة: مدن طبية، خطط استراتيجية، مشاريع استثمارية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، ماذا ينفع المريض الحديث الرسمي عن مدينة طبية قد تستغرق سنوات لتُنجز «إن كتب لها»، وهو اليوم يحتاج إلى سرير في المشفى، وإلى دواء لا يملك ثمنه، وإلى كادر طبي غادر البلاد بحثاً عن لقمة عيش؟!

ماذا ينفعه الخطاب الرسمي عن تعاف مبكر «لا يرى سوى في الخطابات» أمامَ مراكز ومستشفيات تغلق أبوابها واحداً تلو الآخر؟ هذا الانشغال بالمستقبل الوهمي على حساب الحاضر المتعفن ليس سوى غطاء للتخلي الممنهج عن الدور الاجتماعي للدولة.

المطلوب، الشفافية والجدية وتحمل المسؤولية، فعلى الوزارة الكشف عن التمويل المخصص للقطاع الصحي وعن حجم الإنجاز الفعلي لأعمالها بنتائج ملموسة في حياة المواطنين، وتقديم خطة واستراتيجية شاملة لتأمين المتطلبات الأساسية في جميع المشافي، وإعادة تشغيل ما توقف عن العمل. هذه ليست رفاهية ولا منّة، بل أبسط واجبات الدولة وحقوق المواطن.

الصحة ليست سلعة للاستثمار ولا مجالاً للشعارات البرّاقة. إنها حق إنساني لا يحتمل التسويف ولا التأجيل.

لقد آن الأوان ليتوقف هذا النهج، ووضع ملف القطاع الصحي «المنهار» على رأس الأولويات، فإلى متى سيبقى السوري يدفع ثمن مرضه مرتين؛ مرة جسده، ومرة كرامته؟

قطع الكهرباء العامة والأمبيرات يفاقمان معاناة الأهالي في القحطانية

تدخل ناحية القحطانية / قبور البيض التابعة لمنطقة القامشلي أسبوعها الثالث على التوالي من القطع اليومي والتقنين غير المبرر في الكهرباء العامة، في أزمة خدمية ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة، وسط شكاوى متزايدة من الأهالي الذين يؤكدون أن استمرار انقطاع التيار، بالتزامن مع نقص كميات المازوت المخصصة لمولدات الأمبيرات يؤدي إلى مشكلات عديدة.

■ مراسل قاسيون

ويقول سكان في الناحية إن انقطاع الكهرباء لم يعد مجرد مشكلة مؤقتة، بل تحول إلى أزمة يومية تثقل كاهل آلاف العائلات، خاصة مع محدودية البدائل وارتفاع تكاليف الاعتماد على المولدات الخاصة، التي تعاني هي الأخرى من نقص الوقود، ما أدى إلى تقليص ساعات تشغيلها بشكل ملحوظ.

وأثرت الأزمة بشكل مباشر على الورش الحرفية والمنشآت الصناعية الصغيرة التي تعتمد على الكهرباء في تشغيل معداتها. واضطر عدد من أصحاب الورش إلى إيقاف أعمالهم أو تخفيض ساعات الإنتاج، الأمر الذي انعكس على دخل العمال وأصحاب المهن، وفاقم من الأوضاع الاقتصادية في المنطقة.

ولم يقتصر تأثير الأزمة على القطاع الاقتصادي، بل امتد إلى الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها مياه الشرب. فمع توقف الكهرباء، تعذر تشغيل العديد من مضخات وآبار المياه، ما أدى إلى انقطاع المياه عن أحياء عدة، في وقت تعاني فيه غالبية الأسر من ظروف معيشية صعبة.

كما يواجه أصحاب المحال التجارية خسائر متزايدة نتيجة تعطل أجهزة التبريد وتلف المواد الغذائية، بينما تعاني الأسر من صعوبة حفظ الطعام والأدوية التي تحتاج إلى درجات حرارة منخفضة، فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة التي جعلت الحياة داخل المنازل أكثر قسوة في ظل غياب وسائل التبريد.

ويرى السكان أن نقص المازوت المخصص لمولدات الأمبيرات زاد من تعقيد المشهد، إذ أصبحت ساعات التغذية الكهربائية محدودة للغاية، ولم تعد تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر أو استمرار عمل الورش والمنشآت الخدمية.

ويطالب أهالي القحطانية الجهات المعنية بالتحرك العاجل لإعادة التيار الكهربائي إلى الناحية، ومعالجة أسباب الانقطاع المستمر. ويحذر مواطنون من أن استمرار الأزمة سيؤدي إلى خسائر اقتصادية أكبر، وتراجع النشاط التجاري والإنتاجي، فضلاً عن تفاقم المشكلات الصحية والخدمية التي تمس حياة السكان بشكل مباشر.

وبين انقطاع الكهرباء وشح الوقود، يعيش أهالي القحطانية واقعًا صعبًا يزداد قسوة مع مرور الأيام، في انتظار حلول عملية وسريعة تعيد إليهم الخدمات الأساسية، وتخفف من معاناتهم التي تجاوزت الأسبوعين، وأصبحت تمس كل بيت وكل مرفق في الناحية.

وقد تحدث عدد من أهالي القحطانية لمراسل قاسيون، أن الكهرباء العامة قد تحسنت قبل أشهر، ثم جرى فرض الأمبيرات مرة ثانية في ظل وجود الكهرباء العامة طوال اليوم. وبدأ مسلسل القطع من الساعة السادسة مساء إلى الساعة 12 ليلاً كل يوم. وتساءل الأهالي: لمن محصلة العودة إلى الأمبيرات وفرض التكاليف الإضافية على الناس؟

ومنذ نحو أسبوعين، بدأت قصة ثانية تلوح في الأفق من نقص في كميات المازوت المخصص لمولدات الأمبير، بالإضافة إلى قطع الكهرباء العامة في تقنين ثابت. ويقول الأهالي إن هذه القضية سببها الخلافات حول جباية الضرائب بين الشركة التي توزع الكهرباء في القحطانية، وبين الجهات الحكومية المسؤولة عن تغذية البلدة من كهرباء سد تشرين. لذلك يطالب الأهالي بحل عاجل لموضوع الكهرباء وإنهاء الازدواجية الإدارية بين مؤسسات الكهرباء وإيصال التيار الكهربائي من الشبكة العامة كاملاً طوال اليوم كما كان الوضع قبل أشهر، خاصة وأن الأهالي يدفعون قيمة استهلاك الكهرباء بشكل مسبق الدفع.

عملة بلا فراطة... أزمة الفئات الصغيرة تتحول إلى عبء يومي

لم يكن انتهاء مهلة استبدال العملة السورية القديمة مجرد إجراء نقدي أو خطوة إدارية يفترض أن تنقل البلاد إلى مرحلة مالية أكثر تنظيماً، بل كشف سريعاً عن خلل عملي أصاب قلب الحياة اليومية؛ غياب الفئات الصغيرة، وندرة أوراق 10 و25 ليرة، وعدم وجود فئة 5 ليرات، في وقت تعتمد فيه الأسواق ووسائل النقل والمهن اليومية على مبالغ دقيقة لا يمكن تجاهلها أو تقريبها بلا أثر.

المشكلة هنا ليست تقنية، وليست تفصيلاً نقدياً يمكن تجاوزه بالقول إن «الفارق بسيط». فالفارق الصغير عندما يتكرر عشرات المرات يومياً، وعلى ملايين عمليات البيع والشراء والتنقل، يتحول إلى استنزاف جماعي صامت. خمس ليرات تُضاف هنا، وعشر ليرات تُقرب هناك، وباق لا يعاد في مكان آخر؛ ثم يصبح المواطن هو الطرف الذي يدفع ثمن نقص التخطيط، بينما تتحول عمليات التقريب تدريجياً إلى زيادة غير معلنة في الأسعار.

في الأسواق، لم يعد السعر المعلن دائماً هو السعر الذي يدفعه المستهلك. فإذا كان ثمن سلعة 15 أو 35 أو 45 ليرة، ولم تتوافر الفئة المناسبة لإعادة الباقي، يصبح الحل خاضعاً لاجتهاد البائع؛ إما تقريب السعر إلى الأعلى، أو مطالبة الزبون بشراء سلعة إضافية، أو إعطاؤه قطعة حلوى أو منتجاً لا يحتاج إليه بدلاً من النقود. وهكذا تتحول حقوق المستهلك إلى مسألة تفاوض يومية، ويصبح «عدم وجود فراطة» مبرراً عملياً لتغيير قيمة الصفقة بعد إتمامها.

أما في وسائل النقل، فتبدو المشكلة أكثر قسوة. فالراكب الذي لا يملك المبلغ الدقيق قد يضطر إلى دفع أكثر من الأجرة، أو الدخول في نقاش متكرر مع السائق، أو انتظار تجميع المبلغ بين الركاب. ومع غياب آلية واضحة لضبط الأجور أو توفير الفئات المناسبة، تتحول رحلة قصيرة إلى اختبار يومي للأعصاب، ويصبح نقص النقد جزءاً من كلفة التنقل.

الأخطر أن غياب الفئات الصغيرة يفتح الباب أمام تسعير غير عادل وغير موحد. فقد يبيع متجر سلعة بسعر، بينما يرفع متجر آخر السعر بحجة عدم توافر الباقي. وقد تُعاد صياغة الأسعار كلها لتصبح مضاعفات الفئات المتاحة، لا انعكاساً حقيقياً للتكلفة أو هامش الربح. وفي هذه الحالة، لا يعود السوق محكوماً بقواعد العرض والطلب فقط، بل بما هو موجود في أدراج الباعة أيضاً.

والمفارقة أن العملة الجديدة كان يفترض أن تُسهل التداول وتمنح السوق وضوحاً واستقراراً، لكنها دخلت إلى الحياة اليومية من دون أن تكتمل أدواتها الأساسية. فإصدار عملة لا يقتصر على طباعة أوراق نقدية أو تحديد شكلها وقيمتها، بل يتطلب دراسة دقيقة لحاجات السوق، وتوفير سلسلة متكاملة من الفئات، وضمان وصولها إلى جميع المناطق، والاستعداد لما سيحدث في المحال ووسائل النقل والأسواق الشعبية بعد انتهاء العملة السابقة.

إن غياب فئة 5 ليرات، وندرة فئتي 10 و25 ليرة، لا يمثلان مجرد نقص في التوزيع، بل يكشفان فجوة بين القرار النقدي والواقع المعيشي. فالسياسات تُصاغ على مستوى المؤسسات، لكن آثارها تظهر عند بائع الخضار، وفي الحافلة، وعلى طاولة المخبز، وفي يد المواطن الذي يحاول دفع ثمن احتياجاته اليومية. وإذا لم تكن العملة قادرة على إتمام أبسط عملية شراء بدقة، فإن الحديث عن نجاح الانتقال النقدي يبقى ناقصاً.

وتتضاعف المشكلة بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود. فالأسر التي تحسب نفقاتها يوماً بيوم لا تنظر إلى فرق خمس أو عشر ليرات باعتباره مبلغاً هامشياً، لأن هذا الفرق يتكرر في الغذاء والنقل والاحتياجات الأساسية. وما قد يبدو خسارة بسيطة في عملية واحدة يمكن أن يتحول، مع التكرار، إلى عبء حقيقي على ميزانية الأسرة.

كما أن ترك السوق يعالج الأزمة بوسائله الخاصة يخلق حالة من الفوضى غير المنظمة. فبعض التجار يتحملون فرق التقريب، وبعضهم يحمّله للمستهلك، وآخرون يقدمون سلعاً بدل الباقي، فيما تبقى القواعد غامضة وغير موحدة. والنتيجة أن المواطن لا يعرف ما له وما عليه، وأن السعر الفعلي يصبح قابلاً للتغيير وفق مزاج البائع أو حجم الفئات الموجودة في صندوقه.

لا يمكن معالجة هذه الأزمة بالشعارات أو بالطلب من المواطنين «التأقلم». المطلوب هو ضخ كميات كافية من الفئات الصغيرة، وضمان توزيعها بصورة عادلة، وإعادة النظر في الحاجة إلى فئة 5 ليرات، ومراقبة عمليات التقريب التي قد تتحول إلى وسيلة لرفع الأسعار، إلى جانب تطوير وسائل دفع إلكترونية بسيطة وآمنة لا تستثني الفئات الأقل دخلاً أو المناطق التي تعاني ضعف الخدمات.

فالعملة ليست رمزاً وطنياً أو تصميماً جديداً فحسب؛ إنها أداة يومية يجب أن تعمل في أصغر عملية شراء كما تعمل في أكبر صفقة. وعندما يعجز المواطن عن دفع أجرة النقل بدقة، أو يحصل على سلعة لا يريدها بدل حقه النقدي، أو يجبر على دفع مبلغ أعلى لأن «الفراطة غير موجودة»، فإن الخلل لم يعد في جيب المواطن، بل في إدارة الانتقال النقدي نفسها.

إن أزمة الفئات الصغيرة قد تبدو هامشية في لغة الأرقام، لكنها في الواقع اختبار حقيقي لمدى جاهزية العملة الجديدة. وإذا استمر نقصها، فستبقى السوق تعمل بالتقريب والارتجال، وسيدفع المواطن ثمن كل فجوة في التخطيط، ليرة بعد ليرة.

الحمى القلاعية تعود إلى قطعان حماة... والطمأنة الرسمية لا تحمي المربين

تعود المخاوف من الحمى القلاعية لتخيم على قطعان الماشية في ريف حماة، مع حديث مربين عن ظهور إصابات وأعراض جديدة خلال النصف الثاني من تموز، في وقت لا تزال فيه الخسائر السابقة حاضرة في ذاكرة أصحاب القطعان، من نفوق المواليد وتراجع الإنتاج إلى ارتفاع تكاليف العلاج والخوف من اتساع العدوى.

بالنسبة إلى المربين، لا تبدو القضية مجرد إشاعة أو حالة عابرة. فالأعراض التي يتحدثون عنها، والخسائر التي يقولون إنهم تكبدوها، تعيد طرح أسئلة جدية حول واقع الرعاية البيطرية، ومدى جاهزية الجهات المعنية للرصد المبكر والتشخيص والاستجابة. ومع ذلك، جاء تصريح معاون مدير زراعة حماة لشؤون الثروة الحيوانية، محمد نور هدلة، مطمئناً إلى أن الوضع الصحي للثروة الحيوانية «جيد ومستقر»، وأن الجولات الميدانية لم تسجل حالات تستدعي القلق.

لكن هذه الطمأنة، رغم أهميتها، تبدو أقرب إلى خطاب عام منها إلى إجابة مسؤولة وشافية. فالمربون لا يحتاجون إلى عبارات مطمئنة فقط، بل إلى حقائق واضحة؛ كم قطيعاً جرى فحصه؟ كم حيواناً خضع للكشف؟ هل أخذت عينات من الحالات المشتبه بها؟ ما نتائج التحاليل؟ هل سُجلت إصابات مؤكدة أو حالات نفوق؟ وما نسبة التغطية باللقاحات في المناطق التي تتكرر فيها الشكاوى؟

القول إن «الوضع مستقر» لا يبدد مخاوف من يواجه المرض داخل حظيرته، ولا يعوض خسارة حيوان نافق، ولا يخفف كلفة العلاج. والأسوأ أن غياب البيانات قد يفتح الباب أمام الشائعات والتشخيص العشوائي، فيتحول المربي إلى طبيب لقطيعه، ويصبح الدواء المتاح بديلاً عن التشخيص العلمي.

المشكلة لا تتوقف عند المرض، بل تمتد إلى واقع الرعاية البيطرية. فالمربون في المناطق البعيدة يواجهون صعوبة في الوصول إلى الخدمات، ونقصاً في الكوادر أو ضعفاً في عمل بعض المراكز، وارتفاعاً في أسعار الأدوية واللقاحات، فضلاً عن أعباء النقل وتكاليف العلاج. وعندما تتأخر الخدمة البيطرية، تصبح الإصابة المحدودة خطراً على القطيع كله.

إن حماية الثروة الحيوانية ليست مسؤولية المربي وحده. واجب الجهات الرسمية أن تصل إلى مناطق الرعي، لا أن تنتظر وصول المربين إليها. المطلوب فرق بيطرية متنقلة، ومسوح ميدانية منتظمة، وأخذ عينات من الحالات المشتبه بها، ونشر نتائج الفحوص بشفافية، وتأمين اللقاحات والأدوية، وإعادة تفعيل المراكز المتوقفة، وتشديد الرقابة على سوق الدواء البيطري.

ولا يكفي إعلان الجاهزية ما لم يلمسها المربي على الأرض. فالمخبر الذي لا تصل إليه العينات، والمركز الذي لا يملك كوادر أو أدوية، واللقاح الذي لا يصل إلى القطيع في الوقت المناسب، كل ذلك لا يشكل حماية فعلية.

قد لا تكون كل الحالات التي يتحدث عنها المربون حمى قلاعية، وهذا لا يحسمه إلا التشخيص البيطري والمخبري. لكن غياب التأكيد لا يبرر تجاهل الشكاوى أو الاكتفاء بالطمأنة. بل يفرض تحقيقاً أوسع، ورصداً أدق، واستجابة أسرع.

الثروة الحيوانية مورد اقتصادي وأمن غذائي ومصدر رزق لآلاف الأسر. وحمايتها تحتاج إلى أفعال قابلة للقياس، لا إلى عبارات عامة. فالمربي الذي يرى المرض يعود إلى قطيعه لا ينتظر طمأنة؛ إنه ينتظر طبيباً ولقاحاً وفحصاً وخطة واضحة قبل أن تتحول الخسائر الفردية إلى أزمة أوسع.

النبك تختنق بالصرف الصحي... أزمة مزمنة لا تُعالج بالترحيل

لم تعد مشكلة الصرف الصحي في مدينة النبك مجرد خلل خدمي عابر، ولا يمكن التعامل معها بوصفها مشروعاً مؤجلاً أو ملفاً إدارياً قابلاً للتأجيل إلى أجل غير معلوم. إنها أزمة قديمة ومزمنة، تراكمت آثارها عاماً بعد عام، حتى أصبحت قضية صحية وبيئية واجتماعية تمس حياة السكان وحقهم الأساسي في بيئة سليمة وخدمات عامة آمنة.

إن استمرار المشكلة طوال هذه السنوات يطرح سؤالاً مشروعاً ومباشراً: إلى متى تبقى النبك بلا حل جذري؟ وكم من الوعود والدراسات والاقتراحات يجب أن تمر قبل أن تتحول الحاجة الملحة إلى مشروع فعلي ومحطة معالجة قائمة تعمل على الأرض؟

المشكلة لم تعد في تشخيص الخلل، فآثار الصرف الصحي غير المعالج أو غير المُدار بصورة سليمة معروفة وواضحة. الخطر لا يتوقف عند الروائح الكريهة أو تشويه المشهد البيئي، بل يمتد إلى احتمالات تلوث التربة والمياه الجوفية، والإضرار بالأراضي الزراعية، وزيادة انتشار الحشرات والآفات، وخلق بيئة قد تساعد على انتقال الأمراض، خصوصا عندما يستمر التلوث إلى فترات طويلة ويتراكم دون معالجة حقيقية.

والأخطر أن الضرر البيئي لا يتوقف عند حدود زمنية قصيرة. فالتلوث المتكرر قد يترك آثارا تراكمية يصعب احتواؤها لاحقا، وقد تتحول كلفة إصلاح الأضرار بعد سنوات إلى أضعاف كلفة إنشاء الحل من البداية. إن تأجيل المعالجة لا يعني توفير المال، بل قد يعني تأجيل الإنفاق حتى تصبح الأزمة أكبر وأكثر تعقيدا وكلفة.

وفي هذا السياق، تبرز المقترحات المتعلقة بتحويل مجرى الصرف الصحي باتجاه دير عطية والحميرة. وهنا يجب أن تكون الرسالة واضحة: نقل مياه الصرف من مكان إلى آخر ليس معالجة، بل نقل للمشكلة وتوسيع لنطاقها الجغرافي. فالمياه العادمة لا تتحول إلى مياه آمنة بمجرد تغيير مسارها، ولا تختفي مخاطرها الصحية والبيئية عندما تنقل بعيدا عن مصدرها.

إن تحويل مجرى الصرف، في غياب محطة معالجة فعالة، قد يخفف الضغط عن منطقة، لكنه يهدد بنقل الأعباء والمخاطر إلى مناطق أخرى. وهذا ليس حلاً عادلاً ولا مستداما، بل قد يخلق أزمة جديدة بين المدن والبلدات، ويضع سكان دير عطية والحميرة أمام أخطار لم يكونوا سببا فيها. وقد أثارت المقترحات الخاصة بجر مياه الصرف باتجاه أراضي دير عطية اعتراضات ومخاوف محلية مرتبطة بغياب المعالجة الكافية واحتمال التأثير في البيئة والأراضي والمياه، وهو ما يعزز ضرورة إخضاع أي مشروع لدراسة الأثر البيئي دراسة واضحة وشفافة.

لا يجوز أن تتحول دير عطية أو الحميرة إلى مكان لتجميع نتائج عجز مزمن عن معالجة المشكلة في النبك. فالمسؤولية لا تكون بإبعاد مصدر التلوث عن المدينة، بل بإزالة الخطر من أساسه عبر المعالجة العلمية والآمنة. إن الحل الهندسي الحقيقي يبدأ بجمع المياه العادمة ونقلها ضمن شبكة مدروسة إلى محطة معالجة حديثة، ثم معالجة المياه وفق المعايير البيئية والصحية، بدل تصريفها أو تحويلها إلى أراض ومناطق أخرى.

إن المطلوب اليوم ليس المزيد من الوعود، ولا حلولاً مؤقتة تُدار بمنطق تأجيل الأزمة، بل قرار واضح بإقرار إنشاء محطة معالجة لمياه الصرف الصحي في النبك بالسرعة الممكنة، ووضع جدول زمني معلن للتنفيذ، وتحديد الجهة المسؤولة عن كل مرحلة، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمشروع أمام السكان والرأي العام.

كما أن الحديث عن نقص التمويل لا يجب أن يكون ذريعة لاستمرار الأزمة. بل ينبغي أن يكون دافعا للتحرك الجاد من أجل تأمين مصادر التمويل، من خلال الموازنة العامة، والجهات الحكومية المختصة، وبرامج إعادة تأهيل البنية التحتية، والمنظمات والصناديق التنموية، وأي شراكات قانونية وشفافة يمكن أن تسهم في تنفيذ المشروع. فتمويل محطة معالجة ليس إنفاقا ثانويا، بل استثمار مباشر في الصحة العامة وحماية المياه والتربة والبيئة ومستقبل المدينة.

وتحتاج النبك إلى خطة متكاملة لا تقتصر على إنشاء المحطة، بل تشمل تأهيل شبكة الصرف الصحي، وإصلاح نقاط التسرب والاختناقات، وتحسين محطات الضخ، ووضع برنامج صيانة دوري، ومراقبة جودة المياه والتربة، وضمان وجود ميزانية تشغيل وصيانة مستدامة. فالمحطة التي تنشأ دون تمويل مستمر للتشغيل والصيانة قد تتحول بعد سنوات إلى مشروع متعثر جديد.

لقد طال انتظار الحل، وأصبح من غير المقبول أن تبقى مدينة النبك رهينة المعالجات المؤقتة والتأجيل المستمر. إن صحة الناس والبيئة لا تحتملان مزيدا من التجارب أو الترحيل. والمطلوب اليوم هو الانتقال من الكلام إلى التنفيذ، ومن إدارة الأزمة إلى إنهائها.

لا إلى نقل مشكلة الصرف الصحي من النبك إلى دير عطية والحميرة.

نعم لمحطة معالجة حديثة، ممولة، قابلة للتشغيل، ومُنجزة ضمن جدول زمني واضح.

إن الحل الحقيقي ليس تغيير اتجاه مجرى الصرف، بل إيقاف التلوث من مصدره ومعالجة المياه العادمة معالجة آمنة وجذرية.

وكل تأخير جديد يعني مزيدا من التراكم البيئي، ومزيدا من المخاطر الصحية، ومزيدا من الأعباء التي سيدفع ثمنها السكان اليوم والأجيال القادمة غدا.

أزمة البنزين تعود إلى دمشق...

عادت أزمة الازدحام أمام محطات الوقود في دمشق إلى الواجهة مجدداً نهاية الأسبوع الماضي، مع تسجيل طوابير طويلة أمام عدد من الكازيات، وغياب البنزين عن بعضها أو تراجع الكميات المتاحة فيها. ولم تكن هذه المرة الأولى؛ فالأزمة باتت تتكرر بين الحين والآخر، بدرجات متفاوتة من حيث الشدة والانتشار، قبل أن تنحسر ثم تعود من جديد، ما يثير تساؤلات جدية حول أسبابها وطريقة إدارة ملف المشتقات النفطية.

في 30 تموز، نقلت الإخبارية السورية عن مدير مكتب الإحصاء والبيانات البترولية في إدارة تنظيم قطاع البترول، سيف العلي، تأكيده عدم وجود نقص في توريدات المحروقات. وعزا الازدحام إلى عدم كفاية عدد محطات الوقود، وزيادة عدد المركبات، وتضرر عدد كبير من محطات ريف دمشق، وما نتج عن ذلك من ضغط إضافي على محطات العاصمة.

لكن هذا التفسير بدا ناقصا أمام طبيعة الأزمة المتكررة. فقلة عدد المحطات ليست مشكلة ظهرت فجأة، وزيادة عدد المركبات ليست متغيرا طارئا، كما أن تضرر محطات ريف دمشق واقع قائم منذ فترة. ولو كانت هذه العوامل هي السبب الكامل للأزمة، لكان الازدحام مستمرا أو شبه دائم، لا أن يظهر في فترات محددة ثم يتراجع قبل أن يعود بدرجات مختلفة.

وبعد عودة الأزمة إلى دمشق نهاية الأسبوع الماضي، صدر بيان لاحق عن الشركة السورية للبترول بتاريخ 31 تموز، أكد استمرار توريدات المشتقات النفطية إلى المستودعات، ومواصلة تعبئة الصهاريج ونقلها إلى المحافظات ومحطات الوقود وفق الخطط التشغيلية. لكنه أضاف تفسيرا جديدا، إذ أرجع الضغط المؤقت على التوزيع إلى التوترات الإقليمية واضطرابات سلاسل الإمداد، إلى جانب ارتفاع الطلب، ما أدى، بحسب البيان، إلى «اختلال مؤقت بين العرض والطلب».

وهنا تظهر فجوة واضحة بين التفسيرين. فالتصريح الأول ركز على عوامل داخلية وبنيوية، مثل محدودية عدد المحطات وزيادة المركبات، بينما أقر البيان اللاحق بوجود عوامل ظرفية مرتبطة باضطراب سلاسل الإمداد واختلال التوازن بين العرض والطلب. وهذا يطرح سؤالا مشروعا: لماذا لم تُذكر هذه العوامل منذ البداية؟ وهل كانت أزمة المحطات وحدها كافية لتفسير الازدحام، أم إن الصورة لم تكن مكتملة؟

صحيح أن استمرار التوريدات لا يعني بالضرورة وصول الكميات إلى المحطات بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، لكن مسؤولية إدارة القطاع لا تتوقف عند تأكيد دخول المشتقات إلى المستودعات. فالمعيار الحقيقي هو قدرة المنظومة على إيصال الوقود إلى المحطات في الوقت المناسب، وبكميات تمنع تحول أي اضطراب إلى أزمة عامة.

كما أن التوترات الإقليمية واضطرابات الإمداد لا تعفي الجهات المعنية من المسؤولية، بل تضع أداءها أمام اختبار التخطيط والاستعداد. فهل كانت هناك مخزونات احتياطية كافية؟ وهل وضعت خطط بديلة لمواجهة أي تأخير أو اضطراب؟ وهل جرى توزيع الكميات بطريقة تقلل الضغط على دمشق؟ أم إن الاستجابة بدأت بعد تشكل الطوابير؟

إن الاعتراف بوجود اختلال مؤقت بين العرض والطلب أكثر وضوحا من الاكتفاء بالحديث عن قلة المحطات، لكنه يبقى ناقصا ما لم تُنشر بيانات تحدد حجم الخلل ومدته وأثره على المحافظات والمحطات.

فالمواطن لا يحتاج إلى تطمينات عامة، بل إلى إجابات قابلة للقياس؛ ما حجم التوريدات؟ وكم يصل فعليا إلى دمشق؟ ومتى تعود الإمدادات إلى وضعها الطبيعي؟ وما الإجراءات التي ستمنع تكرار الأزمة؟

عودة الطوابير نهاية الأسبوع الماضي تؤكد أن المشكلة ليست مجرد عدد محطات أو زيادة مركبات. وبين تصريح 30 تموز وبيان 31 تموز، تتغير التفسيرات، لكن الواقع يبقى واحدا، أزمة تتكرر، وشفافية لا تزال أقل من حجم الأسئلة.

أرقام رسمية متضاربة ووعود حكومية لا ترقى إلى خطورة المشهد...

وفقاً لبيانات سابقة للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز وإحصائيات حديثة، قفز عدد الإصابات بنسبة 120% من 95 حالة عام 2023 إلى 212 حالة عام 2025، وهو ما يستدعي وقفة جادة لا تطمينات عابرة.

■ منية سليمان

والأهم مما تسجله الإحصاءات هو ما تخفيه خلفها من قصور في السياسات الصحية والوقائية، وتنصل من المسؤولية، وترديد لبروتوكولات عالمية لا تناسب واقعا صحيا سوريا يئن تحت وطأة الانهيار.

هل يكفي النفي؟!

في النصف الأول من 2026، سجّل البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز 103 إصابات جديدة، وما إن تداولت وسائل الإعلام هذا الرقم حتى بادر المكتب الإعلامي لوزارة الصحة إلى نفيه، مؤكدا أنه «لم تطرأ زيادة تُذكر على عدد الإصابات وإن أية أرقام للعام الحالي فهي غير مستندة إلى مرجعية رسمية».

هذا التناقض الفاضح بين التصريحات الرسمية يكشف عن خلل في سياسة التواصل، وعن محاولة لطي الملف قبل أن يفتح.

فإما أن تكون الأرقام صحيحة، وإما أن تكون آلية الرصد «المُحتفى بها» غير موثوقة، وفي كلتا الحالتين، المشكلة قائمة.

1538 إصابة تراكمية...

تحاول إدارة البرنامج التطمين، بأن رقم «1538» إصابة ليس خلال عام واحد، بل العدد التراكمي للمصابين الأحياء المسجلين لدى البرنامج منذ عام 1990، لكن السؤال الأكثر إلحاحا، لم الكشف عن هذا الرقم اليوم بعد كل هذه السنوات؟

التفسير الرسمي للارتفاع يعود إلى «تحسّن آليات الرصد وعودة لمواطنين من الخارج»، وهذان السببان مشروعان وفق «التبرير الرسمي»، لكنهما لا يعفيان الدولة من مسؤوليتها في وضع بروتوكولات وقائية استباقية تليق بحجم التحدي.

تحميل الوافدين المسؤولية!

أشار مدير البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز «عمر أبو النعاج»، إلى أن الارتفاع في الإصابات جاء «بعد اتساع دائرة التنقل بين المحافظات والدول المجاورة»، وهذا يعني ضمنيا تحميل جزء من المسؤولية للوافدين والعائدين، لكن ماذا عن هذا الانفتاح الذي كشف أنه لا حواجز صحية أصلاً وأن الحدود تركت مشرّعة لأي خطر صحي دون أدنى حد لأي إجراء وقائي؟!

فهل الحل في تحميل الآخرين تبعات الإهمال والتقصير بدلاً من تشديد الإجراءات الصحية للعبور إلى سورية؟

من هنا تبرز ضرورة إلزام كل من يدخلها، «دون استثناء» بفحص طبي يثبت خلوه من الفيروس، سواء قبل المغادرة من بلد المنشأ أو عند الوصول.

هذه الخطوة ليست تمييزية، إنما إجراء وقائي استباقي، في بلد نظامه الصحي على حافة الهاوية. فالفيروس لا يعرف هوية ولا جنسية، والحديث عن «حالات قادمة من الخارج» يجب ألّا يتحول إلى ذريعة للتغاضي عن ضرورة تطوير بروتوكولات وطنية للوقاية!

آليات رسمية على أهميتها لا تكفي!

تؤكد الوزارة اعتمادها على فحوص ما قبل الزواج، وفحوص بنوك الدم، والمسوحات للفئات الأكثر عرضة، وهذه آليات «مهمة» لكنها غير كافية.

كما التوعية والتثقيف المجتمعي، رغم أهميتهما، لا يمكن أن يحلا محل سياسة وقائية شاملة، خاصة أنه ما زال «الوصم الاجتماعي» عائقا كبيرا أمام الكشف المبكر والتبليغ الطوعي.

لذلك، لا بد من تشجيع الفحص المبكر، وضمان السرية التامة، وتوسيع برامج التوعية لتشمل كل شرائح المجتمع، وليس الفئات «الأكثر عرضة» فقط.

فسورية بواقعها الصحي المنهك، تتطلب بروتوكولات محلية، تضع في الاعتبار تدهور البنية التحتية، وضعف التمويل، وهجرة الكوادر الطبية، وتفشي الأمراض المزمنة الأخرى. وهذا لا ينطبق على الإيدز فقط، بل على كل الأمراض المزمنة المعدية، فغياب استراتيجية وطنية شاملة للوقاية سيبقي الأرقام في ارتفاع، وستظل التطمينات الرسمية تغطي على تقصير حقيقي.

بالمحصلة

هنا لا نتحدث عن وباء، ولا عن انتشار واسع. لكن هذه مؤشرات مقلقة، لا يمكن تمريرها بصمت. فالمواطن السوري، الذي يعاني أصلاً من واقع صحي متدهور ومشاف تفتقر إلى أدنى متطلبات الرعاية الصحية، لا ينقصه المزيد من المعاناة، لذا الدولة مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، بتحمّل مسؤولياتها كاملة، ليس عبر التصريحات والتطمينات، بل بوضع خطة وطنية شاملة تجمع بين إجراءات الوقاية الاستباقية، والتشخيص المبكر، والعلاج المجاني، والتوعية المجتمعية الجادة.

فالإيدز ليس وصمة عار، بل مرض، والتعامل معه بشفافية ومسؤولية هو أقل ما يمكن تقديمه لشعب أنهكه الفقر والحرب والمرض.

ملف تلوث مياه الشرب بالصرف الصحي يتطلب خطة وطنية شاملة

لا يحتاج المواطن السوري إلى تقارير مخبرية ليعرف أن المياه الخارجة من الصنوبر ملوثة، فالرائحة وحدها كافية، والطعم شاهد، وأعراض وحالات التسمم التي تملأ المشافي والمراكز الصحية دليل دامغ. فما كان استثناءً صارخاً تحول إلى قاعدة صامتة، وما كان حادثاً عابراً غدا مشكلة مزمنة تفتك بالناس على مرأى ومسمع الجهات المعنية!

■ رهف ونوس

خريطة التلوث تتسع...

ففي شباط الماضي، سُجلت حالات تسمم جماعي في حي الدويلعة بدمشق إثر اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي. وفي 27 نيسان، ظهرت إصابات مؤكدة بالتهاب الكبد الوبائي في قرية محجبة بدرعا للسبب ذاته، أما في 15 أيار، تكرر المشهد في ريف حمص نتيجة تلوث مصدر مياه نبعة الزارة، وفي 21 تموز بالغوطة الشرقية، وتحديداً بلدة مسرابا، ولم تكن المرة الأولى التي تختلط فيها مياه الشرب بمياه الصرف الصحي، وفي ريف دير الزور الشمالي، تسجل المراكز الصحية ارتفاعاً مطرداً في إصابات التهاب الكبد، والمؤشرات الأولية تشير إلى تلوث المياه، لكن التحاليل الرسمية «لم تؤكد بعد»، كأن التأكيد يحتاج إلى مزيد من الضحايا!

وقبل أيام فقط، عاد المشهد إلى قلب دمشق، في القابون، حيث تفشت إصابات تسمم جديدة، بالتزامن مع تحذيرات مبطنة أدلى بها مدير الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي أحمد درويش، من وجود «مخاوف لتسرب مياه الصرف إلى شبكة مياه الشرب في بلدة عين الفيجة»، وفق ما ذكرت صحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/7/27. هذا المصدر الحيوي الذي يغذي العاصمة بأكملها، لكن الإجراء بقي في إطار «الإصلاحات» الجزئية التي تشبه وضع لاصق طبي على شريان مفتوح، كما أوضح «درويش» أن الشركة تنتظر إعادة البت بقانون الاستملاك الصادر عام 2018 لتنفيذ معالجات «شاملة»، فهل يعقل أن تنتظر صحة الملايين قانوناً عالقاً؟!

استمرار سياسة الترقيع

ما يجري ليس وليد لحظة طارئة، بل هو نتاج سياسة ممنهجة قوامها إهمال البنى التحتية منذ عقود، وتقادم شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وتمدّيدات فنية كارثية للشبكات تحت الأرض، تنتظر شرخاً واحداً لتنفجر الكارثة، فالقصة ليست في العطل فحسب، بل في أسلوب المعالجة الذي يعتمد إصلاحاً هنا، وترميماً هناك، وانتظار الكارثة الآتية.

إن استمرار الدولة في انتهاج سياسات «تخفيض الإنفاق» وتخليها المتعمد عن دورها، معتمدة على تبرعات الأهالي «الذين لا حول ولا قوة لهم»، لإصلاح عطل طارئ، ليس فقراً في الموارد بقدر ما هو اختيار سياسي متعمد لتكريس البؤس.

وعندما يتحول تمويل إصلاح شبكة مياه من موازنة الدولة إلى «هبات» من منظمات دولية مشروطة، يصبح الماء رهينة، وتصبح الصحة سلعة، ويصبح المواطن رقماً في معادلة لا تعنيه.

الخطة الوطنية ليست ترفاً

تعد خسائر قطاع المياه بسبب الحرب كبيرة جداً، وتعتمد الجهات المعنية على منحة البنك الدولي البالغة 225 مليون دولار، وعلى المساعدات التمويلية المحدودة والجزئية لبعض المنظمات، ويبدو أن الرهان على المساعدات لحل أزمة المياه هو رهان خاسر، فملف المياه ليس مجرد ملف خدمي، بل قضية سيادة وطنية وأمن قومي.

المطلوب، وضع هذا الملف على الطاولة الحكومية، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة والكافية، والمدة الزمنية التمويلية، للانتقال من نهج الترقيع إلى خطة وطنية واضحة وشاملة ومستدامة وشفافة تعيد تأهيل البنى التحتية، وتفصل مياه الشرب عن مياه الصرف الصحي، وتضع حياة المواطن وسلامته فوق أي اعتبار، فالماء ليس ترفاً، بل حق أساسي، والاستمرار في حرمان السوريين منه هو إمعان في إذلالهم وتكريس رسمي متعمد لمعاناتهم اليومية.

نزوحٌ وأزمة مياه... قرى سورية تدفع ثمن الإهمال بالهجرة!

يبدو أن أزمة مياه الشرب لم تعد تندرج ضمن الإطار التقليدي للخلل الخدمي، وتجاوزت ذلك إلى أزمة وجودية تمس صميم الاستقرار السكاني.

■ سارة جمال

فما يحدث في عدة بلدات وقرى هو نموذج مصّغر لحالة سورية الجديدة التي تتشكل ملامحها تحت وطأة الإخفاق التنموي المزمن، واستنزاف القدرة الشرائية، وغياب الدولة، وتحول الخدمات الأساسية إلى سلع تتنازع عليها قوى السوق غير المنظمة.

جذور تمتد إلى عقود

تكشف الوقائع الميدانية عن أبعاد هيكلية للأزمة عمرها عقود؛ ففي خربة الشياب التابعة للكسوة بريف دمشق يعود انقطاع المياه الصالحة للشرب إلى عام 2006، أي إن الأهالي – ومن تبقى منهم لاحقا – قضوا قرابة عقدين من الزمن يعتمدون على الصهاريج الجوالة.

أما في المطلة، ووفق تصريحات لبلدية العادلية في العام 2019، فإن القرية لا تمتلك شبكة مياه، ولا خزانا، ولا بئرا حكوميا على الإطلاق.

نشأت القرية وكأن المياه ليست شرطاً أساسيا للحياة، ما جعل سكانها يعتمدون بنسبة 100% على الصهاريج الخاصة.

ورغم الوعود الرسمية التي أطلقت عام 2019 بحفر بئر استراتيجي بعمق 1200 متر، ظل المشروع حبرا على ورق، وتلاشت الوعود ونُسيت.

اقتصاد العطش

مع اشتداد حرارة الصيف، استغل أصحاب الصهاريج الشح الحاصل في المنطقتين، ليقفز سعر 5 براميل بسعة ألف ليتر من المياه إلى ما بين 125 و150 ألف ليرة قديمة، مقارنة بـ 75 ألف قبل أشهر فقط.

وبغياب البدائل، بات صاحب الصهريج هو المزود الوحيد، والقادر على فرض أسعاره من دون أي رقابة.

وإذا افترضنا أن الأسرة في المطلة وخربة الشياب مكونة من 5–6 أفراد، وتحتاج إلى نحو 3 براميل يوميا للشرب والطهي والاستخدامات الأساسية، فإن فاتورة المياه الشهرية تصبح بالحد الأدنى 2,250,000 ليرة قديمة، وهو مبلغ يتجاوز بأشواط قدرة الغالبية العظمى من السوريين.

وقد وصف الأهالي هذا الواقع بأنه «استنزاف منهجي». ففي بلد يعاني فيه المواطن العادي من تآكل أجره وتراجع قيمة عملته، يصبح شراء المياه رفاهية. ومع عجز معظم العائلات عن توفير هذه المبالغ الطائلة، بدأت المؤشرات الأولى للنزوح تظهر، وغادرت بعض العائلات القريتين فعليا، وهذا مع غياب إحصاءات حديثة حول تعداد السكان.

أزمة وطنية

وبالنظر شمالاً، يؤكد واقع قرى جبل عبد العزيز في الحسكة أن ما يحدث على الحدود الإدارية لريف دمشق هو جزء من نمط يتكرر. فقد شهد شهر حزيران موجة نزوح جماعي من قرى مثل غرة والسرب ومخروم، وغادرت عشرات العائلات باتجاه لبنان خارجا وبعض المحافظات داخلاً، نتيجة انهيار مصادر الرزق، بالتزامن مع تعطل محطات المياه التي يعتمد عليها 45 ألف نسمة في المنطقة.

فيما تنذر أزمة المياه في ريف حلب بسبب تضرر محطات الضخ والآبار، وقرى حوض اليرموك بدرعا بعد انهيار منسوب محطة «عين ذكر» نتيجة الآبار العشوائية والاستجرار الجائر للمياه الجوفية، بلجوء السكان إلى النزوح بوصفه الآلية المتبقية للتكيّف.

خيار البقاء مستحيل!

إذا، ما كان يُتحدث عنه كاحتمال تحول إلى واقع ملموس. هذا النزوح الجديد المدفوع بالوضع الاقتصادي والمعيشي، يحمل معه سمات النزوح الدائم؛ لغياب أي مؤشر على حلول وشيكة.

والأخطر أن العائلات النازحة لا تتجه إلى فراغ، بل إلى مدن مثل دمشق التي تعاني أصلاً من اختناق سكاني وخدمي، وشبه انعدام لفرص العمل، ما يعني أن الأزمة تنتقل وتتفاقم وتتعمق أكثر في وجهات النزوح.

ولا سيما أن هذا النزوح سيؤدي إلى تغييرات ديموغرافية عميقة؛ فالقرى التي كانت تعتمد على الزراعة وتربية المواشي تفقد تدريجيا ميزتها الإنتاجية لتتحول إلى أراض جرداء.

ولأن المياه هي رمز للحياة والكرامة، ومؤشر للعدالة الاجتماعية، ومعيار للحضور المؤسسي، وشرط لاستمرار بقاء المجتمعات، يصبح ما يحدث اليوم في قرى معدودة – وغداً في غيرها – اختبار حقيقيا لقدرة الدولة على الوفاء بالحد الأدنى من الالتزامات اتجاه مواطنيها، ويؤكد أن الحلول الترقيعية لم تعد كافية في وجه تحديات متراكمة وعميقة الجذور.

وزارة الصحة تناقش القطاع... ومطالب الصيادلة تُطرح، فأين القرارات؟

في 30 تموز 2026، اجتمعت وزارة الصحة مع وفد من نقابة صيادلة سورية لبحث «الصعوبات والتحديات في القطاع الصيدلاني وسبل تطويره». عنوان كبير يفتح الباب أمام توقعات مشروعة؛ أن تناقش معاناة الصيادلة، وأن تُطرح حلول واقعية، وأن تخرج عن الاجتماع قرارات تخفف الأعباء المتراكمة عن العاملين في المهنة.

لكن ما صدر بعد الاجتماع يفرض سؤالاً مباشراً: هل كان المطلوب الاستماع إلى مطالب الصيادلة، أم الاكتفاء بتسجيلها في محضر اجتماع جديد؟

بيان وزارة الصحة ركز على «تشديد الرقابة على المكاتب العلمية»، و«زيادة الجولات الرقابية لضبط أسعار الأدوية»، و«الإغلاق الفوري لأي صيدلية غير مرخصة»، و«تكثيف الرقابة على الصيدليات التي تعمل من دون وجود صيدلاني مسؤول».

ولا أحد يعترض على الرقابة أو يبرر المخالفات. فحماية المريض، وضبط سوق الدواء، ومنع ممارسة المهنة من غير المؤهلين، كلها مسؤوليات أساسية. لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح الحديث عن الصيدلاني محصوراً في واجباته، بينما تتراجع حقوقه ومشكلاته إلى هامش البيانات.

وفي المقابل، كشف بيان نقابة صيادلة سورية أن مطالب الصيادلة كانت واضحة؛ تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي، تفعيل بدل الأجر العلمي، تعزيز القيمة المهنية للصيدلاني، عدم حصر دوره في الجانب التجاري، إيجاد فرص عمل جديدة، رفع تمثيله في المكاتب العلمية والمعامل الدوائية، التوسع في التخصصات الدقيقة، استحداث شواغر في مجالات مراقبة الجودة وسلامة الغذاء، وإعادة النظر في ضوابط توزيع الصيدليات والحد من البطالة المقنعة.

هذه ليست مطالب ثانوية، وليست امتيازات. إنها قضايا تمس حياة الصيدلاني، واستقرار مهنته، وقدرته على الاستمرار. لكن بعد عرضها، يبقى السؤال الأهم: ما الذي تقرر؟

هل وافقت الوزارة على تفعيل بدل الأجر العلمي؟

هل وضعت خطة لتحسين الوضع الاقتصادي للصيادلة؟

هل تقرر فتح فرص عمل جديدة؟

هل ستراجع ضوابط توزيع الصيدليات؟

هل توجد إجراءات فعلية لمعالجة البطالة المقنعة؟

أم إن المطالب ستبقى عناوين تُعاد قراءتها في كل اجتماع؟

البيانات تتحدث عن «بحث» و«مناقشة» و«دعم»، لكن الصيدلاني يحتاج إلى أفعال قابلة للقياس، لا إلى عبارات عامة قابلة للتكرار. يحتاج إلى قرارات، وجهات مسؤولة، ومهل زمنية، ومتابعة علنية لما تم إنجازه.

لقد أكدت وزارة الصحة أن الصيدلاني «ركن أساسي في المنظومة الصحية». لكن الركن الأساسي لا يُكتفى بمدحه؛ بل يُحمى ويُدعم ويُؤمن له الحد الأدنى من الاستقرار المهني والمعيشي.

فالصيدلاني ليس مجرد مسؤول عن صرف الدواء، ولا طرفاً يُستدعى عند الحاجة إلى الرقابة أو التوعية أو ضبط السوق. إنه مواطن له أسرة والتزامات واحتياجات معيشية وخدمية. يدفع تكاليف السكن والنقل والعلاج والتعليم، ويواجه ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية والضغوط الاقتصادية التي تطال الجميع.

ولا يمكن مطالبة الصيدلاني بمزيد من المسؤولية والانضباط والالتزام، بينما يبقى دخله، ومستقبله، وفرص عمله، وحمايته الاجتماعية، خارج أي معالجة معلنة.

إن تطوير القطاع الصيدلاني لا يعني مراقبة الصيدليات فقط؛ بل يعني حماية الصيدلاني من التهميش، والبطالة، وتراجع القيمة المهنية، والضغوط الاقتصادية. والرقابة العادلة يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع العدالة المهنية والمعيشية.

لقد طُرحت مطالب الصيادلة في اجتماع 30 تموز 2026، لكن طرح المطالب ليس إنجازاً بحد ذاته. الإنجاز يبدأ عندما تتحول المطالب إلى قرارات، والقرارات إلى إجراءات، والإجراءات إلى نتائج يلمسها الصيدلاني في حياته وعمله.

ويبقى السؤال الذي لا ينبغي أن يضيع بين العبارات الرسمية:

بعد أن تحدث الجميع عن دور الصيدلاني، من سيتحدث عن حقوقه؟ وبعد أن طُرحت مطالبه، متى ستبدأ معالجتها؟

الصيدلاني لا يريد وعوداً جديدة، بل حلولاً واضحة. ولا يريد أن يبقى حاضراً في البيانات وغائباً عن القرارات.

دراسة «التخطيط والإحصاء»: محاولات

نشرت «هيئة التخطيط والإحصاء» - المكتب المركزي للإحصاء سابقاً - في 30 تموز 2026 دراسة حول واقع التضخم خلال الفترة 2010 - 2025، في محاولة لتقديم رواية كمية متكاملة لتحول الأسعار في سورية منذ ما قبل الحرب وحتى التحولات الأخيرة. الجديد في الدراسة هو إعادة تقسيم الأعوام الـ15 الماضية إلى مراحل تضخمية مختلفة، وربط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسعر الصرف والغذاء والطاقة والنقل، وصولاً إلى توصيف عام 2025 بوصفه سنة شهدت «تصحيحاً سعرياً» واسعاً بعد سنوات من الارتفاع المتراكم. وتقول الدراسة إن التضخم كان نتاجاً لتفاعل تراجع قيمة الليرة مع انهيار الإنتاج، واختناقات التوريد، وارتفاع كلفة الطاقة والنقل، والعقوبات والسياسات الحكومية. وهي بذلك تصف جانباً من المسألة. لكن المشكلة تبدأ عندما ننتقل من السرد إلى القياس. فالدراسة التي تريد أن تشرح كيف عاش السوريون واحدة من أقسى أزمات الأسعار في تاريخهم المعاصر تبني معظم حساباتها على سلة استهلاك تعود في أصلها إلى واقع سابق، أي إلى مجتمع واقتصاد ونمط معيشة سابق للحرب والنزوح وانهيار الدخول وتبدل مصادر الطاقة والأسواق. والأسوأ أن الدراسة نفسها تعترف لاحقاً بأن هذه السلة لم تعد ممثلة لأنماط الاستهلاك والإنفاق خلال السنوات التي تلت.

■ أحمد الرز

هذه الملاحظة الأخيرة تمس السؤال الأكثر حساسية بالنسبة إلى ملايين السوريين: هل الرقم الرسمي للتضخم يقيس فعلاً ما حدث لتكلفة حياة الأسرة الفقيرة؟ بالنسبة إلى أسرة تنفق معظم دخلها على الخبز والطعام والوقود والإيجار والدواء والنقل، ليست المسألة أن «المؤشر العام» ارتفع أو انخفض فقط، بل أي أسعار ارتفعت، وبأي وزن من دخلها، وهل بقيت أصلاً قادرة على شراء السلع التي يفترض المؤشر أنها تستهلكها. حيث أن الفقير لا يشتري بالملموس سلة استهلاك وسطية افتراضية، وإنما يشتري ما يستطيع شراءه بعد أن يكون راتبه قد تآكل، وقد يستغني عن اللحوم أو الدواء أو التدفئة أو النقل أو التعليم. وعندما تتغير الحياة بهذه الجذرية، تصبح الأوزان القديمة ضعيفة الدلالة اجتماعيا وغير علمية أساسا.

وهنا لا بد من القول إن وجود سلسلة أسعار وجداول تفصيلية هي خطوة ضرورية لأي نقاش اقتصادي رصين. لكن الخطر يكمن في تحويل أرقام مبنية على افتراضات قديمة وعلى توثيق منهجي ناقص إلى منصة تدعي تمثيل «واقع التضخم» بشكل زائف. وبينما لا يوجد ما يسمح باتهام معدي هذه الدراسة بوجود نية متعمدة لتجميل الواقع، لكن الطريقة المستخدمة تفتح عملياً الباب أمام تلطيف قسوة التدهور المعيشي، لأنها تقيس أسعار اقتصاد اليوم بأوزان مجتمع الأمس، ثم تخلط أحياناً بين التزامن والسببية وبين الرقم القياسي وتكلفة الحياة الفعلية.

ما الذي تقوله الدراسة فعلاً؟ وما المشكلة في نقطة الانطلاق؟

تقدم الدراسة بيانات مفيدة عن مساهمة مكونات مختلفة في صعود الأسعار. ففي 2012–2013 مثلاً، تنسب نحو 54,6% من الزيادة إلى الأغذية والمشروبات غير الكحولية، ونحو 15,1% إلى السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود، ثم تأتي الملابس والنقل ومجموعات أخرى. وفي 2022–2024 ترتفع مساهمة الغذاء، وفق الحساب المستخدم، إلى نحو 58,7%، فيما تصل مساهمة النقل إلى 23,6%. وهذه الجداول مهمة لأنها تحاول أن تقول شيئاً أعمق من عبارة «التضخم ارتفع»، لتصل إلى أن الصدمة كانت متمركزة في السلع والخدمات التي لا يستطيع الفقير الهرب منها. لكن هذه «الميزة» تقودنا مباشرة إلى المعضلة الأساسية وهي أن المساهمة تعتمد على الوزن. وإذا كان الوزن لا يمثل إنفاق الأسرة الفعلي، فإن دقة النسبة المئوية تصبح مضللة مهما كانت العملية الحسابية صحيحة.

توضح الدراسة أن سلة المستهلك بنيت انطلاقا من مسح دخل ونفقات الأسرة لعامي 2008–2009، مع اعتماد 2010 سنة أساس. وتشكل الأغذية والمشروبات غير الكحولية 39,9% من الوزن، والسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود 25,54%، والنقل 7,06%، والملابس والأحذية 5,59%، والاتصالات 4,24%، والصحة 3,82%.

وقد تكون هذه الأوزان معقولة لو كنا نقيس وضع أسرة سورية في 2009. لكنها تستخدم لتفسير أسرة سورية في أعوام 2015 و2020 و2024 و2025. وهنا المشكلة أكبر من أن تقتصر على عمر الجدول فقط، بل في حجم التحول الذي حدث بين التاريخين، حيث تبدلت الدخول الحقيقية، وتغيرت أنماط السكن بفعل النزوح، وتغيرت تكاليف النقل والمواصلات، وبرزت مصادر طاقة بديلة لها تكاليفها الخاصة، وارتفعت أهمية نفقات لم تكن تحمل الوزن نفسه قبل الانفجار الاجتماعي عام 2011، وتقلص استهلاك سلع أخرى لأن الأسر لم تعد قادرة على شرائها. وكلما أصبح الدخل أكثر فقرا، تراجعت حرية المستهلك في توزيع إنفاقه، وصارت الأولوية للبقاء لا للنمط الاستهلاكي الذي كان سائدا قبل خمسة عشر عاما.

الخطر يكمن في تحويل أرقام مبنية على افتراضات قديمة وعلى توثيق منهجي ناقص إلى منصة تدعي تمثيل «واقع التضخم»

اللافت هنا أن «هيئة التخطيط والإحصاء» لا تنفي المشكلة، وإنما تعترف بها بوضوح في نتائج الدراسة التي اعتبرت أن السلة المعتمدة على مسح 2008–2009 «غير ممثلة للنمط الاستهلاكي والإنفاق الأسري» خلال الأعوام اللاحقة. كما تشير إلى أن اختلاف الإنفاق بين المحافظات يستدعي دراسة بحسب المحافظات. لكن ما لا تقوله هو أن هذا الاعتراف يهز الأساس الذي تقوم عليه الدراسة أصلا.

فإذا كانت السلة غير ممثلة، فماذا تعني عبارة إن الغذاء ساهم مثلا بـ58,71% من الارتفاع بين 2022 و2024؟ الجواب الدقيق ليس أن الغذاء ساهم بهذه النسبة من التضخم الذي عاشته الأسرة السورية فعلا، بل أنه ساهم بهذه النسبة عندما نزن تغير أسعاره بأوزان إنفاق تعود إلى 2008–2009. وهذا فرق كبير جدا: فقد تكون أسرة فقيرة في 2024 تنفق 60 أو 70 أو 80% من مواردها المتاحة على الطعام والطاقة والإيجار والنقل الضروري. وإذا كان المؤشر يعطي تلك البنود وزنا أقل من ثقلها الفعلي في إنفاق الأسر الفقيرة، فإنه سيفشل في قياس التضخم الذي تعيشه تلك الأسرة.

والأهم أن طريقة لاسبير التي تعتمدها الدراسة، والتي تعود إلى عام 1871، تقوم على تثبيت أوزان فترة الأساس وقياس تغير الأسعار اللاحقة قياسا عليها. وتشرح الدراسة ذلك صراحة باعتباره ميزة تسمح بالمقارنة الزمنية.

يجب أن نعترف أن طريقة لاسبير كان معمولا بها في سورية طوال العقود السابقة، وأنه لا يزال معمولا بها في العديد من دول العالم، لكن ما نحاول قوله هنا هو أنه يجب الانتباه إلى أن هذه الميزة «المقارنة الزمنية» تتحول إلى عبء عندما يصبح واقع سنة الأساس بعيدا جذريا ولا ينتمي من قريب ولا من بعيد عن واقع سنة القياس.

وعليه، فإن المؤشر هنا لا يجيب عن السؤال الذي يهم الأسرة الفقيرة: «كم أحتاج اليوم للحفاظ على مستوى معيشي مماثل أو لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات؟» بل يجيب بدرجة كبيرة عن سؤال مختلف: «كيف تغير

لتلطيف واقع التضخم في سورية

سعر سلة ذات تركيب قديم؟»، ولهذا، فإن تسمية المؤشر بـ«واقع التضخم في سورية» أوسع مما تسمح به الأداة ومنطقها. والأدق علمياً أن نقول إنها دراسة لتطور مؤشر رسمي محدد بأساس وأوزان قديمة، وليست قياساً كاملاً لتضخم المعيشة الذي تحملته الأسر السورية.

لماذا مؤشر هيئة الإحصاء بعيد عن التضخم الحقيقي؟

المشكلة الثانية هي أعمق من مسألة الأوزان، حيث تتعامل الدراسة مع سورية، في أجزاء كبيرة من تحليلها، بوصفها سوقاً وطنية واحدة يمكن اختزالها في رقم واحد. لكنها في مواضع أخرى تعترف بأن الأسواق نفسها تعرضت للتجزؤ، وأن تكاليف النقل والتأمين وتوافر السلع جعلت سعر السلعة الواحدة يختلف بين منطقة وأخرى، وأن آلية التسعير الوطنية الموحدة ضعفت خلال سنوات الأزمة. إذا كان هذا صحيحاً، فإن السؤال يصبح: ما المعنى من وجود «متوسط سعري» لسلعة ما خلال مرحلة قد تكون فيها هذه السلعة متاحة في محافظة، وغير موجودة في أخرى، ومدعومة بنسبة ما في مكان، ومباعة بسعر مختلف في مكان آخر؟

كما لا تقدم الدراسة في القسم المنهجي المنشور ما يكفي للإجابة عن أسئلة حاسمة حول دقتها: فكم عدد منافذ البيع التي تم رصدها؟ وما توزيعها الجغرافي؟ وكيف تغيرت التغطية خلال الحرب؟ وكيف عولجت الحالات التي كان فيها الحصول على السلعة بالسعر الرسمي نظرياً ممكناً لكنه فعلياً شديد الصعوبة أو مستحيلاً؟

في اقتصاد مستقر نسبياً قد تبدو هذه التفاصيل اختصاصاً إحصائياً ضيقاً. أما في سورية فهي صلب القضية. حيث أن سعر «مدعوم» لليتر الوقود أو لربطة الخبز لا يساوي بالضرورة التكلفة التي تحملها المواطن إذا لم يكن الوقود متوافراً إلا بعد انتظار طويل أو شراء جزء من الحاجة في سوق أعلى سعراً. وسعر مادة غذائية في نشرة رسمية لا يعبر عن كلفة الوصول إليها إذا كان النقل بين المحافظات مكلفاً أو إذا كانت السلعة تختفي دورياً. ولذلك، يجب السؤال عن السعر الفعلي الذي دفعه المستهلك مقابل الحصول على الحاجة.

ثم تأتي مسألة 2025، وهي أكثر نقاط الدراسة حساسية. بحسب الدراسة، انخفض الرقم القياسي العام من نحو 34,132 نقطة في الربع الأول إلى نحو 20,554 نقطة في الربع الرابع، أي بنحو 39,8%، بينما انخفض سعر الصرف الربعي خلال الفترة نفسها بنحو 4,6% فقط. وتقول الدراسة إن عام 2025 شهد تصحيحاً سعرياً واسعاً، وإن أكبر مساهمات الهبوط جاءت من الغذاء والنقل.

ما نقوله هنا هو أن هبوط مؤشر عام بنحو أربعين في المئة في سنة استثنائية مؤسسياً واقتصادياً يجب أن يدفع المؤسسة الإحصائية إلى تقديم تدقيق منهجي مضاعف قبل أن يتحول هذا الرقم إلى رواية ترويجية حول تحسن المعيشة. فهل بقيت السلع نفسها؟ وهل بقيت نقاط رصد الأسعار نفسها؟ وهل توسعت التغطية الجغرافية للرصد؟ وهل أدى استيراد منتجات جديدة أرخص «وأقل جودة» إلى تغيير المقارنات؟ هل أصبحت أسعار مناطق كانت خارج العينة سابقاً جزءاً منها؟ أم هل جرى تغيير غير معلن في طريقة احتساب بعض البنود؟

ثم هنالك مشكلة أخرى، وهي أن الدراسة تحلل الأسعار أكثر مما تحلل الدخول الحقيقية، حيث تذكر زيادات الرواتب والأجور، بل وتشير إلى أن بعض هذه الزيادات لم تستطع مجاراة الأسعار في 2020–2021. لكن لا يظهر مؤشر متكامل يقارن بصورة مستمرة بين تطور تكلفة المعيشة وتطور الأجر الحقيقي. حيث يمكن أن ينخفض معدل التضخم بينما تصبح الأسرة أفقر، فالانتقال من تضخم 120% إلى 20% لا يعني أن الأجور عادت إلى قدرتها الشرائية السابقة، بل يعني فقط أن الارتفاع أصبح أبطأ فوق مستوى مرتفع للغاية. وهذه هي النقطة التي غالباً ما تضيع في هذا النمط من الحسابات، حيث إن تباطؤ التضخم لا يعني بالضرورة انخفاضاً في تكاليف المعيشة.

البديل: دراسة تضخم تبدأ من حياة الناس ومعيشتهم

أول مبدأ يجب أن يحكم أي دراسة جدية هو أن هدف القياس لا يجب أن يكون إنتاج رقم مريح للترويج للأداء الحكومي، ولا العكس، وإنما إنتاج رقم قريب من الواقع الفعلي يمكن للسوريين على اختلاف مشاربهم أن يعيدوا فهمه وفحصه ومناقشته. وبناءً عليه فإن الشفافية هنا هي شرط علمي.

والبداية يجب أن تكون بإعادة بناء السلة. حيث لا يجوز أن تبقى سلة 2008–2009 المرجع الوحيد لقياس التحول المعيشي حتى في 2025، خصوصاً أن الدراسة نفسها تقر بعدم تمثيلها للنمط الحالي. من هنا، ينبغي تنفيذ مسح حديث لدخل ونفقات الأسر، مع نشر تصميم العينة وتغطيتها الجغرافية وأوزان الفئات المختلفة. وإلى حين اكتمال مسح واسع، يمكن بناء سلال انتقالية متعددة مع إعلان أنها تقديرية، ثم إجراء اختبارات حساسية تفسر كيف يتغير التضخم إذا كان وزن الغذاء 40%؟ وماذا لو أصبح 55% لدى الشرائح الأفقر؟ وماذا لو كان وزن الطاقة والنقل أعلى مما كان عليه قبل الحرب؟ بهذه الطريقة ننتقل من رقم واحد زائف إلى نطاقات أكثر قرباً من الواقع.

والخطوة الأهم هي فصل «مؤشر الأسعار» عن «مؤشر تكاليف المعيشة». حيث يحتاج السوريون إلى تقدير رسمي معلن للحد الأدنى لتكاليف المعيشة يشمل السعرات الحرارية الأساسية والسكن والطاقة والمياه والنقل الضروري والدواء والتعليم والاتصالات وغيرها من ضروريات الحياة. ثم يجب حساب تكلفتها شهرياً ومقارنتها بالحد الأدنى الرسمي ووسطي الأجور.

أول مبدأ يجب أن يحكم أي دراسة جدية هو أن هدف القياس لا يجب أن يكون إنتاج رقم مريح للترويج للأداء الحكومي ولا العكس

الخصخصة أفقدت بريطانيا

في اليوم التالي لتوليه منصب رئيس الوزراء البريطاني، بادر أندي برنهام - على طريقة المسؤول الجديد الذي يسارع إلى إطلاق قراراته الأولى - إلى إشعال «ناره الأولى»: اعتباراً من الأول من تشرين الأول من العام الجاري، ستُخفض ضريبة القيمة المضافة المفروضة على فواتير الكهرباء المنزلية في بريطانيا من 5 % إلى الصفر، لمدة ستة أشهر.

■ هاي شياو

أجرى برنهام حساباً بسيطاً، قال فيه: إن هذا الإجراء سيوفر للأسرة العادية نحو 45 جنيها إسترلينيا سنويا. وستغطى تكلفته من الأموال التي ستحرر بعد إلغاء مشروع الهوية الرقمية الوطنية، البالغة تكلفته 1,8 مليار جنيه إسترليني، من دون الحاجة إلى اقتراض حكومي إضافي.

وبوصفه من المؤمنين بما يمكن تسميته «نهج مانشستر»، لا يمثل خفض ضريبة القيمة المضافة سوى الخطوة الأولى في سياسة برنهام الهادفة إلى «التأميم». ومن المقرر أن تشمل الخطوات التالية إعادة هيكلة قطاعات حيوية رئيسية، من بينها السكك الحديدية، ومترو الأنفاق، والمياه، والطاقة، والبنية التحتية، وإعادتها إلى الملكية العامة.

بالنسبة إلى المواطنين الذين يعانون ضغوط التضخم المرتفع وأسعار الطاقة الباهظة، توفر التخفيضات الضريبية على الكهرباء منفعة مباشرة تساعدهم في مواجهة أزماتهم الآنية. كما تستجيب دعوات برنهام إلى التأميم لاستياء شريحة واسعة من البريطانيين من المشكلات المتراكمة التي خلفتها عقود من السياسات النيوليبرالية.

فقد نجحت موجة الخصخصة، التي بدأت في عهد مارغريت تاتشر، في تنشيط السوق لفترة، لكنها حولت الخدمات العامة في قطاعات المعيشة الأساسية تدريجياً إلى أدوات تستخدمها رؤوس الأموال لتحقيق الأرباح. وارتفعت أسعار المياه والكهرباء والغاز عاماً بعد عام، فيما تكررت الأعطال والحوادث في خدمات السكك الحديدية، ما أثار استياءً واسعاً لدى البريطانيين.

فهل تُمثل الحركة التي أطلقها برنهام لمراجعة «إرث تاتشر» وتعديله محاولة أخيرة للنجاة، أم أنها مجرد تصحيح مفرط في الاتجاه المعاكس؟ وهل تستطيع، بعد كل هذه التقلبات، إنقاذ الاقتصاد البريطاني، الذي غرق منذ زمن في مستنقع الركود، ومعالجة المشكلات المعيشية المتراكمة منذ عقود؟

«إرث» مارغريت تاتشر

لفهم القصة الكامنة وراء مبلغ الـ 45 جنيها إسترلينيا، لا بد من العودة إلى ربيع عام 1990. في ذلك الوقت، كانت حكومة تاتشر قد أقرت «قانون الكهرباء لعام 1989»، الذي أدى إلى تفكيك الهيئة المركزية لتوليد الكهرباء في بريطانيا، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية. وأعيد تقسيم هذه المؤسسة الحكومية العملاقة على أساس الفصل بين الأنشطة التنافسية والاحتكارات الطبيعية.

فقسم قطاع توليد الكهرباء إلى ثلاث شركات، هي: «ناشونال باور»، و«باور غين»، و«نيوكلير إلكتريك». أما شبكة نقل الكهرباء، فتحولت إلى شركة مستقلة حملت اسم «الشبكة الوطنية»، في حين تولت 12 شركة توزيع إقليمية عمليات توزيع الكهرباء وبيعها للمستهلكين.

وبذلك، فصلت المراحل الأربع التي كانت تعمل سابقاً ضمن منظومة متكاملة، وهي التوليد والنقل والتوزيع والبيع، وبدأت أسهم هذه الشركات تُباع تدريجياً إلى رؤوس الأموال الخاصة.

كان مصممو الإصلاح يأملون في أن يؤدي فصل محطات التوليد عن الشبكات، وفصل النقل عن التوزيع، وإتاحة حرية اختيار مزود الكهرباء أمام المستهلكين، إلى إدخال قطاع الكهرباء في سوق رأس المال. وكان الهدف استبدال الإدارة الحكومية بقيود السوق، واستخدام إشارات الأسعار لتحسين توزيع الموارد، بما يؤدي في النهاية إلى خفض أسعار الكهرباء وتخفيف العبء المالي عن الحكومة.

حققت الخصخصة في مراحلها الأولى بعض المكاسب المتعلقة بالكفاءة. فقد تضاعفت إنتاجية العمال، وانخفضت تكلفة الوقود لكل وحدة، وحلت محطات الدورة المركبة التي تعمل بالغاز محل محطات الفحم مرتفعة التكلفة، كما تراجعت أسعار الكهرباء لفترة قصيرة.

لكن تصميم هذا الإصلاح حمل منذ البداية مخاطر كامنة. فقد أنشئت آنذاك آلية تداول أطلق عليها اسم «مجمّع الكهرباء»، وكان الهدف منها إلزام جميع شركات التوليد بتقديم عروضها من خلال نظام مركزي للمزايدة، بما يزيد شفافية السوق ويساعد على تشكيل أسعار معقولة.

لكن شركتين كبيرتين لتوليد الكهرباء، هما: «ناشونال باور» و«باور غين»، سرعان ما سيطرتا على السوق. واستغلتا قوتهما السوقية للتعاون على رفع الأسعار، بينما لم تكن الجهة المنظمة لقطاع الكهرباء تتمتع بالصلاحيات الكافية لمنعهما.

ولم يبدأ الوضع بالتحسن جزئياً إلا في عام 2001، حين أنفقت بريطانيا قدراً كبيراً من الوقت والمال لإطلاق نظام جديد لتداول الكهرباء، عُرف باسم «ترتيبات تجارة الكهرباء الجديدة». وألغى النظام الجديد آلية «مجمّع الكهرباء»، واستبدلها بعقود ثنائية وسوق فورية لتحقيق التوازن، كما منح الجهة التنظيمية سلطات أوسع للتدخل في الأسعار وفرض العقوبات. وعندها فقط بدأ التراجع، بصورة محدودة، في الظاهرة الغريبة المتمثلة في انفصال أسعار الجملة عن أسعار التجزئة.

ومع انتهاء المكاسب التي وفرتها حقول نفط بحر الشمال، ونفاد الإيرادات الاستثنائية الناتجة عن بيع الأصول العامة، إلى جانب تقلبات أسعار الطاقة الدولية وعوامل أخرى، ارتفعت أسعار الكهرباء في بريطانيا بنسبة 60 % بين عامي 2005 و2011.

وفي الوقت نفسه، تحولت منظومة الكهرباء بأكملها إلى أداة لاستخراج الثروة. فبين عامي 2010 و2025، حولت شركات الكهرباء الكبرى ما لا يقل عن 70,7 مليار جنيه إسترليني على هيئة أرباح موزعة إلى مساهمين من القطاع الخاص ومستثمرين دوليين. وفي المقابل، انخفض الإنفاق على البحث والتطوير التقني في شبكة الكهرباء البريطانية من 2 % قبل الإصلاح إلى 0,1 % فقط. وبذلك، أصبح المواطنون البريطانيون يدفعون ثمناً باهظاً لما يمكن تسميته «علاوة الخصخصة».

قرر برنهام خفض ضريبة القيمة المضافة على فواتير الكهرباء المنزلية إلى الصفر لمدة ستة أشهر قادمة لمواجهة أزمة الغلاء المعيشية

أما ضريبة القيمة المضافة المفروضة على كهرباء المنازل، فتعود قصتها إلى عام 1993، عندما فرضت حكومة المحافظين الضريبة على الطاقة المنزلية، التي كانت تتمتع سابقاً بمعدل ضريبي صفري، بهدف سد العجز المالي.

واقترحت الحكومة إلغاء الإعفاء على مرحلتين: رفع الضريبة أولاً إلى 8 % في نيسان 1994، ثم زيادتها اعتباراً من الأول من نيسان 1995 إلى المعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة، الذي كان يبلغ آنذاك 17,5 %. لكن بسبب معارضة أحزاب متعددة، لم تُنفذ المرحلة الثانية، وثبتت الضريبة عند 8 %.

في عام 1997، خفضت حكومة حزب العمال الجديدة المعدل إلى 5 %. وظل معدل الـ 5 % مقيداً بقواعد الاتحاد الأوروبي طوال ما يقرب من ثلاثين عاماً، ولم تستعد بريطانيا حق تخفيضه بصورة مستقلة إلا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

بعبارة أخرى، لم يقتصر الأمر على دفع البريطانيين ثمناً مرتفعاً لخصخصة قطاع الكهرباء، بل فرضت عليهم أيضاً ضريبة لم تكن موجودة من قبل. ولهذا، يبدو قرار برنهام بإعادة الضريبة إلى الصفر أقرب إلى محاولة لتخفيف بعض الآثار الجانبية التي خلفها عهد تاتشر على المواطنين، لكنها محاولة محدودة جداً.

مكاسب ضريبية هشة

لا تقتصر آثار خصخصة نظام الكهرباء البريطاني على الأرقام الظاهرة في الفواتير. فعندما انتقلت شبكة الكهرباء إلى أيدي رأس المال الخاص، نشأ تناقض يصعب التوفيق بين طرفيه: رغبة الشركات في تحقيق الأرباح من جهة، وحاجة البنية التحتية إلى استثمارات طويلة الأجل من جهة أخرى.

تحتاج شبكات الكهرباء بطبيعتها إلى رؤوس أموال ضخمة للبناء والصيانة والتحديث. وقد صُمم معظم النظام الكهربائي البريطاني الحالي في عصر الفحم، عندما كان التيار ينتقل في اتجاه واحد من عدد محدود من محطات التوليد الكبيرة إلى ملايين المنازل.

لكن العصر الجديد جاء بطاقة الرياح الموزعة، والألواح الشمسية، ومحطات شحن السيارات

الأساس المادي للقدرة على النجاة

الكهربائية، والمضخات الحرارية، ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي.

وتولد هذه التقنيات أحمالاً كهربائية تتحرك في اتجاهين، وتتدفق إلى الشبكة كما تتدفق الأمواج، في وقت لم تعد فيه المنظومة القديمة قادرة على تحملها.

وبحسب وكالة رويترز، اعترف مشغلو شبكات الكهرباء البريطانية عام 2026 بأن بريطانيا تحتاج إلى استثمار نحو 89 مليار جنيه إسترليني خلال ثلاثينيات هذا القرن لتحديث شبكاتها. وإذا لم يحدث ذلك، فقد تستمر كفاءة الشبكة في الانخفاض، بينما ترتفع التكاليف التي يتحملها المستهلكون.

لكن الشركات العاملة في ظل نظام الخصخصة تفضل توزيع الأرباح على المساهمين بدلاً من تنفيذ أعمال صيانة استباقية. ونتيجة لذلك، تنتقل التكاليف الضخمة لتحديث الشبكة في النهاية إلى المستهلكين العاديين.

فبالنسبة إلى أسرة نموذجية تستهلك 3100 كيلوواط ساعي من الكهرباء سنوياً، ارتفعت مساهمتها في تكاليف تحديث الشبكة، التي تظهر في الفاتورة تحت بند «الشبكة»، من 136 جنيهاً إسترلينياً عام 2019 إلى 250 جنيهاً عام 2026.

في الوقت نفسه، شهد إنتاج النفط والغاز البريطاني تراجعاً ملحوظاً. فقد انخفض إنتاج النفط الخام من 1,1 مليون برميل يومياً في بداية عام 2020 إلى 570 ألف برميل يومياً عام 2025، أي إنه تراجع إلى النصف تقريباً. ومن المتوقع أن تصل حصة الغاز المستورد من إجمالي الاستهلاك البريطاني إلى 94 % بحلول عام 2050.

انهارت ركائز الطاقة المحلية، بينما رفضت الشبكة توسيع قدرتها بالسرعة اللازمة لربط مشروعات الطاقة النظيفة. وينتظر أكثر من مئتي مشروع للطاقة المتجددة دوره للاتصال بالشبكة، وقد تضطر بعض المشروعات إلى الانتظار أكثر من عشرة أعوام. وتأتي نسبة مرتفعة من كهرباء بريطانيا حالياً من محطات تعمل بالغاز الطبيعي، ولذلك لا يملك المواطنون سوى مشاهدة فواتيرهم وهي ترتفع مع ارتفاع أسعار الغاز العالمية.

وبطبيعة الحال، لا تقتصر التحديات التي يواجهها برنهام على ازدواجية تقادم البنية التحتية واتساع فجوة الطاقة. فهو يواجه أولاً شكوك خصومه السياسيين. إذ سارع نواب محسوبون على معسكر رئيس الوزراء السابق كير ستارمر إلى القول: إن مشروع الهوية الرقمية «لم يكن ممولاً بالكامل أصلاً»، وإن خفض الضرائب يفتقر بالتالي إلى تمويل حقيقي. وطالبوا بأن تتضمن موازنة الخريف شرحاً كاملاً لمصادر التمويل.

أما وزير الخزانة في حكومة الظل التابعة للمحافظين، ميل ستراید، فقال صراحة: «لم يمر سوى يوم واحد، لكن المالية العامة دخلت بالفعل في حالة من الفوضى».

كذلك تعرض الطابع الشامل للسياسة للانتقاد. فضريبة القيمة المضافة تفرض بحسب حجم الاستهلاك، ما يعني أن الأسر ذات الدخل المرتفع، التي تستهلك كهرباء أكثر، ستحصل على منفعة أكبر. وقال آدم سكولر، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الخيرية البريطانية «العمل الوطني للطاقة»، إن هذا الإجراء لن يقدم الكثير لمعظم الأسر منخفضة الدخل التي تعتمد على الغاز في التدفئة. فهذه الأسر لا تستطيع أساساً تحمل التكاليف الأولية اللازمة للتحول إلى الألواح الشمسية والبطاريات والمضخات الحرارية.

وأشار معهد الدراسات المالية البريطاني إلى أن معظم التكلفة النقدية لخفض الضرائب ستذهب إلى الأسر ذات الدخل المرتفع. فعلى الرغم من أن الإنفاق على الكهرباء يمثل نسبة صغيرة من إجمالي إنفاق هذه الأسر، فإن استهلاكها الكلي للكهرباء أعلى.

وأخيراً، ما تزال سحب الجغرافيا السياسية قائمة. فالحرب الروسية الأوكرانية والوضع في الشرق الأوسط لا يزالان يكتنفهما الغموض، ويشكلان سيفاً مسلطاً فوق سوق الطاقة العالمية. كما لا ترتبط منازل ريفية كثيرة في بريطانيا بشبكة الغاز، ويعتمد عدد كبير من سكانها على زيت التدفئة لمواجهة الطقس البارد والرطب. ولهذا، يتأثرون بسهولة بالتقلبات في أسعار الطاقة العالمية. وينبغي الانتباه إلى أن الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الطاقة المنزلية يشمل الكهرباء وحدها، ولا يشمل تكاليف الغاز.

وبذلك، تترك السياسة خارج نطاق الحماية فئات ضعيفة لا تستطيع الاستفادة منها.

خفض الضريبة الموقت واستيلاء الدولة على الصلب لن ينقذا بريطانيا من مستنقع الركود المزمن طالما بقي الدين فلكيا والاستثمار غائبا

من يدفع الثمن بصمت؟

لا يكفي إرجاع «النار الأولى» التي أشعلها برنهام بعد تسلمه المنصب إلى الآثار السلبية للخصخصة وحدها لفهم المأزق البريطاني.

فالسؤال الأعمق يتمثل في أن الخصخصة، بعدما دفعت بريطانيا إلى المستنقع، لا يبدو أن التأميم قادر بدوره على إنقاذ الإمبراطورية القديمة. في عام 2020، استحوذت مجموعة «جينغيه» الصينية على شركة الصلب البريطانية التي كانت على وشك الإفلاس، وضخت أموالاً ضخمة للحفاظ على عملياتها والإبقاء على الوظائف. لكن حكومة حزب العمال تدخلت في نيسان 2025، وفرضت سيطرتها على الشركة بذريعة «الأمن الصناعي». ثم نفذت في تموز من العام الجاري «تغييراً غير مشروط للملكية»، استناداً إلى «قانون تأميم صناعة الصلب».

في الوقت نفسه، ماطلت الحكومة في قضية التعويض العادل، محاولة الاستحواذ على أكثر من 1,2 مليار جنيه إسترليني دفعتها مجموعة «جينغيه» في عمليات الشراء والاستثمار. ولا تمثل هذه الخطوة سوى الحلقة الأحدث في تاريخ صناعة الصلب البريطانية، التي ظلت منذ الحرب العالمية الثانية تتأرجح بين التأميم والخصخصة. ففي عام 1945، نفذت حكومة حزب العمال حملة تأميم واسعة وأنشأت منظومة صناعية موحدة. ثم جاءت حكومة المحافظين في عهد مارغريت تاتشر، وفككت تلك المنظومة وباعتها باسم «الكفاءة». واليوم، تعود بريطانيا إلى التأميم باسم «الأمن».

لكن بندول الأيديولوجيا لم يخدم القدرة التنافسية للصناعة بفاعلية. بدلاً من ذلك، أسهمت التقلبات المتواصلة في تحويل صناعة الصلب البريطانية، التي كانت من رواد الثورة الصناعية، إلى طرف خاسر في المنافسة العالمية.

فقدت بريطانيا اليوم الأساس المادي الذي يسمح بنجاح التأميم أو الخصخصة. وتراجع نمو إنتاجية العمل فيها إلى 0,6 % سنوياً، بينما ذبل القطاع الصناعي في موجة «إزالة التصنيع». وأدت زيادة تكاليف التجارة، وتقلص الأسواق بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية.

في ظل هذه الظروف، يدفع برنهام، الملقب بـ«ملك الشمال»، باتجاه تطبيق نهج مانشستر على المستوى الوطني، ويدعو إلى إعادة قطاعات المياه والطاقة والنقل وغيرها من المرافق العامة إلى الملكية الحكومية.

لكن الواقع المالي بالغ القسوة. فقد بلغ صافي ديون القطاع العام البريطاني 99,5 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما ترك المحافظون وراءهم فجوة مالية تتجاوز 22 مليار جنيه إسترليني. وتعد عوائد السندات الحكومية البريطانية الأعلى بين دول مجموعة السبع، ما يجعل تكلفة اقتراض الحكومة مرتفعة إلى مستوى خانق.

يحاول برنهام نقل خبرته في إدارة الحكم المحلي إلى المستوى الوطني. لكن عندما تفقد الدولة قطاعاتها الصناعية الحقيقية التي تعمل بوصفها حاجزاً واقياً، وتخسر قدرتها على ضبط رأس المال، وتغرق في ديون فلكية، فلن يمثل الاستيلاء على شركة الصلب البريطانية باسم «السيادة» و«الأمن»، أو خفض ضريبة القيمة المضافة على الكهرباء مؤقتاً لمنح المواطنين «مساحة لالتقاط الأنفاس»، ضربة عبقرية قادرة على إنقاذ الوضع.

ومن المثير للأسى، أنه منذ خصخصة الكهرباء في ظل التاتشرية، مروراً بالتعديلات الضريبية المحدودة التي يجريها برنهام اليوم، وصولاً إلى انتقال شركة الصلب البريطانية المتكرر بين التأميم والخصخصة، ظل المواطن البريطاني هو الطرف الذي يدفع الثمن بصمت.

تحمل البريطانيون تضخم الفواتير وتقادم المرافق الناتجين عن الخصخصة، ثم شاهدوا وهم «التأميم» يعود في ظل خزينة فارغة وسياسات عاجزة. لكنهم سيواصلون دفع تكاليف تحديث الشبكة، والرسوم الإضافية للطاقة المتجددة، وتكاليف انبعاثات الكربون، والعلاوات الناتجة عن المخاطر الجيوسياسية، وغيرها من البنود التي لا تتوقف عن التراكم في الفواتير.

قال برنهام في داونينغ ستريت: إن «وستمنستر لم تعمل منذ وقت طويل من أجل الشعب». وتلخص هذه العبارة مأزق بريطانيا خلال نصف القرن الأخير، ولا سيما خلال الأعوام العشرة الماضية. لكن هل تستطيع الجنيهات الـ 45 التي وفرها برنهام بشق الأنفس للمواطنين البريطانيين أن تضيء الغسق الطويل للإمبراطورية التي كانت الشمس لا تغيب عنها؟

قائمة أعداء روبيو تعيد إحياء مطاردة مكارثي الوهمية

السيناتور جوزيف مكارثي وخريطته المزعومة لتنظيم الحزب الشيوعي، جلسات استماع مكارثي-الجيش، 9 يونيو 1954. بعد اثنتين وسبعين سنة، تصف وزارة الخارجية الأمريكية عمليات التطهير في عصره بأنها «نموذج جدير بالتكرار».

استدعت لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب الأمريكي، في 21 تموز، منتدى الشعب «The People's Forum»، وأمرت مركز التنظيم النيويوركي بتسليم مراسلاته الداخلية وسجلات عضويته وأمواله بحلول 7 آب. وفي اليوم نفسه، تم تبليغ مجموعتين أخريين مناهضتين للإمبريالية، هما «برايك ثرو نيوز» و«ترايكونتينينتال: معهد البحوث الاجتماعية».

■ غاري ويلسون

وتصف اللجنة ذلك بأنه تحقيق ضريبي في تمويل المجموعات. لكنه يمثل تصعيداً في حملة أوسع بكثير – تقودها إدارة ترامب لوضع علامة «إرهابي» على الحركات الاشتراكية والمناهضة للحرب والمناهضة للعنصرية، وتسمية الأشخاص الذين تعتزم اضطهادهم واحداً تلو الآخر.

جاءت قائمة الأعداء أولاً. ففي 20 تموز، أصدرت وزارة الخارجية تقريراً من 100 صفحة بعنوان «كوبا: عاصمة الشيوعية في القرن الحادي والعشرين»، يربط فيه كل تيارات اليسار في الولايات المتحدة تقريباً بهافانا. ووصف وزير الخارجية ماركو روبيو كوبا بأنها «الراعي الرئيسي للتيار اليساري الراديكالي». ويستند التقرير إلى نموذجه دون خجل، فينسب الفضل إلى عمليات التطهير والمقاضاة في عصر مكارثي في خمسينيات القرن الماضي في كسر الحزب الشيوعي والحركة العمالية النضالية في ذلك الوقت.

ثم تأتي القائمة. يسمي التقرير 43 شخصاً ومنظمة على الأقل. من بينهم عمدة نيويورك زهران ممداني وعمدة لوس أنجلوس كارين باس؛ وأعضاء في الكونغرس منهم ماكسين ووترز وإلهان عمر وأيانا بريسلي؛ ونقابة عمال أمازون ومؤسسها كريستيان سمولز؛ والصحفيان إيمي غودمان وحسن بايكر؛ ومنظمات في جميع أنحاء الحركة – الاشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا «DSA»، وكوديبينك، ونقابة المحامين الوطنية، ولواء فينثيريموس، وآي إف سي أو/كهنة من أجل السلام، والشبكة الوطنية حول كوبا، وحياة السود مهمة.

«الدليل» ضدهم هو أنهم يتبنون السياسات الخاطئة. فالوفد إلى كوبا، أو كلمة تضامن مع سجين سياسي، أو معارضة الحصار – هذه هي ما يقدمه التقرير كدليل على السيطرة الأجنبية. بل إنه يعترف بأن الاشتراكيين الديمقراطيين في أمريكا نشأوا من «التزامات أيديولوجية عضوية» ولم يُبنوا من قبل الحكومة الكوبية، ثم يصنف المجموعة كأداة لهافانا على أي حال. هذه إدانة بالارتباط، أسلوب المطاردة الوهمية، مرتدية ثياب الأمن القومي.

لم يظهر التقرير من فراغ. ففي 16 تموز، جمع روبيو مسؤولين من 66 دولة في وزارة الخارجية فيما أسماه اجتماعاً حول عودة الإرهاب السياسي. وهناك صاغ فئة جديدة، «الإرهاب اليساري المتطرف»، ووعد ببيان البيت الأبيض بأن السياسات اليسارية المتطرفة ستواجه الآن «بالسياسات الجدية والوحشية نفسها» التي تخصصها الحكومة لهجمات الجهاديين. وقال روبيو إن تصنيفات إرهابية جديدة للجماعات اليسارية قادمة. وكان مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي كاش باتيل ومساعد البيت الأبيض ستيفن ميلر جالسين في الجمهور.

إدارة ترامب وروبيو تستلهم مطاردة مكارثي لتجريم اليسار بقائمة أعداء واستدعاءات تحت ذريعة مكافحة الإرهاب

تقوم الحملة على الاختلاق. قال روبيو للاجتماع إن 93% من الهجمات الإرهابية في الغرب بين 1970 و1980 كانت من عمل اليسار المتطرف. ولم يقدم روبيو أي دليل على هذا الرقم ولا أي تفسير لكيفية اختلاقه. ولإثبات الخطر اليوم، اضطر إلى العودة إلى منظمة «ويذر أندرغراوند» التي انتهت منذ نصف قرن.

وقال إن انتفاضة 2020 بعد مقتل جورج فلويد على يد الشرطة كادت أن ترفع البلاد على ركبتيها؛ بينما وجد مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة أن نحو 94% من تلك المظاهرات كانت سلمية. ودعا إلى تصنيف «أنتيفا» كشبكة إرهابية عالمية – رغم أنه لا توجد منظمة أو شبكة تسمى «أنتيفا». «أنتيفا» تعني مناهضة الفاشية؛ الكلمة تسمي موقفاً سياسياً، وليس جماعة. ومكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه يقول إنه يحقق في الأفعال العنيفة وليس المعتقدات.

ادعى روبيو أن إيران وكوبا تقودان اليسار العالمي – ضامًّا الحركة المناهضة للحرب في الحرب الأمريكية على إيران، بينما– كما ذكرت رويترز– لم يقدم أي دليل على الإطلاق.

تتخلى الخطابة عن ادعاء القانون. وصف روبيو اليسار الراديكالي بأنه «تمرد الأسوأ على الأفضل» وأعلن أن «الوقت قد حان لسحق هذا الشر مرة وإلى الأبد». تردد كلماته صدى موسوليني الذي بشر «بعدم المساواة الثابتة» بين البشر. تصب لغة روبيو معسكرا سياسيا بأكمله في خانة عدو يجب تدميره.

لم يخترع وزير خارجية طموح واحد هذا. إنه ما تلجأ إليه الطبقة الحاكمة عندما يكون نظامها في مأزق. فحربها على إيران سارت بشكل سيئ، وحصارها لكوبا مكشوف أمام العالم، والحركات المناهضة للحرب، والمناهضة لوكالة الهجرة والجمارك، والمناهضة للإبادة الجماعية في غزة أوصلت الملايين إلى الشوارع. وبعدم قدرتها على الرد عليهم سياسياً، تلجأ طبقة المليارديرات إلى التطهير وعلامات الإرهاب – آلة القمع السياسي التي تستخدمها الحكومات الفاشية لتجريم المعارضة وسحقها.

رفض منتدى الشعب الاستدعاء ويستعد لتحديه قانونيا. «لن نسكت»، قال مانولو دي لوس سانتوس، المدير التنفيذي للمجموعة. «سنواصل الدفاع عن حقوقنا الدستورية وكشف الطابع السياسي لهذه المطاردة». ويقوم المركز، الذي تأسس كبيت للتعليم الطبقي والتضامن مع شعوب الجنوب العالمي، بتشكيل فريق قانوني ويدعو كل من يقدر الحقوق الديمقراطية للتوقيع على رسالته المفتوحة ضد الاستدعاء ودعم دفاعه على الموقع org.peoplesforum.

في النهاية، كُسرت مطاردة مكارثي الوهمية على يد أولئك الذين رفضوا التسمية، وبفضل حركة تضامنت مع المستهدفين. لا تنجو المطاردة الوهمية إلا بالعزل، واصطياد أهدافها واحداً تلو الآخر. لقد سمّت الحكومة 43 اسماً على الأقل. والمهمة أمام الحركة العمالية هي أن ترى أن لا أحد منهم يقف وحيداً – وأن تتعامل مع الهجوم على أي منهم كهجوم على الجميع.

■ نُشرت في: «نضال-لا لوتشا» في 22 تموز 2026

ترامب في حلقة مغلقة مجدداً وغرب آسيا يعيش لحظات خطرة!

بالرغم من أن الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، تبدو كما لو أنّها حلقة أحداثٍ متكررة، تبدأ من التصعيد إلى التهدئة، ثم تنتقل إلى مفاوضاتٍ أو «اتفاق» حتى تعود مجدداً إلى التصعيد، إلا أن سلوك واشنطن وما يتبعها من وسائل إعلام، بات أشبه بألعاب الخفة، حين يحاول الساحر لفت انتباه الجمهور إلى شيءٍ محدد ليخفي خدعة أخرى دون أن تلاحظها عيون المتفرجين!

■ علاء أبوفرّاج

إن تهديدات الرئيس الأمريكي المتكررة، وتحديداً تلك التي تحملُ معها إنذارات في مواعيد محددة، تفرض على الجميع، وتحديداً الدول التي تنخرط بشكل مباشر أو تتأثر بالصراع، أن تتعاطى مع ما يقوله ترامب بحذر، فإن تهديداً مثل ضرب البنى التحتية في إيران واستهداف كل مصافي النفط فيها، مع ردٍّ إيراني مؤكّد سيكون عنيفاً مدمّراً، هي مسائل لا يمكن تجاهلها وعدم الاستعداد لها! فكل هذا يشكّل خطرا جدّيا وحقيقيا يهدد كامل منطقة غرب آسيا، وسيكون له تداعيات تمتد لعقود قادمة. المشكلة، أن الأسابيع المنصرمة بدأتْ تشير إلى مسائلَ خطيرة تجري ولا تلقى الاهتمام الذي تستحقه.

محاولات جر السعودية إلى الصراع

كانت السعودية تنزلق تدريجيا في درب خطرة، نحو المزيد من التصعيد في اليمن، وهو بلا شك هدف أمريكي–«إسرائيلي» بدأ حتى قبل الحَرب، فالولايات المتحدة بعد أن ورّطت السعودية في حرب طويلة في اليمن وجدت الأخيرة نفسها في مأزق وبدأت تعمل لطَيّ هذه الصفحة، وإيجاد حلّ مستدام بعيداً عن الدخول في مواجهاتٍ مسلّحة قد لا تنتهي في عقود.

مشكلة السعودية، رُغم هذا المنهج المتوازن ظلّت قائمة، وتحديدا كون اليمن هو خاصرة رخوة بالنسبة لها، وأي تطور هناك يؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطنيّ السعودي، وهذا ما يفرض على الرياض دائماً أن تكون حاضرة بشكل ما، ونشيطة وقادرة على التأثير عبر دفع الاتجاهات الملائمة لها، وعرقلة تلك التي ترى فيها تهديداً. من هذه الزاوية بالتحديد عملت واشنطن دائماً على جذب السعودية إلى هذا المستنقع، إلا أن التقارب السعودي الإيراني الذي بدأ منذ سنوات فتح الباب أمام حلول أكثر عملية، وأكثر استدامة، عبر الوصول إلى تفاهم مشترك بين طهران والرياض.

الحرب التي بدأتها واشنطن وتل أبيب ضد إيران، كان لا بد أن تؤثّرَ على اليمن، فمن جهة، تملك طهران نفوذاً ملحوظاً هناك، وعندما نكون أمام معركة بقاء حقيقية، ستكون إيران مضطرة في لحظة ما لاستخدام أوراقها، وهو ما شهدناه منذ بداية الحرب بعد إغلاق مضيق هرمز الذي تحوّل سريعا إلى ضغط على المستوى العالمي، لكن تطور الأحداث برهن أن طهران كانت بحاجة إلى مزيد من الضغط، وكان باب المندب قادراً على تحقيق المطلوب، ما تحوّل سريعا إلى تهديد كبير بالنسبة للسعودية، التي كانت وبسبب مُنفذها إلى البحر الأحمر قادرة على تقليل آثار الحرب بشكل كبير، واستطاعت تحويل جزء كبير من صادراتها النفطية إلى ميناء «ينبع» على البحر الأحمر، لكن ما إن بدأت التوترات هناك واستهدفت جماعة «أنصار الله» حاويات سعودية وبعض المنشآت النفطية حتى وجدت الرياض نفسها أمام معادلة صعبة، فهي من جهة لا تريد الانخراط في الصراع الواسع الذي سببته واشنطن و«إسرائيل» لكنّها في الوقت ذاته لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج، بل شهدنا تنفيذ ضربات سعودية داخل العراق، بعد تحميل بعضَ الفصائلَ المنتشرة هناك مسؤولية استهداف السعودية.

يرى تشارلز فريمان، السفير الأمريكي السابق في السعودية، أن ضربات السعودية في العراق، ليست بحال من الأحوال مؤشرا على انضمام السعودية للحرب الأمريكية ضد إيران، لكنها في الوقت ذاته «تدافع عن نفسها». تمتلك السعودية بحسب فريمان «إرادة سياسية وتتصرف وفق مصالحها الخاصة التي قد تتقاطع أو تختلف مع واشنطن».

توسع الصراع غرب آسيا مع محاولات جر السعودية ومصر وأوكرانيا بينما تسعى دول الإقليم لتثبيت توازنات جديدة بمعزل عن واشنطن

مصر في مرمى الاستهداف

الحدث الثاني المثير، كان استهداف سفينتي تفويز وتخزين الغاز في دمياط في مصر. السفينتان تعرضتا لهجوم بطائرات مسيرة، لكن مصدر هذه الطائرات أو المسؤول عن هذا الهجوم، ظل مجهولاً حتى اللحظة، فالهجوم بحد ذاته لم ينتج عنه خسائرَ كبيرة، لكن خطورته ارتبطت بكونه رسالة خطرة إلى مصر، ففي حين تحاول الماكينة الإعلامية والدبلوماسية الأمريكية و«الإسرائيلية» تحميل إيران المسؤولية، رغم نفي الأخيرة لهذه المزاعم رسميا، يظهر الموقف المصري الذي يسعى لعدم الانجرار، وتحديداً الامتناع عن تحميل طهران المسؤولية، ويَرُدُّ ذلك إلى سلسلة من المسائل الواضحة، فالقاهرة ترى نفسها مستهدفة هي الأخرى، وأن ما يجري الآن هو بشكل أو آخر مرتبط بالمخططات التي تحاك ضد مصر، وفي حين يبدو استهداف دمياط محاولة لجر مصر إلى الصراع، إلا أنّه يحمل في الوقت ذاته تحذيراً لها، وخصوصا، كون ما جرى استهدافاً لبنىً تحتية ذات طابع استراتيجي، كما لو أن الرسالة تقول إنّ مصر يمكن أن تكون مستهدفة أيضا، ما يمكن أن يتحوّل إلى ضغط كبير على القيادة المصرية وتوجهاتها.

الأمثلة السابقة من مصر والسعودية، ليست إلا بعضاً من أبرز أحداث الأسبوع الماضي، والتي تشير إلى جانب تطورات أخرى إلى محاولات حقيقية لتوسيع الصراع أكثر فأكثر، وجرّ دولٍ جديدةً لمواجهات خطرة، بل إن الوقائع تشير إلى أكثر من ذلك، فخلال الأيام القليلة الماضية بدأ يزداد تواتر ذكر أوكرانيا في هذا المشهد الملتهب، وتحديداً بعد إعلان كييف استهداف ناقلات إيرانية في بحر قزوين. طهران من جانبها أعلنت أنّها سترد، لكـــن وفي سياق متصل، خرج مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، ليتحدث عن وجود خلايا استخباراتية أوكرانية نشطة في العراق، وأشار إلى أن هذه الخلايا يمكن أن تنفذ أعمالاً تسعى من خلالها لتوريط أطراف عراقية، والمثير أن الحديث عن دور أوكراني لم يتوقف هنا، بل هناك تحليلات تتحدث أيضا عن احتمال ضلوع الاستخبارات الأوكرانية في الضربة على دمياط، وخصوصا أنّها نفذت ضربات مشابهة ضد سفن روسية باستخدام مسيّرات انطلقت من شمال أفريقيا.

إن جمع كل هذه المؤشرات يمكن أن يعطي صورة مقلقة، تحديداً كون ما يجري هو فعليا محاولة للتصعيد لا بالاعتماد على جبهة واحدة، بل بمحاولة إشعال كل الجبهات الممكنة، فبدلاً من حصر الصراع في الخليج بدأ يمتد إلى باب المندب والبحر الأحمر، والآن إلى بحر قزوين والمتوسط، ما يمكن أن يتحول إذا لم يتم احتوائه إلى حرب أوسع بكثير، حرب سيكون من الصعب إيقافها! مع ذلك يظهر أيضا أن دول الإقليم وتحديداً تلك المتضررة من توسُع الحرب، تعمل بشكل حثيث لسحب فتيل التصعيد، فالولايات المتحدة كانت بوجودها العسكري الضخم عاملاً مؤثراً في التوازنات الإقليمية ولكن هذا الوجود يهتز بشدة، إذ تنسحب القوات الأمريكية تدريجياً وبوتيرة أسرع، ما يفرض على الجميع إيجاد ما يمكن أن يعيد التوازن سريعا وخصوصا أن حالات كهذه تشكّل فرصة رغم خطورتها، فإن إعادة صياغة التوازنات الإقليمية يفسح المجال أمام الدول الأساسية لمزيد من التنافس لتحقيق مكاسب حقيقية، لكن ورغم الإقرار بوجود هذه المنافسة، يظهر أن الأطراف الإقليمية المؤثرة تراقب «إسرائيل» بحذر وترى فيها العدو الأساسي والخطر الأكبر، ولذلك ورغم النشاط العسكري والأمني الواسع الذي يشهده غرب آسيا إلى أن التنسيق مستمر، وعملية بناء المنظومة الأمنية الإقليمية مستمرة رغم كل العقبات ولن يكون آخرها التحالف الدفاعي الذي أعلنت عنه السعودية، والذي وإن كان يظهر كما لو أنّه مرتبط بالصراع مع إيران، لكنه في الواقع تعبير عن خلق أطر جديدة لا تعتمد على واشنطن بل ترتبط أكثر بالتفاهمات الإقليمية بين الدول الأصيلة في المنطقة الممتدة من قزوين إلى المتوسط.

المقاومة الفلسطينية... مناورة من العيار «الثقيل»

أُعلِنَ يوم الجمعة، 31 تموز 2026، عمّا وصف بـ «اختراق تاريخي» في ملف غزة، حيث تمت الموافقة على مسودة اتفاق جديدة من 15 نقطة طرحها «مجلس السلام» بإدارة ترامب، ووافقت عليه حركة المقاومة الإسلامية في غزة «حماس»، بما فيه ما يتضمنه نص الاتفاق من «تسليم للسلاح»، وسرعان ما ضجّت وسائل الإعلام بتداول أخبار تفيد أن المقاومة قدمت تنازلاً كبيراً، وهُزمت، وجُردت من السلاح وما شابه. لكنّ مسودة الاتفاق المعلنة، والبيان الصادر عن الحركة، والردود «الإسرائيلية» عليها، بالتوازي مع السياق العام دولياً وإقليمياً، واللحظة السياسية الحالية، تشير إلى شيء آخر...

■ يزن بوظو

خاضت المقاومة الفلسطينية خلال عامين معركة شرسة للغاية، غير متكافئة، تعرّض الفلسطينيون خلالها لحرب إبادة مع أهداف صهيونية بتهجيرهم كليا من قطاع غزة.

قصف مدفعي وجوّي، واقتحام وغزو عسكري برّي، مجازر واسعة وتدمير شامل للأحياء والمباني السكنية، وللمستشفيات والمدارس والمرافق العامة وكل مظاهر الحياة، وحصار اقتصادي قاس وخانق أدى إلى مجاعة عامة، قدّم الفلسطينيون ومقاومتهم خلالها قرابة 70 ألف شهيد، رغم ذلك، لم تتحقق الأهداف «الإسرائيلية»، فلا هجّر الفلسطينيون، ولا نزع السلاح، ولم تختف المقاومة، ولم يجر تسليم الأسرى «الإسرائيليين» وجثامينهم إلا بـ «موافقة فلسطينية» في لحظة سياسية محددة لم تؤدِّ إلا إلى إضعاف الموقف «الإسرائيلي» نفسه سياسيا، إقليميا ودوليا.

تلا ذلك وقف لإطلاق النار، لم تلتزم به «إسرائيل» يوما، ولم تلتزم ببنود اتفاق المرحلة الأولى، حيث استمرت بخروقاتها وتوغلاتها في القطاع وإن بوتيرة أقلّ من السابق، ثم تقلصت أكثر مع إنشاء وإعلان ما سمّي بـ «مجلس السلام».. ومن بداهة القول، إن المقاومة التي لم تقدم أية تنازلات في ذروة حرب الإبادة على القطاع بكل جحيمه، من المستبعد أن تُقدِّمَها كما يجري ادّعاؤه الآن خلال فترة هادئة نسبيا في القطاع بالمقارنة مع السابق، وبعد هزائم متتالية للصهيوني في جبهات عدة أخرى خلال الفترات السابقة.

مسودّة اتفاق مجلس السلام

ربما من المفيد التذكير أولاً أن من أكبر وأبرز اعتراضات «إسرائيل» على «مجلس السلام» الذي أنشأه ترامب في لحظة سياسية محددة بعد فشل كل مساعي التهجير، هو وجود كلّ من تركيا وقطر فيه، بطريقة أو بأخرى، بما فيه دورهم الرقابي على تنفيذ ما يجري التوصل اليه، بل وضمنا احتمالية نشر قوات دولية مشتركة وفقا لمشروع المجلس، في مقابل غياب أي وجود «إسرائيلي» في القطاع، وهذه النقطة وإن تبدو بعيدة وشكلية، إلا أنها بالضبط محور الصراع الإقليمي بين «إسرائيل» ودول المنطقة في قطاع غزة بوصفه جزءاً وساحة من صراع عام وشامل قائم، يسعى ترامب خلاله لـ «إدارة» هذا الأمر بأقل الخسائر، وذلك فضلاً عن نقاط وتفاصيل أخرى أكدت «إسرائيل» مرارا اعتراضها عليها في «مجلس السلام».

لتأتي مسودة الاتفاق الأخير من 15 نقطة لتتضمن، وقبل كل شيء بنقطتها **الأولى:** «ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة [...] وتيسير إطلاق مسار سياسي موثوق يؤمّن حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية».

فيما أشارت نقطة ثانية إلى ضرورة أن «تكمل [إسرائيل] جميع الالتزامات المتبقية بموجب مذكرة شرم الشيخ بشكل كامل ودون تأخير، وتحديدا وقف العمليات العسكرية».

أما النقطة الثالثة فقالت بأن «الانتقال من مرحلة إلى أخرى مشروط بإتمام التزامات المرحلة السابقة بشكل موثق، وستقوم لجنة التحقق الدولية بالتحقق من ذلك، بمراقبة أية انتهاكات».

بينما أشارت النقطة السادسة إلى أن غزة «ستحكم وفق مبدأ «سلطة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد»».

أما موضوعة السلاح، فجاءت في النقطة السابقة على النحو التالي «تبدأ عملية حصر وتخزين الأسلحة الثقيلة، ومواقع الإنتاج العسكري، ومستودعات الأسلحة، والإنفاق، بعد استكمال الالتزامات المتبقية بموجب بروتوكول شرم الشيخ، ودخول اللجنة الوطنية، ونشر قوة الاستقرار الدولية، وستتولى اللجنة الوطنية إدارة هذه العملية وتنفيذها بشكل تدريجي ومتسلسل [...] وترتبط هذه العملية بانسحاب «إسرائيلي» تدريجي من المناطق التي تسيطر عليها في غزة [...] ولن يتم نقل أي أسلحة أو تسليمها إلى «إسرائيل» أو أي جهات غير فلسطينية [...] تتولى اللجنة الوطنية وحدها الاحتفاظ بالأسلحة في غزة وتخزينها والسيطرة عليها».

وجاء في النقطة الثامنة: «يتم جمع الأسلحة وتخزينها تحت إشراف اللجنة الوطنية [...] تتولى لجنة التحقق الدولية مسؤولية التحقق من إتمام ذلك».

وقد نشرت حركة المقاومة بيانا لها أكدت أن الموافقة على إدراج ملف «السلاح الثقيل» في إطار مسودة الاتفاق قد ارتبطت واشترطت بوقف جميع أشكال العدوان والانسحاب من قطاع غزة، وانتشار قوات الحماية الدولية، وضمان حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

في المقابل، سرعان ما برزت اعتراضات سياسية من الداخل «الإسرائيلي» على مسودة الاتفاق السابقة وبنودها بكل ما تحتويه، وتحديدا ما يتعلق بالسلاح، وبالقوة الدولية، وبتحييد «إسرائيل» كليا عن أي وجود أو تدخُل في القطاع وإدارته وغيرها.

اتفاق تسليم السلاح الثقيل بغزة مرهون بانسحاب «إسرائيل» الكامل والدولة فهو مناورة تورط الاحتلال داخلياً وتثبت صمود المقاومة لا هزيمتها

ماذا يعني عملياً؟

أولاً، مسودة الاتفاق هذه جاءت بنتيجة مفاوضات طويلة أمريكية، تركية، قطرية، مصرية، بالدرجة الأولى داخل «مجلس السلام» ذاته، وفرضت نفسها على «إسرائيل» وبقبول أمريكي على مضض بعد ضربة إقليمية قاسية تعرض لها الوجود الأمريكي في المنطقة خلال الحرب على إيران ونتائجها حتى الآن، بالتوازي مع صعود واضح لتيار معاد لـ «إسرائيل» في الداخل الأمريكي نفسه، فضلًا عن السقوط السياسي «الإسرائيلي» دوليا منذ 7 أكتوبر وحتى الآن.

ثانيا، تستند مسودة الاتفاق، وتنفيذها أساسا، إلى استكمال مجريات المرحلة الأولى من اتفاق غزة، والذي يتضمن بشكل واضح وقف كل العمليات العسكرية «الإسرائيلية» والانسحاب من قطاع غزة، وعودة سكان القطاع إلى مناطقهم في وسطه وشماله.

ثالثا، يثبت الاتفاق بما لا يحتمل التأويل، موضوعة حق تقرير المصير ومسار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

رابعا، تستند موضوعة تسليم «السلاح الثقيل» على كل ما سبق، وهي مشروطة عمليا وأولاً، بوقف العمليات العسكرية والانسحاب «الإسرائيلي» من القطاع.

من الناحية السياسية، هذه النقاط والمفردات تعني ضربة وهزيمة لـ «إسرائيل» نفسها، وإذا ما عدنا للمقارنة ما بين هذه البنود وظروف ما قبل 7 أكتوبر، فإن الفلسطينيين انتزعوا اعترافاً أمريكياً وبإجراء عملي، نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعوضاً عن «نزع سلاح القطاع» كاملاً كما هَدَف «الإسرائيليون»، فإنه بات مشرَّعا وبرقابة دولية تحتوي وزنا أكبر للقوى الإقليمية في المنطقة، وتحديدا تركيا ومصر.

من الناحية العملية، فإن ما لم تلتزم به «إسرائيل» سابقا ضمن ظرف أنسب وأفضل لها، لن تلتزم به الآن بطبيعة الحال، فضلاً عن التأثيرات السياسية الداخلية التي قد تنشأ ومن بينها انهيار تحالف رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو مع القوى اليمينية المتطرفة، والذي إن جرى، سيعني على الفور سجنا لنتنياهو، وبالتالي فإنه محكوم بإفشال أية تسويات حتى اللحظة الأخيرة.

مناورة «ثقيلة»

ما سبق هو بالضبط ما تدركه المقاومة الفلسطينية بطبيعة الحال، ومعها القوى الإقليمية المناهضة للصهيوني، لتأتي في هذا السياق موضوعة تسليم «السلاح الثقيل» كمناورة سياسية من العيار «الثقيل» أكثر منها إجراء عملي، تلقي الكرة في ملعب «إسرائيل» لتتقاتل بها داخل برلمانها بما يعظم أزمتها السياسية من جهة، وتضع الأمريكي أمام مسؤولياته واستحقاقاته بضمان التزام «إسرائيل» من جهة أخرى، بما يعني بدوره أيضا، صراع أعلى داخل الولايات المتحدة بين اللوبي الصهيوني ومناهضيه الصاعدين هناك.

وبين هذه وتلك، التزمت المقاومة الفلسطينية في غزة بكل ما عليها سياسيا منذ اللحظة الأولى وحتى الآن، أمام شعبها أولاً، وقوى المقاومة الأخرى، وأمام القوى الإقليمية، والدولية، وأبدت مرونة عالية على طول الطريق وصولاً إلى هذه اللحظة... وعدم التزام «إسرائيل» المقبل بعد كل ذلك، سيعطيها، «نظريا»، كل «شرعية» محلية وإقليمية ودولية مستقبلاً للقيام بالعشرات من 7 أكتوبر جديدة، فضلاً عن شرعية طوفان 7 أكتوبر الأصل نفسه، وبحال التزمت «إسرائيل» فإن النتائج «السياسية» للقطاع رغم هول الدمار والتضحيات، أعلى وأفضل مما كانت عليه قبل 7 أكتوبر.

«سبتة ومليلية»: المضيق، الدور «الإسرائيلي»، ومركز عمليات ضد الصين/ أوروبا/ أفريقيا!

بعد موجات التدفق الجماعي غير المسبوقة من المغرب نحو جيب سبتة الخاضع للسيطرة الإسبانية، شهدت مدينة مليلية فجر اليوم السبت، 1 آب 2026، محاولات عبور لمئات الأشخاص أيضاً، ليعاد بذلك فتح ملف النزاع على مصراعيه! إذ إنّ ما يحدث على الأسلاك الشائكة ليس مجرد أزمة هجرة عابرة، بل هو أزمة سياسية، تتشابك فيها المصالح المحلية الإسبانية، والمغربية، مع الضغوط الأوروبية، والدور الأمريكي و«الإسرائيلي»، حيث يتحول الملف الإنساني في لحظات إلى ورقة ضغط سياسية واستراتيجية في غاية الحساسية.

■ معتز منصور

ضحايا لعبة الكبار

تتضارب الأنباء حول الأعداد الحقيقية للاجئين، لكن المؤكد أن ما حدث خلال الأيام الماضية يعد من أكبر موجات العبور في التاريخ الحديث. ففي حين تشير تقارير إلى عبور نحو 50 إلى 60 ألف شخص خلال الأيام الماضية «بينهم قرابة 49 ألفاً خلال 24 ساعة فقط»، تحدثت أرقام أخرى عن عودة أكثر من 37 إلى 48 ألف مهاجر طوعاً إلى المغرب.

هذه الأرقام الضخمة تزامنت مع مأساة إنسانية بحتة، حيث ارتفع عدد القتلى أثناء محاولات التسلل إلى 67 شخصاً، سقطوا بين الأسلاك الشائكة بحثاً عن مستقبل أفضل. وقد استغل الكثيرون ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي بشأن حكم أصدرته المحكمة العليا الإسبانية مطلع تموز 2026، يقضي بحظر الإعادة الفورية لمن يُعترضون في البحر، وهو ما فسر على أنه «فرصة ذهبية» للجوء.

لكن الرد الإسباني جاء حاسماً، حيث صرّح وزير الداخلية الإسباني بأن «الأشخاص الذين دخلوا إلى سبتة بطريقة غير نظامية لن يحصلوا أبداً على تسوية قانونية»، بينما تتواصل عمليات التدفق العكسي للمهاجرين العائدين إلى مدينة الفنيدق المغربية.

أزمة «شنغن» على المحك

لم تكن التداعيات محصورة عند الحدود الإسبانية، بل امتدت لتهدد نسيج الاتحاد الأوروبي ذاته. تعرضت إسبانيا لانتقادات لاذعة وتهديدات باستبعادها من قوانين حرية التنقل. وتصدرت إيطاليا المشهد بإعلانها إغلاق الحدود البحرية والجوية مع إسبانيا وتعليق العمل بنظام «شنغن» مؤقتاً، مدعومة بمواقف فنلندا والدنمارك.

في المقابل، وصف رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز رد بعض الدول بأنه «أناني»، بينما وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين المشاهد القادمة من سبتة بأنها «غير مقبولة»، مؤكدة أن غالبية من وصلوا بطريقة غير قانونية عادوا إلى المغرب.

الابتزاز المغربي وضغوط اليمين الإسباني والأوروبي

يصعب الاقتناع بأن ما حدث كان عفويا أو صدفة؛ فتجمّع عشرات الآلاف على الحدود والعبور المتزامن يشير بوضوح إلى وجود توقيت، وإعداد، وتنسيق، وحملات إعلامية سبقت هذه الهجمة. هنا يبرز الابتزاز السياسي المغربي لإسبانيا، بإظهار قدرة الرباط على «إغراق» إسبانيا باللاجئين في أي وقت تشاء، في تجاهل صريح لكون حماية الحدود هي مسؤولية الدولتين معا، وليست عبئا يقع على كاهل مدريد وحدها.

داخليا، تعيش إسبانيا تحت ضغط سياسي هائل من قبل اليمين المتطرف، خاصة مع اقتراب الانتخابات العامة في أيار القادم. تُعتبَر الهجرة واللاجئون أحد أهم الملفات التي يتنازع عليها اليسار واليمين في أوروبا. والهدف الأبعد لهذا اليمين هو دفع التناقضات لحدودها القصوى، واستخدام ملف اللاجئين في الدعاية الانتخابية، وصولاً إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وتفكيكه من الداخل.

توقيت مشبوه وأهداف أعمق

التوقيت الحالي لهذه الحملات ليس بريئاً؛ فهو يأتي في فترة تتصاعد فيها تهديدات كل من نتنياهو وترامب لإسبانيا، بالضغط عليها وقطع العلاقات التجارية، بل والتهديد بالطرد من الناتو.

وفي سياق متصل، تصاعدت أصوات في الكونغرس الأمريكي ومؤثرين في السياسة الخارجية، مثل النائب ماريو دياز بالارد، الذين اعتبر أن سبتة ومليلية يجب ألا تعتبر أراضي إسبانية بل مغربية. ليس بسبب التاريخ أو الحقوق أو موقف مبدئي من الاستعمار، بل لأن المغرب يقدم نفسه كحليف «موثوق» لإدارة المصالح الغربية في المنطقة، بينما اسبانيا لا تقدم مثل هذه الخدمات للمنظومة الغربية مؤخرا.

وكان من الملفت أن ما أشار إليه الصحفي الأمريكي تاكر كارلسون من أن «إسرائيل» ترغب في تدمير أوروبا من الداخل، يجد تطبيقه العملي في هذه الأزمة. تدمير أوروبا لن يكون فقط عبر تجريف صناعتها، بل عبر تفجير أزمات الحكم والاستقطاب السياسي بين اليسار واليمين المتطرف. ملف اللاجئين في هذه الحالة هو «الوقود» المثالي لتغذية اليمين المتطرف الأوروبي، ودفعه نحو تفكيك الاتحاد الأوروبي.

أزمة سبتة ومليلية ليست مجرد هجرة بل ابتزاز جيوسياسي بغطاء أمريكي-«إسرائيلي» للسيطرة على المضيق وتهديد تجارة الصين وتفكيك أوروبا

اتفاقات أبراهام... وسر تغريدة «ابن نتنياهو»

يبدو أنّ أثر التعاون «الإسرائيلي» المغربي، المرتبط بـ «اتفاقات أبراهام» سيئة الذكر، عاد ليرتد سلبا على أوروبا. إذ تشير التحليلات إلى أن «إسرائيل» تستطيع من خلال النظام المغربي الضغط بقوة على إسبانيا، كعقوبة لها على مواقفها من الإبادة الجماعية في غزة. مؤكدة أن هذه الاتفاقات لم تكن يوما للسلام أو التعاون، بل للسيطرة والتآمر وتقويض سيادة الدول، وبالعودة لفترة الإعلان عن الاتفاقات، حينها نشر يائير نتنياهو «ابن رئيس الوزراء [الإسرائيلي] على منصة X» صورة للساحل الشمالي للقارة الأفريقية، مع تركيز على سبتة ومليلية ونقاط أخرى متنازع عليها تاريخيا، وكتب معها رسالة استفزازية «أعزائي المسلمين العرب... إذا أردتم تحرير أراضيكم العربية الإسلامية فهذه نقطة جيدة للبدء». هذه الرسالة، إضافة إلى مقالة في يدعوت أحرنوت في نيسان الماضي «تتحدث حرفيا عن السيناريو الذي جرى قبل أيام»، تشي بأن ارتباط المصالح «الإسرائيلية» بالأنظمة الحاكمة هو مجرد أداة لخلق بوابات ضغط دائمة يمكن فتحها وإغلاقها حسب الحاجة.

أبعد من ذلك!

يصعب تجاهل أن هذه الأزمة جاءت في توقيت تشهد فيه العلاقات بين مدريد وواشنطن وتل أبيب توترا غير مسبوق، سواء بسبب رفض إسبانيا الانخراط في الحرب على إيران عبر السماح باستخدام قواعدها العسكرية، أو بسبب مواقفها في إدانة الإبادة الجماعية في غزة. وفي هذا السياق، تبدو موجة الهجرة الأخيرة أقرب إلى رسالة سياسية منها إلى حادثة حدودية عابرة، هدفها رفع كلفة استقلال القرار الإسباني، وإظهار أن الخروج عن إرادة القوى الكبرى ستكون له أثمان سياسية وأمنية واقتصادية باهظة. يضاف إلى ذلك حاجة واشنطن لإعادة التموضع في شمالي أفريقيا بعد موجة الخسائر وخاصة في الساحل الغربي وكذلك وجودها القلق في أوروبا ما يدفع لضرورة البحث عن منطقة تكون مطلقة في ولائها لواشنطن ومشاريعها في المنطقة، وربما الحاجة للسيطرة المباشرة على واحد من أهم الممرات المائية في العالم بشكل مباشر، عبر إقامة قواعد عسكرية في المغرب. وفي حال تمت استعادة السيطرة على سبتة ومليلة مغربيا، بالتعاون مع «إسرائيل» والولايات المتحدة، فإن مضيق جبل طارق سيتحول إلى مضيق أنغلوساكسوني «بريطاني أمريكي» مئة بالمئة، وعبر هذا المضيق تمر 80–90% من تجارة الصين البحرية مع أوروبا، كما أنه مضيق ضروري لأسطول بحر الشمال الروسي في دعم أسطول البحر الأسود... يضاف إلى ذلك أن تجارة الغاز الجزائري مع أوروبا ستصبح تحت العين «الإسرائيلية»، في حال نجح سيناريو السيطرة على المدينتين وعلى المضيق...

انسحاب نشط!

بالمعنى الجيوسياسي الأوسع، فإن الأزمة المتصاعدة في سبتة ومليلية، والأدوار الأمريكية/«الإسرائيلية» الواضحة ضمنها، ورغم خطرها على كل من أوروبا وأفريقيا، والأدوار الروسية والصينية والجزائرية في المتوسط، إلا أنها تعبّر في العمق عن عملية انسحاب نشط تقوم بها «الإمبراطورية» المتراجعة، للبحث عن نقطة ارتكاز جيوسياسية هامة، بعد أن بات واضحا أن الأفق التاريخي انفتح واسعا أمام طرد الأمريكيين من الشرق الأوسط ومن غربي آسيا ووسطها بشكل كامل خلال الأعوام القادمة...

أمريكا في عامها الـ 250: من

في الذكرى الـ 250 لتأسيس أمريكا، ناقش برنامج «هذه هي الصين» مسار القوة الأمريكية من الصعود إلى التراجع، وسأل إن كانت الأزمة الحالية مجرد مرحلة عابرة أم جزءاً من دورة تاريخية أوسع. شارك في النقاش تشانغ وي وي، مدير معهد الصين في جامعة فودان، وفان يونغ بنغ، نائب مدير المعهد، قدما قراءة تربط بين تفريغ القاعدة الصناعية، والأمولة، والديون، وتراجع القدرة على الحكم، وبين ما يصفانه بانحسار الهيمنة الأمريكية.

■ فان يونغ بنغ، وتشانغ وي وي

استهل فان يونغ بنغ حديثه بالإشارة إلى الاحتفالات الواسعة بالذكرى الـ 250 لتأسيس أمريكا، من جولة النسخة الأصلية لـ«إعلان الاستقلال» في أنحاء البلاد، إلى إطلاق صاروخ احتفالي ودفن كبسولة زمنية قرب قاعة الاستقلال في فيلادلفيا، على أن تُفتح عام 2276. لكنه طرح سؤالاً جال في خاطر كثيرين: هل تستطيع الهيمنة الأمريكية أن تستمر 250 عاما أخرى؟

قال فان: إنه توقع قبل خمسة أعوام أن الهيمنة الأمريكية قد لا تتجاوز هذه الذكرى، ويرى أن المواجهة الأمريكية مع إيران أكدت، في رأيه، أن مرحلة الهيمنة انتهت. وأشار إلى شخصيات غربية قالت بدرجات مختلفة: إن أمريكا فقدت موقعها المهيمن، من المستثمر جيم روجرز إلى تاكر كارلسون، مرورا بجون ميرشايمر وجيفري ساكس وبول كروغمان. ومع ذلك، أقر بوجود معارضين لهذا الرأي، بعضهم يقدم تحليلات تستحق أن تُولى بعض الاهتمام، وبعضهم لا يزال يأمل في استمرار القيادة الأمريكية للقرن الحادي والعشرين.

ورأى أن موت الإمبراطوريات لا يحدث عادة بصورة مفاجئة، بل عبر عملية بطيئة تشبه «تسرّب الهواء». واستشهد بتعليق متداول يقول: إن الرومان لم يعرفوا أن إمبراطوريتهم انهارت، بل لاحظوا فقط في يوم ما أن أحدا لم يعد يصلح الطرق. وبذلك، قد يستغرق الناس سنوات قبل أن يدركوا أن الإمبراطورية لم تعد موجودة بالشكل الذي عرفوه.

استند فان في حديثه إلى كتاب «مصير الإمبراطوريات» لجون غلاب، الذي لاحظ أن عددا من الإمبراطوريات استمر نحو 250 عاما. لكنه أكد أن هذا الرقم ليس قانونا دقيقا، وأن تحديد بداية الإمبراطورية ونهايتها يظل موضع خلاف. فإذا اقتصر الحساب على مرحلة الهيمنة الأمريكية العالمية، فإنها لا تتجاوز ثمانين عاما تقريبا. لذلك، لم يبن توقعه على الرقم 250 بحد ذاته، بل على تلاقي أسباب تاريخية واقتصادية وسياسية في عام 2026. حدد فان لذلك أربعة أسباب أساسية.

التناقضات البنيوية للرأسمالية

لا سيما الصراع بين الإنتاج الاجتماعي واسع النطاق، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ويرى أن أمريكا، بصفتها أكبر قوة رأسمالية، تواجه نتائج هذه التناقضات في أشكال، مثل: الأمْولة وتفريغ الصناعة. واستعاد مفهومي «خريف المال» لدى فرناند بروديل و«التوسع المالي» لدى جيوفاني أريغي، وكلاهما يربط صعود القطاع المالي بالمرحلة الأخيرة من عمر الإمبراطوريات.

دفتر حسابات الإمبراطورية

أما السبب الثاني فهو «دفتر حسابات الإمبراطورية». فأمريكا أكبر دولة مدينة في التاريخ، وتجاوزت نفقات فوائد ديونها حجم إنفاقها الدفاعي، وهو ما ينسجم، بحسب فان، مع «قانون فيرغسون» الذي يعتبر تجاوز فوائد الدين للإنفاق العسكري علامة على بدء تراجع الإمبراطورية. كما أشار إلى تحذيرات راي داليو من أزمة اقتصادية تشبه «نوبة قلبية».

فقدان الشرعية

السبب الثالث هو تراكم السخط العالمي على السياسة الأمريكية. استعاد فان توقع الباحث النرويجي يوهان غالتونغ، الذي رأى قبل سنوات أن الولايات المتحدة ارتكبت من الأفعال ما يجعل انهيار إمبراطوريتها نتيجة أخلاقية وتاريخية محتملة. وربط ذلك بالمقولة الصينية «من يفقد الطريق القويم يقل أنصاره»، معتبرا أن فقدان الشرعية الخارجية يتحول مع الزمن إلى عامل مادي في تراجع القوة.

تراجع الهيمنة الأمريكية ناتج عن تناقضات رأسمالية وأمولة وديون تفوق الإنفاق الدفاعي وفقدان السيطرة على ممرات استراتيجية كهرمز مما يعيدها لقوانين التاريخ التي حكمت الإمبراطوريات السابقة

الجيوبولتيك

أما السبب الرابع فهو الجغرافيا السياسية. فقد رأى بعض المحللين أن فقدان أمريكا السيطرة على مضيق هرمز يشبه لحظات تاريخية فقدت فيها إمبراطوريات سابقة السيطرة على ممرات بحرية حاسمة، مثل: فقدان البرتغال مضيق ملقا، وإسبانيا مضيق جبل طارق، وبريطانيا وفرنسا قناة السويس. ومن منظور القوة البرية، يعني تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط تراجع قدرتها على التحكم في مركز الكتلة الأوراسية والأفريقية.

مع ذلك، شدد فان على أن الحديث عن نهاية الهيمنة لا يعني الاستهانة بأمريكا. فهي لا تزال دولة قوية، تمتلك قدرة على التكيف. وتحاول عبر سياسات «أمريكا أولاً» والرسوم الجمركية وإعادة التصنيع أن تعالج تفريغ الصناعة. لكن هذه الجهود، بحسب رأيه، تصطدم بتناقض داخلي: فبينما تريد واشنطن إعادة بناء التصنيع، تواصل تضخيم سوق الأسهم وخدمة رأس المال الكبير. ويؤدي ذلك إلى توجيه الأموال نحو المضاربات بدلاً من الصناعة والتوظيف.

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، أقر فان بتقدم أمريكا في الابتكار، لكنه رأى أن الصين تتفوق في التطبيقات الصناعية. ويعتقد أن الذكاء الاصطناعي المنفصل عن النظام الصناعي قد يعاني ما سماه «نقص التروية»، بينما يستفيد النموذج الصيني من ارتباطه المباشر بالإنتاج والتطبيقات، ما يسمح له بالتحديث المتواصل.

وفي الشأن المالي، أشار إلى أن الدولار قد يظل مهيمنا في القطاع المالي لفترة، لكن التجارة الحقيقية قد تعتمد أكثر على اليوان، أو على عملات دولية جديدة تدفع الصين باتجاهها. كما اعترف بأن التطور التكنولوجي قد يساعد أمريكا على تخفيف أزمتها المالية.

ومع ذلك، خلص إلى أن انتهاء الهيمنة لا يعني اختفاء أمريكا، فهي ستبقى دولة كبرى ونووية وفاعلة في النظام العالمي. بل رأى أن النظام العالمي الجديد ينبغي أن يتيح لها إعادة الاندماج بطريقة مستقرة، لأن انهيار القوة المهيمنة قد يكون أكثر خطورة من الهيمنة نفسها.

حرب إيران لحظة تشبه قناة السويس

بعد ذلك انتقل النقاش إلى القوانين العامة لصعود الإمبراطوريات وتراجعها. أوضح تشانغ وي وي أن تحديد عمر الإمبراطورية البريطانية يختلف بحسب نقطة البداية والنهاية، لكن الرأي الشائع يحسب الفترة من إنشاء المستعمرات البريطانية الأولى في أمريكا الشمالية إلى أزمة السويس عام 1956، أي نحو 250 عاما. وأضاف فان، أن النصف الأول من عمر الإمبراطورية يشهد عادة إدارة أكثر حيوية، بينما يكون النصف الثاني أطول وأكثر تراجعا. غير أن العدالة الاجتماعية والتوازن الداخلي قد يخففان هذا التراجع أو يسرعانه.

رأى تشانغ، أن التراجع الأمريكي ظهر عبر محطات عدة، أبرزها: الأزمة المالية عام 2008، التي فتحت الحديث عن «عصر ما بعد أمريكا»، والحرب التجارية مع الصين، التي اضطرت واشنطن إلى تعليقها بعد رد صيني قوي، ثم الصراع مع إيران، الذي اعتبره لحظة شبيهة بـ«لحظة السويس» التي أنهت عمليا مكانة بريطانيا الإمبراطورية.

وركز فان على الأزمة المالية الداخلية. فاختلال توزيع الثروة يقلص القاعدة الضريبية، لأن النخب والعائلات الكبرى تدفع أقل، بينما يتركز العبء على الطبقات الأدنى، التي تحاول بدورها تجنب الضرائب. وفي الوقت نفسه، أصبحت الدولة تنفق أكثر بكثير لتنفيذ المشاريع نفسها، من القطارات إلى الأنفاق. كما فشلت محاولات خفض الإنفاق الحكومي، ما أدخل النظام المالي في حلقة مفرغة متزايدة منذ أزمة الرهن العقاري.

اعتبر تشانغ، أن أمريكا أصبحت دولة عاجزة عن حل مشكلاتها، وتميل إلى تحميل الصين أو دول أخرى مسؤولية أزماتها بدلاً من مراجعة نظامها. واستشهد بفشلها في إنشاء نظام تأمين صحي شامل رغم أن الفكرة مطروحة منذ أكثر من قرن. وعزا ذلك إلى نفوذ جماعات المصالح، مؤكدا، أن الفرق بين النموذجين

«الاستثناء» إلى «القانون الحديدي»

الصيني والأمريكي هو أن الأول يضع غالبية الشعب في مركز عملية القرار، بينما يضع الثاني مصالح رأس المال.

واستخدم المتحدثان تدهور البنية التحتية والفضاءات العامة رمزاً للتراجع، من تهالك الطرق والمترو إلى مشكلات حوض الانعكاس أمام نصب لنكولن. ورأى فان، أن التراجع لا يظهر فقط في الاقتصاد، بل في الثقافة أيضاً، حين يصبح المجتمع أقل قدرة على مواجهة الواقع وأكثر ميلاً إلى الهروب نحو أعمال فنية شديدة الذاتية والتجريد.

الأُمولة.. الإصابة في مقتل

ثم ناقشا الأمولة. قال تشانغ: إن القوى الغربية الكبرى، من هولندا إلى بريطانيا وأمريكا، دخلت مرحلة الضعف عندما أدمنت «المال الذي يولد المال» وتراجعت الصناعة الحقيقية. وأوضح فان، أن الفرق بين «القوة المالية الاشتراكية» والأمولة الغربية يكمن في ثلاثة عناصر:

الجهة التي يخدمها التمويل، ومنطق إدارة القطاع، والموقف من المخاطر.

فالتمويل الغربي، بحسبه، يميل إلى خدمة نفسه عبر تدوير المال داخل الأسواق والمشتقات، بينما يفترض أن يخدم التمويل الصيني الاقتصاد الحقيقي. وفي الغرب، يمكن لرأس المال المالي أن يسيطر على الدولة عندما يتغلب على رأس المال الصناعي، أما في الصين فينبغي أن يبقى التمويل أداة تحت إدارة الدولة والحزب. كما أن التمويل الغربي يتحرك مع الدورة الاقتصادية ويضخم الازدهار والأزمات، بينما تسعى الصين إلى سياسات مضادة للدورة، مستندة إلى تقاليد قديمة في تخزين السلع وقت الوفرة، وطرحها وقت النقص لتخفيف التقلبات.

تحدثت الحلقة كذلك عن أثر أزمة مضيق هرمز في الطاقة، ورأى المشاركون أن التخطيط الاستراتيجي الصيني خفف أثر الأزمة على الصين، وأسهم في استقرار الأسواق العالمية. وفي المقابل، انتقد تشانغ سياسات الطاقة الأوروبية، معتبراً أن التخلي عن محطات الفحم والطاقة النووية قبل توفير بدائل كافية أدى إلى نقص صناعي حاد.

وفي فقرة الأسئلة، شرح فان مفهوم «الدولة من نمط الشركات». وقال: إن هذا النوع من الدول يتشكل حول المصالح، ويستطيع تقاسم المكاسب لكنه لا يتحمل الأزمات. وعندما تتراجع عوائد الإمبراطورية، ينهار التوافق الداخلي، وتنقسم الأحزاب، وتلغي كل إدارة سياسات سابقتها، فتدخل الدولة في الشلل.

ويرى أن النظام الأمريكي لا يستطيع حل هذه المشكلة من دون تغيير سياسي عميق.

وتوقع فان أن يؤدي انتهاء الهيمنة الأمريكية خلال خمسة أو عشرة أعوام إلى مراجعة عالمية واسعة لنموذج «الديمقراطية الليبرالية»، وأن تبحث دول كثيرة عن جذورها التاريخية والحضارية وتخوض موجة جديدة من التجارب المؤسسية.

من هرمز إلى السويس.. الجغرافيا تكشف حدود القوة الأمريكية

احتل العامل الجيوبوليتيكي موقعاً مركزياً في تفسير فان يونغ بنغ لتراجع الهيمنة الأمريكية. فمن منظور القوة البحرية، لا تقاس مكانة الإمبراطورية بحجم أسطولها فقط، بل بقدرتها على التحكم في الممرات التي تتحرك عبرها التجارة والطاقة والقوات العسكرية. ولهذا ربط فان بين وضع أمريكا في مضيق هرمز وبين تجارب إمبراطوريات سابقة بدأ تراجعها عندما فقدت السيطرة على ممرات استراتيجية، مثل: خسارة البرتغال مضيق ملقا، وإسبانيا مضيق جبل طارق، ثم عجز بريطانيا وفرنسا عن فرض إرادتهما في قناة السويس.

وبحسب هذا التصور، لا تمثل أزمة هرمز خسارة موضعية في الشرق الأوسط، بل تكشف تراجع قدرة واشنطن على حماية نظام جيوسياسي بنته طوال عقود. فالمضيق ليس مجرد طريق لعبور النفط، وإنما نقطة اتصال بين النفوذ العسكري الأمريكي، وأمن الطاقة العالمي، والتحالفات الإقليمية، ومكانة الدولار.

انتهاء الهيمنة ليس انهياراً مفاجئاً بل انتقال تدريجي وتحذير من سقوط فوضوي أخطر من الاستمرار مع ضرورة بناء نظام متعدد الأقطاب يستوعب أمريكا كقوة كبرى دون تفرد

وعندما تعجز القوة المهيمنة عن ضمان المرور في ممر حاسم، أو فرض شروطها على الأطراف المحيطة به، تصبح مصداقية التزاماتها موضع تساؤل لدى الحلفاء والخصوم معا.

ومن زاوية القوة البرية، رأى فان، أن تراجع السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط يعني ابتعادها عن المنطقة المركزية التي تصل آسيا بأوروبا وأفريقيا. ولا يتعلق الأمر، في قراءته، بخسارة قاعدة أو معركة منفردة، بل بتقلص القدرة على توجيه التفاعلات داخل الكتلة الأوراسية. فالإمبراطورية التي تفقد نفوذها في قلب هذه المنطقة تصبح أكثر اعتمادا على الضغط من الأطراف، مثل: العقوبات، والقوة البحرية والتحالفات البعيدة، بدلاً من التحكم المباشر في مسارات الأحداث.

ووضع تشانغ وي وي المواجهة مع إيران ضمن سلسلة محطات، بدأت بالأزمة المالية عام 2008، ثم الحرب التجارية مع الصين، وانتهت إلى ما وصفه بـ«لحظة سويس» أمريكية. ففي أزمة السويس عام 1956، ظهر عجز بريطانيا وفرنسا عن مواصلة التحرك بوصفهما قوتين إمبراطوريتين مستقلتين، وبرزت أمريكا بديلاً منهما. وبالمثل، يرى تشانغ أن عجز واشنطن عن إخضاع إيران، بعد عقود من العقوبات والضغوط، يكشف الفجوة بين القوة التي ما تزال تمتلكها والنتائج السياسية التي تستطيع تحقيقها.

امتدت آثار هذه الأزمة، وفق النقاش، إلى أسواق الطاقة. لكن الضيفين رأيا أن الصين واجهت اضطرابات هرمز بقدر أكبر من الاستقرار نتيجة استعدادات استراتيجية طويلة المدى، وأن امتناعها عن الاندفاع إلى شراء النفط خفف الضغط على الأسعار والتضخم العالمي. ومن هنا خلصا إلى أن التحول في موازين القوة لا يظهر فقط في الحروب، بل أيضاً في قدرة الدول على امتصاص الصدمات، وحماية احتياجاتها، ومنع الأزمات الجغرافية من التحول إلى أزمات اقتصادية داخلية.

وفي ختام النقاش، طرح سؤال عن كيفية تجنب الصين مصير الإمبراطوريات. ميز تشانغ وفان بين «الدولة الحضارية» والإمبراطورية الغربية. فالإمبراطورية، في تعريفهما، تقوم على سيطرة شعب على شعوب أخرى بالعنف، بينما قام التاريخ الصيني على وحدة الدولة والأرض، وعلى تقاليد ترى الشعب أساسا للحكم، وتختار الأكفاء لإدارة الدولة.

أقر فان، أن النظام الصيني القديم كان يعاني نخبوية شديدة، إذ حكمت أقلية من البيروقراطيين والمثقفين. لكنه رأى أن الدولة الحديثة تجاوزت ذلك عبر مفهوم «خط الجماهير» والمشاركة الشعبية. ومن هذا المنطلق، قال: إن الصين لا ينبغي أن تسمح بالتوسع المفرط لرأس المال خارجياً أو داخلياً، لأن ذلك يؤدي إلى الهيمنة في الخارج، وإلى تصلب الطبقات وفساد البيروقراطية في الداخل.

من «الاستثنائية» إلى العودة للتاريخ

اختتمت الرؤية الأساسية للحلقة بنقد مفهوم «الاستثنائية الأمريكية». فقد كانت كتب التاريخ والسياسة تقدم أمريكا طوال عقود باعتبارها دولة لا تخضع للقوانين التي حكمت صعود الإمبراطوريات السابقة وسقوطها، بسبب نظامها الدستوري وموقعها الجغرافي وقوتها الاقتصادية. لكن المتحدثين رأيا أن الأزمات الحالية تعيدها إلى المسار التاريخي العادي: دولة صعدت بفعل ظروف دولية مواتية، واستفادت من تدفق رأس المال والمواهب والتكنولوجيا، ثم بدأت تواجه نتائج التوسع والديون والأمولة والانقسام الداخلي.

مع ذلك، لم يدعوا إلى إقصاء أمريكا من النظام المقبل. فحتى بعد تراجع هيمنتها ستظل قوة نووية واقتصادية وعلمية كبرى، وسيكون استقرار انتقالها إلى موقع جديد ضرورة عالمية. ومن هنا جاء التحذير من أن سقوط الهيمنة بصورة فوضوية قد يكون أخطر من استمرارها، وأن بناء نظام متعدد الأقطاب يحتاج إلى استيعاب القوة الأمريكية السابقة ضمن قواعد أكثر توازنا، بدلاً من دفعها إلى المواجهة أو الانهيار غير المنضبط.

صمتَ العالم عن غزة بعد أن تخفت العناوين الرئيسية

تختفي بعض الكوارث لأنها تنتهي، وتختفي أخرى لأنها تطول حتى تصير ألفتها أهون من وطأتها. فما كان يوماً حدثاً استثنائياً يقاطع برامج التلفاز، ويتصدر عناوين الصحف، يتحول إلى خلفية رتيبة للحياة اليومية؛ تعود الأسواق إلى معاملاتها، ويعود الدبلوماسيون إلى روتينهم، ويُطلب منهم وضع ملفات ذلك الموضوع الشاق جانباً. لكن الكارثة ذاتها لا تزول. فالإبادة الجماعية التي تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل في غزة لم تغب لأن سلاماً قد أطل، بل لأن استمرارها جعلها خارج دائرة الاهتمام الإعلامي القابل للتسويق.

■ فيجاي براشاد «عن مجلة معهد القارات الثلاث بتصرف»

كان لكل انفجار في غزة وقع الصاعقة على الشاشات، تنهال الصور المروعة لأطفال تنتشلهم أيادٍ مرتجفة من تحت الركام، وطواقم طبية تحاول إنقاذ الجرحى في مستشفى ينهار فوق رؤوسهم، وعائلات تذرف الحنظل، وهي ترى القنابل تمحو فروعاً كاملة من شجرتها النسبية. ما زالت الطائرات تحلق، وما زالت العائلات تتنقل من خراب إلى خراب، وما زال الأطفال يفتشون في الخرسانة المتناثرة عن بقايا بيوتهم. ولكن الأنظار انصرفت، والإبادة صارت روتيناً، وصرنا، نحن المشاهدين، مخدرين بارتياح مريب.

تُقدّر وزارة الصحة الفلسطينية، أن العنف «الإسرائيلي»، منذ أكتوبر 2023، قد أودى بحياة 73,221 فلسطينياً على الأقل، نصفهم من النساء والأطفال، وأصاب 173,654 آخرين. وبحلول شباط 2026، كان عدد الأطفال الذين قضوا نحبهم قد تجاوز 21 ألفاً، فيما أصيب 44,500 آخرون. وحتى بعد الاتفاق الهش الذي سُمّي «وقف إطلاق النار» في تشرين الأول 2025، لم تتوقف الخسائر، بل قُتل 1,100 فلسطيني، بينهم 260 طفلاً، وأصيب 3,546، بمعدل أربعة شهداء يومياً.

«وقف إطلاق النار»

في لحظات كهذه، تفقد الكلمات أوزارها. لا لأن اللغة تغيرت، بل لأن السلطة تفرغ المصطلحات من مضامينها. فقد تحولت عبارة «وقف إطلاق النار» في قاموس المسؤولين «الإسرائيليين» والأميركيين إلى مصطلح إداري لتبرير استمرار القصف، والتهجير، والحصار، والسيطرة العسكرية، تحت غطاء السلام. الأرقام تحاول حصر الفاجعة، لكنها عاجزة عن تصوير الغياب؛ فخلف كل رقم يقف طفل فقد طفولته، وأسرة مُحيت من سجل الأحياء، وتاريخ ممزق إلى أجزاء. حتى تقارير «الأونروا» لم تعد تُقرأ كنشرات طوارئ، بل كأرشيف دائم لكارثة لا تنقضي.

لكن العدوان لا يتوقف عند حدود غزة. ففي الضفة الغربية والقدس الشرقية، يُعاد رسم خريطة فلسطين يومياً تحت وطأة المصادرة والتوسع الاستيطاني، وهدم المنازل، وتفكيك النسيج الاجتماعي. ففي القدس المحتلة، صوّتت سلطات التخطيط «الإسرائيلية» على هدم 800 منزل في حي «أم ليسون»، لتحل محلها 450 وحدة استيطانية، في مشهد يتكرر كجزء من خريطة طريق للضم والطرد. إن ما يحدث في القدس والضفة ليس سوى الوجه الآخر للمشروع نفسه: إبادة الشعب واجتثاثه من أرضه باسم «إسرائيل الكبرى».

وفي الداخل «الإسرائيلي»، يكشف التحول الأخلاقي عن عمق الأزمة. فكاتبة «هآرتس» كارولينا لاندسمان، التي كتبت قبل عقد، أن الاحتلال ليس مجرد آلية عسكرية خفية، بل «المشروع الأكبر والأكثر مشاركة في المجتمع الإسرائيلي»، عادت لتلاحظ تحولاً أخطر: غياب الهوية «الإسرائيلية» المدنية لصالح الهوية «الصهيونية–العسكرية» الطاغية. المجتمع الذي ينظم حياته حول التسليح والتفوق لا يمكن أن يسلم من تداعيات العنف الذي يمارسه؛ فتقارير الصحة النفسية تشير إلى أن واحداً من كل أربعة «إسرائيليين» قد لجأ إلى المخدرات لمواجهة الضغط النفسي الناتج عن هذه البيئة المتوترة، وهي ظاهرة لا تخلق تكافؤاً مع معاناة الفلسطينيين، لكنها تكشف أن آلة القتل تلتهم جلّادها أيضاً.

الإبادة في غزة لم تنتهِ بل صارت روتيناً فصمتَ العالم عنها هو الجريمة الموازية للقصف

استعادة الزمن التاريخي

أما أصدقائي في غزة، فيحدثونني عن يقينهم بأنهم سيعيدون بناء الحجر، لكنهم يعترفون بأن الأصعب هو إعادة بناء الثقة في العمل السياسي الجماعي، وفي أفق يلوح بالخلاص. التعليم المشظّى، والمرض المزمن، والتهجير المتكرر، والجوع المستشري، وفقدان الأصدقاء والجيران، كلها ندوب لا تندمل بسرعة. والأخطر من ذلك، ما يلحق بالأطفال من عنف نفسي، إذ تشير تقديرات «اليونيسيف» إلى أن الغالبية العظمى منهم ستحتاج إلى دعم نفسي واجتماعي لعقود طويلة. إن إعادة بناء غزة لا تقتضي إقامة الحجارة فحسب، بل استعادة الزمن التاريخي ذاته؛ زمن التعلم، والشفاء، والحداد، وإعادة تشكيل الأدوات السياسية التي تحوّل الألم الجماعي إلى قوة مؤثرة.

وفي محاولة لقطع الطريق على مستقبل الفلسطينيين، تمضي «إسرائيل» في تدمير ماضيهم. تستهدف المخازن، والمقابر، والصور العائلية، والمتاحف، والمسارح؛ وكأنها تمحو الأسس المادية للذاكرة، وتجعل الإنكار التاريخي حقيقة قائمة. ليس هناك موتى وجرحى فحسب، بل هناك وعي يُقصف بقسوة مماثلة.

فلعل هذا هو جوهر الصمت الدولي المريب. ليس لأن العنف خفّ، بل لأن تداعياته مروعة لدرجة تجعل مواجهتها الصادقة مكلفة للضمير الغربي. إن التسليم بهذه الحقائق يعني الاعتراف بانهيار نظام أخلاقي كامل، وطرح أسئلة محرجة حول صفقات الأسلحة، والرقابة الإعلامية، والتحالفات العسكرية، وتفاوت قيمة الأرواح البشرية في ميزان السياسة الدولية. ولهذا السبب، يُنسى الدمار قبل أن ينتهي العشاء، وتُطوى الأخبار قبل أن تجف دموع المكلومين.

سلاح رفض النسيان

لكننا، نحن الكتاب والفنانين، وإن كنا لا نملك آليات فرق الإنقاذ، نملك سلاحاً آخر هو رفض النسيان. الإصرار على ألّا يقاس التاريخ بالمعاهدات والحملات العسكرية فحسب، بل بالتهويدات التي انقطعت، والقصائد التي بقيت ناقصة، والأصوات التي تواصل الغناء من بين الأنقاض. هذا هو الموقف الذي تبنّاه «معهد ثلاثية القارات» منذ عشر سنوات: أنّ العنف الممنهج ضد الفلسطينيين، وتواطؤ النسيان العالمي، أمران لا يمكن القبول بهما، وأن الذاكرة هي شرط النضال من أجل عالم أفضل.

في هذا السياق، يأتي الفيديو الموسيقي الجديد لصديقينا روجر ووترز ومنى ميعاري، بعنوان «مخدرون بارتياح – إعادة تخيل»، ليذكّرنا بأن الفن ليس مجرد عزاء، بل مقاومة للاعتياد. الأغنية لا تدّعي وقف القنابل، لكنها تنجز شيئاً لا يقل أهمية: ألا تدع معاناة غزة تصير أمراً عادياً. في قلب العمل، تتربع «تهويدة هند»، التي كتبتها ميعاري تخليداً لهند رجب، الطفلة ذات السنوات الست التي قُتلت وهي تتوسل النجدة. تلك التهويدة تحوّل الألم إلى وعد، وتجعل من ذكرى هند حجر زاوية في صرح الحرية:

أسمع صوت ملاك
يناديني باسمي
أحرار باقين
أحرار.. باقين
لو من الأرض للسما.. طالعين
لا بد أن تتحرّر فلسطين

إننا، إذ نردّد هذه الكلمات، لا نقبل أن تكون إبادة غزة مجرد فقرة في أرشيف الأخبار، بل نؤكد: أن التحرير يبدأ حيث ينتهي النسيان. وكما يقول فيجاي في ختام رسالته، فإن الإمبريالية لا تسعى فقط إلى الطاعة، بل إلى طمس الذاكرة. ومن هنا، تظل مهمتنا واضحة: مواجهة صمت العالم برصاصة الكلمة، ومواجهة النسيان بإصرار الذاكرة، حتى يتحقق ما تؤكده التهويدة: أن فلسطين لا بد أن تتحرّر.

الإمبريالية الأمريكية المتجددة: قراءة في بنية الهيمنة المعاصرة

يشهد العالم منذ ما يزيد على عقد من الزمان تحولاً جيوسياسياً عميقاً، تجلت ملامحه في حروب مفتوحة، كالحرب الروسية الأوكرانية، وفي إبادة جماعية ممنهجة في فلسطين، فضلاً عن أدوات الإكراه الاقتصادي التي تمارسها الولايات المتحدة بحق خصومها، من عقوبات شاملة إلى تجميد احتياطيات البنوك المركزية وعزل دول بأكملها عن المنظومة المالية العالمية. ومع ولاية دونالد ترامب الثانية، تصاعدت حدة هذا العدوان، فشُنَّت حربٌ على إيران، وفُرضت رسوم جمركية على كبرى الشركاء التجاريين، وأُعلِنَت نسخة جديدة من مبدأ مونرو، مع تهديدات بضم جرينلاند واختطاف رئيس فنزويلا.

■ عن مقالة في مجلة المراجعة الشهرية
بقلم كوستاس لاباڤيتساس بتصرف

هذه التطورات ليست طارئة أو مجرد انعكاس لأهواء سياسية، بل هي تعبير عن أزمة بنيوية في الرأسمالية المعاصرة. والسؤال الجوهري الذي يطرحه هذا المقال، المنتمي إلى المدرسة الماركسية، هو: كيف يمكن تفسير هذا التصعيد الإمبريالي في ضوء آليات التراكم الرأسمالي الراهنة؟ وما هي الصلة الجدلية بين الاضطرابات الجيوسياسية، وبطء النمو الإنتاجي في قلب النظام الرأسمالي، وتوسع رأس المال المالي المضاربي؟

الأسس البنيوية للإمبريالية المعاصرة

تستند الإمبريالية الأمريكية اليوم إلى دعامتين أساسيتين: الأولى هي الاقتران بين رأس المال الإنتاجي المعولم **Globalized** ورأس المال المالي المدولن **Internationalized** *، والثانية هي هيمنة الدولار كنقود عالمية. فالعالم منظم في سلاسل إنتاجية تمتد عبر عشرات الدول، تقودها شركات متعددة الجنسيات، ومعظمها أمريكية، تتحكم في التصميم، والملكية الفكرية، والخدمات اللوجستية، والتسعير، والائتمان. وتفوّض معظم الصادرات العالمية بالدولار، مما يلزم الموردين في فيتنام أو المكسيك بالتمويل بعملة أجنبية لسد الفجوة بين دفع تكاليف الإنتاج واستلام أثمان البضائع بعد ستين إلى تسعين يوماً.

هذا الهيكل الإنتاجي لا ينفصل عن النظام المالي الدولي، حيث تعمل ميزانيات الشركات العملاقة كمرآة للهرمية النقدية. فالشركات الأمريكية تصدر أكثر من نصف الديون طويلة الأجل وتحتفظ بنحو 39% من إجمالي النقد، بينما تتحمل الشركات الصينية، رغم تمثيلها أكثر من 20% من أكبر الشركات الصناعية، حصة غير متناسبة من الاقتراض قصير الأجل. وهذا الاختلاف ليس صدفة، بل هو انعكاس لكون الدولار عملة محلية وعالمية في آن، مما يمنح الشركات الأمريكية قدرة على التمويل بشروط أفضل وتجنب مخاطر إعادة التمويل.

هيمنة الدولار وآليات الإكراه

لا تقوم هيمنة الدولار على التفوق التجاري أو الإنتاجي للولايات المتحدة، بل على القدرات المؤسسية والقسرية للدولة الأمريكية. فالاحتياطي الفيدرالي يحدد أي الأصول تعتبر سائلة عالمياً، وأي الأوراق المالية تصلح كضمانات، وأي الميزانيات العمومية سيتم تثبيتها في الأزمات. كما أن النظام القانوني، الذي يخضع معظم العقود المالية الدولية لقضاء نيويورك أو لندن، يشكّل فضاءً قانونياً عابراً للحدود يخدم مصالح الهيمنة. وتأتي العقوبات كتعبير صريح عن هذه السلطة الكامنة، كما تجلى في تجميد احتياطيات البنك المركزي الروسي عام 2022.

وتتجلى هذه الآليات بوضوح في أوقات الأزمات، فخلال أزمة 2008 وجائحة 2020، مدّ الاحتياطي الفيدرالي خطوط مبادلة دولارية لـ14 مصرفاً مركزياً فقط، هي حلفاء الولايات المتحدة، مما سمح لها بتثبيت أنظمتها المالية في أيام، بينما عانت دول الجنوب العالمي، كالهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا، من تقلبات حادة وخسائر في الاحتياطيات واضطرار إلى سياسات تقشفية. وهذه الخطوط لا تغطي سوى نحو 55% من الواردات الأمريكية و60% من صادراتها، لكنها تشمل البلدان التي تنتشر فيها القواعد العسكرية الأمريكية، مما يؤكد أن الهيمنة النقدية والحضور العسكري وجهان لعملة واحدة.

من التمويل في مرحلته الأولى إلى مرحلته الثانية

شهدت الرأسمالية تحولاً نوعياً بعد أزمة 2008. ففي المرحلة الأولى من التمويل «Financialization Mark I»، كانت البنوك التجارية هي محور التراكم المالي، عبر الإقراض للأسر والمضاربة في الأسواق، وبلغت أرباحها ذروتها قرب 40% من إجمالي الأرباح الأمريكية قبل الأزمة. لكن هذه المرحلة استنفدت نفسها، فتراجع اقتراض الأسر، ولم تعد البنوك التجارية قادرة على قيادة التراكم. وحل محلها ما يمكن تسميته «بالتمويل في مرحلته الثانية» «Financialization Mark II»، والذي يقوم على بنوك الظل «Shadow Banks»، أي مديري الأصول وصناديق التحوط وشركات التأمين، التي تدير محافظ من الأوراق المالية العامة والخاصة. فشركات «الثلاثة الكبار» – بلاك روك، وفانغارد، وستيت ستريت – زادت حصصها المجمعة في شركات مؤشر S&P 500 من 6% عام 2008 إلى أكثر من 20% بحلول 2025. وبحلول منتصف 2025، كان نحو 40% من أسهم جميع الشركات التي تزيد قيمتها على مليار دولار في العالم تحت سيطرة مديري الأصول، وتُعَدّ الشركات الأمريكية الأكبر بين المستثمرين الأجانب في كل منطقة خارج أمريكا الشمالية. وهذا يمثل شكلاً من أشكال القوة الإمبريالية التي تمارس عبر الميزانيات العمومية لا عبر السيطرة الإقليمية المباشرة.

الإمبريالية الأمريكية قائمة على هيمنة الدولار والعسكر مع تراجع التصنيع تُنتج تمويلاً تابعاً وصراعاً إمبريالياً عميقاً لا حلّ له سلمياً

التمويل التابع في الجنوب العالمي

يشكل التمويل التابع «Subordinate Financialization» الجانب الآخر من هذه العملية، حيث تندمج اقتصادات الجنوب كعقد تابعة في النظام العالمي. فتصدير السلع بالدولار يخلق عدم تطابق عملات «Currency Mismatch» بين التزامات الشركات المقومة بالدولار وإيراداتها المحلية. وتضطر الدول الطرفية إلى رفع أسعار الفائدة بشكل دائم لجذب رؤوس الأموال المتقلبة، ففي تشرين الأول 2025، كان متوسط سعر الفائدة في البرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وجنوب إفريقيا أعلى بأربع نقاط مئوية من سعر الفائدة الفيدرالي. وهذا الفرق يشكل ضريبة سيولة تفرض على هذه الدول للمشاركة في النظام العالمي، ويؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، مما يضعف القدرة التنافسية للصناعة المحلية، ويشجع على الاقتراض بالدولار، ويحول احتياطيات البلاد إلى أصول منخفضة العائد، بدلاً من استثمارها محلياً.

المفارقة الهيكلية وصعود اليمين المتطرف

المفارقة المحورية التي يعرضها المقال هي أن حصة الولايات المتحدة من القيمة المضافة في التصنيع العالمي انهارت من نحو 50% بعد الحرب العالمية الثانية إلى 16–17% اليوم، بينما لم تهبط حصة الدولار في الاحتياطيات الرسمية عن 60%. وهذا يعني هيمنة نقدية ومالية تصاحبها أفول القاعدة الإنتاجية.

وهذه المفارقة هي الخلفية المادية لصعود ترامب. فالشركات الأمريكية قادت عقودا من تصدير رأس المال الإنتاجي وبناء سلاسل التوريد العالمية، مما أفاد رأس المال الأمريكي بشكل هائل، لكنه في الوقت نفسه جرد الولايات المتحدة من قاعدتها الصناعية وخلق الخراب الاجتماعي الذي غذى صعود اليمين. ويحاول ترامب التوفيق بين هدفين متعارضين؛ الحفاظ على هيمنة الدولار والمالية الأمريكية، واستعادة القدرة الإنتاجية الوطنية عبر الرسوم الجمركية والسياسات التقشفية. لكن هذه الأهداف متضاربة، لأن إعادة التصنيع تتعارض مع طبيعة رأس المال المعولم الذي يعتمد على سلاسل التوريد الرخيصة في الخارج.

الموقع الصيني ومستقبل النظام

ترى الدراسة أن الصين، على الرغم من كونها القوة الإنتاجية الكبرى بحصة 30% من التصنيع العالمي، لا تستطيع حالياً تحدي نظام الدولار، لأن اليوان لا يشكل سوى أقل من 3% من الاحتياطيات والمدفوعات العالمية. ولكي تصبح أي عملة نقودا عالمية، يجب أن تتوفر لها أسواق مالية عميقة وسائلة في أصول عامة آمنة، وحماية قانونية لحاملي الأوراق المالية الأجانب، وانفتاح حساب رأس المال. وهذه الشروط تعرض النظام المالي المحلي لضغوط خارجية، وتتناقض مع نموذج التنمية الصيني الذي صُمم لتجنب هذا الانفتاح، لأنه كان سيعيق التنمية الصناعية ويشجع التمويل التابع.

خاتمة: نحو سياسة مناهضة للإمبريالية

إن الصراع الراهن – من احتجاز الاحتياطيات إلى استبعاد الدول من أنظمة الدفع وحظر التكنولوجيا وسباق التسلح والحروب بالوكالة – ليس اضطرابا عابرا، بل تعبير عن صراع إمبريالي عميق بلا نهاية واضحة. النظام النقدي العالمي لا يمكن إصلاحه سلمياً، والهيمنة الأمريكية لم تعد قادرة على إعادة توزيع المكاسب لتوليد الموافقة الطوعية، وأصبحت تتصرف كمنافس عدواني يفرض الإذعان على أعدائه وحلفائه على حد سواء.

لكن القوة العسكرية الأمريكية لم تعد كافية لإخافة خصومها، كما أثبتت الحرب في إيران. والموقف المناهض للإمبريالية يجب أن يدرك أن هذا النظام يستنزف الطبقة العاملة في الداخل الأمريكي كما يستنزف شعوب الجنوب، فالطبقة العاملة في قلب الإمبراطورية لا تجني مكاسب دائمة من هيمنة الدولار التي تدعم القوة القسرية؛ بل على العكس، كلما سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز تفوقها الإمبريالي، زادت تقويض اقتصادها المحلي. وهكذا يخلق النظام ذاته ظروفا موضوعية لنضال سياسي أممي مناهض للرأسمالية والإمبريالية معاً، يربط بين معاناة العمال في المركز ومعاناة المضطهدين في الأطراف، في مواجهة هيكل واحد من الاستغلال والإكراه.

*المدولن» يعني «الذي أصبح عالمي النطاق في حركته وتداوله»

صوت الشارع السوري في أسبوع: «لا للظلم»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الأحد 26 تموز وحتى السبت 01 آب 2026.
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 27 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 26 نقطة شملت عدداً من المحافظات، وتنوعت مواضيعها بين احتجاجات ومطالبات معيشية، وحقوقية، وإنسانية.

الأحد 26 تموز

دير الزور: مظاهرة في بلدة البوكمال احتجاجا على الأوضاع المعيشية وسوء الخدمات.
دير الزور: مظاهرة لعدد من الأهالي مطالبين بتأهيل الطرقات وتحسين الخدمات.
دير الزور: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي منطقة الميادين مطالبين بتأهيل الطرفات وتحسين الخدمات.
تدمر: وقفة احتجاجية أمام مشفى تدمر للمطالبة بتحسين الخدمات الصحية.
حمص: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي بلدة السخنة أمام مشفاها المدمر مطالبين بترميمها وتأهيل المنظومة الصحية.
القامشلي: وقفة احتجاجية لعدد من المتقاعدين للمطالبة بصرف الرواتب المتأخرة.

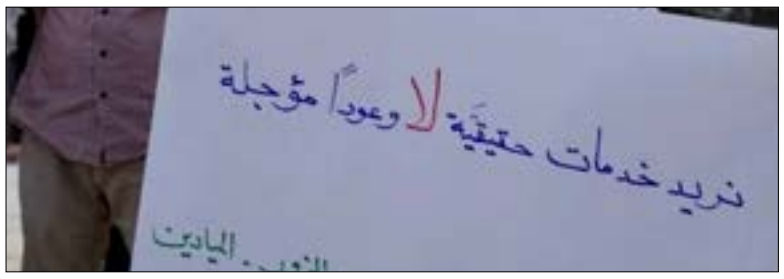

الإثنين 27 تموز

القامشلي: وقفة احتجاجية رفضا لغلاء الأسعار وسوء الأوضاع المعيشية.
حلب: وقفة احتجاجية لعدد من الأطباء والممرضين من نقابة أطباء حلب للمطالبة بتشكيل قضاء طبي متخصص يضمن العدالة.
دير الزور: وقفة احتجاجية لعشرات الأهالي احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المحروقات فضلاً عن انقطاعها.

الثلاثاء 28 تموز

الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي وسائقي مركبات النقل احتجاجا على تفاقم أزمة المحروقات.

الأربعاء 29 تموز

السويداء: وقفة احتجاجية للمطالبة بحق الطلاب في التعليم والامتحانات.

الخميس 30 تموز

السويداء: وقفة احتجاجية في مدينة شهبا للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.
دير الزور: احتجاجات شعبية في منطقة القورية بسبب رفض التعامل بالعملة القديمة قبل انتهاء المهلة المحددة لها.
دير الزور: احتجاجات في بلدة ذيبان بسبب رفض التعامل بالعملة القديمة قبل انتهاء مهلتها المحددة.
الرقة: وقفة احتجاجية لأصحاب الدراجات النارية المحتجزة مطالبين باستعادتها.
حلب: وقفة احتجاجية لعشرات المعلمين أمام مبنى محافظة حلب مطالبين بالاستقرار الوظيفي.
اللاذقية: وقفة احتجاجية لعشرات المعلمين أمام مديرية التربية للمطالبة بتثبيت العقود وطي قرار الإعادة لأماكن التعاقد.
حلب: وقفة احتجاجية لعشرات المعلمين في بلدة صرين للمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعشرات المعلمين أمام مديرية التربية للمطالبة بالتثبيت.
الرقة: احتجاجات لأهالي قرية عين عيسى احتجاجا على تأخر إزالة الألغام من محيط المنطقة.
الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة تل تمر احتجاجا على تدهور الاوضاع المعيشية وسوء الخدمات.

الجمعة 31 تموز

دير الزور: إضراب ووقفة احتجاجية لسائقي صهاريج النفط في ذيبان مطالبين برفع أجور النقل وعدم التأخير بتفريغ الحمولة وغيرها من المطالب.
ريف دمشق: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة عين منين اعتراضا على حفر آبار مياه مجاورة تؤثر سلبا على حصولهم على المياه.
الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي مدينة الطبقة احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية والخدمات وخاصة تقليص ساعات التغذية الكهربائية، مطالبين بزيادتها.
دير الزور: احتجاجات شعبية في منطقة القورية بسبب سوء الأوضاع المعاشية والخدمية مطالبين بتحسينها.
دمشق: وقفة احتجاجية لعدد من طلاب الطب البشري أمام وزارة التعليم العالي اعتراضا على مفاضلة الاختصاص وآلية احتساب علاماتها.

السبت 01 آب

الحسكة: وقفة احتجاجية في بلدة تل حميس احتجاجاً على الفساد ومطالبين بتغيير إدارة المنطقة وإنهاء المحسوبيات.

من هتافات المجتجين:

لا للظلم ولا للظلم

من الكلمات التي قالها المحتجين:

نريد حدا ينصفنا، ينطينا حقنا، احنا مهمشين، ضايعين.
اذا الوضع رح يضل هيك راح ينفجر الشعب، نرجع لثورة 2011.